

Distr.: General
14 May 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 140 من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

الجزء الثاني

الشؤون السياسية

الباب 3

الشؤون السياسية

البعثات السياسية الخاصة

المجموعة المواضيعية الثانية: شتى أنواع أفرقة رصد الجزاءات والكيانات والآليات الأخرى

موجز

يتضمن هذا التقرير الموارد المقترحة لعام 2022 لما عدده 15 بعثة سياسية خاصة مدرجة ضمن المجموعة المواضيعية لشتى أنواع أفرقة رصد الجزاءات والكيانات والآليات الأخرى.

وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2022 للبعثات السياسية الخاصة المدرجة ضمن هذه المجموعة ما مقداره 61 926 500 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين).



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/76/50

280721 100621 21-06326 (A)



المحتويات

الصفحة

4	أولا - استعراض مالي عام
5	ثانيا - البعثات السياسية الخاصة
5	1 - فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية
5	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020**
10	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022***
12	2 - فريق الخبراء المعني بالسودان
12	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020**
17	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022***
19	3 - فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
19	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020**
24	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022***
26	4 - فريق الخبراء المعني بليبيا
26	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020**
31	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022***
33	5 - فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى
33	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020**
38	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022***
40	6 - فريق الخبراء المعني باليمن
40	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020**
45	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022***
47	7 - فريق الخبراء المعني بجنوب السودان
47	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020**
52	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022***

** يُقدّم الجزء المكوّن من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيه وفقا للإجراءات والممارسات المتبعة بشأن الميزانية، التي أُعيد تأكيدها في الفقرة 13 من القرار 266/72 ألف.

*** تمشيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

- 8 - فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قرار مجلس الأمن 1526 (2004) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات
- 54 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020 ***
- 54 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022 ***
- 59 9 - مكتب أمين المظالم المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 1904 (2009)
- 61 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020 ***
- 61 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022 ***
- 65 10 - تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015)
- 67 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020 ***
- 67 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022 ***
- 71 11 - فريق الخبراء المعني بمالي
- 73 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020 ***
- 73 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022 ***
- 78 12 - فريق الخبراء المعني بالصومال
- 80 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020 ***
- 80 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022 ***
- 85 13 - الدعم المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004) بشأن عدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل
- 87 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020 ***
- 87 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022 ***
- 93 14 - المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب
- 95 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020 ***
- 96 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022 ***
- 106 15 - فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام
- 108 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020 ***
- 109 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022 ***
- 118

المرفق

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره وطلبته الجمعية العامة، بما في ذلك طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة

121

أولاً - استعراض مالي عام

1 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2022 للبعثات السياسية الخاصة المُدرجة ضمن المجموعة المواضيعية الثانية، ما مقداره 61 926 500 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين). ويتضمن الجدول 1 مقارنة بين الموارد المقترحة لعام 2022 والموارد المعتمدة لعام 2021 التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 253/75 ألف.

الجدول 1

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2022	2021	2020		
مجموع الاحتياجات الاحتياجات غير المتكررة	الاحتياجات الاحتياجات الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	فئة الإنفاق	
2022 مقابل 2021 الزيادة/النقصان	(3)-(2)	(4)	(3)	(2)	(1)
(27,3)	—	1 423,5	1 450,8	1 298,2	فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية
8,4	—	1 076,3	1 067,9	1 067,4	فريق الخبراء المعني بالسودان
(11,1)	—	3 113,7	3 124,8	2 811,5	فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
74,0	—	1 435,3	1 361,3	1 348,1	فريق الخبراء المعني بليبيا
56,9	—	1 167,4	1 110,5	1 184,2	فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى
51,3	—	2 309,5	2 258,2	2 091,5	فريق الخبراء المعني باليمن
(35,3)	—	1 257,8	1 293,1	1 206,0	فريق الخبراء المعني بجنوب السودان
					فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قرار مجلس الأمن 1526 (2004) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات
3,4	—	5 889,1	5 885,7	6 026,1	مكتب أمين المظالم المنشأ عملاً بالقرار 1904 (2009)
39,3	—	671,7	632,4	557,8	تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015)
(19,7)	—	1 397,0	1 416,7	1 661,1	فريق الخبراء المعني بمالي
(4,9)	—	1 162,2	1 167,1	1 095,9	فريق الخبراء المعني بالصومال
28,0	—	1 883,2	1 855,2	1 826,7	البعثة السياسية الخاصة لدعم اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004)
171,5	—	3 150,2	2 978,7	2 889,7	بشأن عدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل
491,1	—	11 369,8	10 878,7	10 479,7	المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب
262,2	125,0	24 619,8	24 357,6	23 366,7	فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام
1 087,8	125,0	61 926,5	60 838,7	58 910,6	المجموع

ثانيا - البعثات السياسية الخاصة

1 - فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية

(500 423 1 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

2 - يضطلع فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية بمسؤولية رصد تنفيذ تدابير حظر توريد الأسلحة، وتجميد الأصول، وحظر السفر، والتدابير المتعلقة بالنقل والجمارك، فضلاً عن توفير المعلومات ذات الصلة بالإدراج المحتمل لأفراد وكيانات في قائمة الجزاءات. ويستمد ولايته من الأولويات المحددة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات 1533 (2004)، و 1596 (2005)، و 1649 (2005)، و 1698 (2006)، و 1807 (2008)، و 1857 (2008)، و 1896 (2009)، و 1952 (2010)، و 2021 (2011)، و 2078 (2012)، و 2424 (2018)، و 2478 (2019). ويهدف نظام الجزاءات إلى منع الأفراد والكيانات من تقويض السلام أو الاستقرار أو الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية بوسائل منها، على سبيل المثال، الأعمال الوحشية التي ترتكبها الجماعات المسلحة ضد عمال المناجم الحرفيين والمجتمعات المحلية المحيطة بهذه المناجم.

برنامج العمل

الهدف

3 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو كفالة التنفيذ التام لنظام الجزاءات المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يشمل حظر توريد الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر.

الاستراتيجية

4 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقدم فريق الخبراء معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

5 - ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنة على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة لنظام الجزاءات.

العوامل الخارجية لعام 2022

6 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) أن تمثل الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون مع فريق الخبراء؛

(ب) أن تسمح الحالة الأمنية لفريق الخبراء بإيفاد بعثات، حسب الاقتضاء.

- 7 - وفيما يتعلق بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فإن هذه المنجزات والأنشطة سوف تُعدّل خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيلعب عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.
- 8 - ويراعي فريق الخبراء المنظور الجنساني في أنشطته العملية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء، مسترشداً في ذلك بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويراعي التوازن بين الجنسين عند تعيين الخبراء وإعداد قوائمهم. وتتص اختصاصات الخبراء على ضرورة أن يدمج هؤلاء منظورات جنسانية في مجالات مسؤوليتهم الفنية. ويسترشد فريق الخبراء أيضاً بالاستراتيجية الجنسانية لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بالأمانة العامة، في مجالات منها توفير التدريب الجنساني المتاح للموظفين لجميع الخبراء وتوفير تدريب جنساني لهم يتعلق خصيصاً بالجزاءات.
- 9 - وتمشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ستقوم البعثة باستعراض الاستراتيجية ودراساتها على وجه التحديد بهدف مواصلة النهوض بإدماج منظور الإعاقة. وستضع تدابير تخفيفية للتغلب على أي تحديات قد تبرز خلال تفعيل منظور الإعاقة. وستواصل البعثة مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة لضمان إمكانية الوصول إلى المرافق وإدارتها، ولضمان إدخال تحسينات أمنية وتحسينات أخرى عليها، وتكييف التصميم العام للمكاتب ومرافق الراحة والأثاث والتجهيزات من أجل تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المرافق واستخدامهم لها.
- 10 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، يتعاون فريق الخبراء مع كيانات منها الدول الأعضاء والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وكذلك كيانات خاصة، للحصول منها على معلومات ذات صلة بتحقيقاته المتصلة بتنفيذ نظام الجزاءات المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية و/أو بالانتهاكات التي يتعرض لها هذا النظام.
- 11 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون فريق الخبراء مع جهات منها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وأفرقة رصد الجزاءات الأخرى بشتى أنواعها، حسب الاقتضاء. وفي سياق السلامة والأمن واللوجستيات، يتعاون فريق الخبراء مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإدارة شؤون السلامة والأمن بالأمانة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أنشطة التقييم

- 12 - ستتولى إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام قيادة عملية تقييم منهجي هدفها العام تحسين مراعاة الجانب الجنساني في التحليلات السياسية التي تجريها الإدارة والبعثات السياسية الخاصة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تعزيز فهم مجلس الأمن لأنشطة الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية⁽¹⁾

- 13 - في عام 2020، أفاد فريق الخبراء بأن الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال تستفيد من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وقد أجرى الفريق أيضاً تحليلاً معمقاً لهياكل القيادة والتحكم الخاصة بالجماعات المسلحة ولأساليب التجنيد فيها. وعلاوة على ذلك، سلط الفريق الضوء على أن عدة جماعات مسلحة قد ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان وللقانون

(1) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 3)/Add.3).

الدولي الإنساني، منها أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وأوصى الفريق حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بتعزيز قدراتها التقنية والاستخباراتية لتحليل الهجمات المسلحة المحددة في إقليم بيني، كما أوصاها بالتحقيق مع الأفراد المسؤولين عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان و/أو للقانون الدولي الإنساني في إيتوري ومقاصاتهم.

14 - وقد أنجزت البعثة الهدف، على الرغم من أن تقلص إمكانية الوصول إلى منطقة العمل وتقلص إمكانية الالتقاء بالمحاورين شخصيا كان لهما أثر على شمولية تقاريرها المقدمة إلى مجلس الأمن واللجنة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

15 - أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من تلقي مجلس الأمن واللجنة المزيد من المعلومات من فريق الخبراء عن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وأنشطة التجنيد التي تضطلع بها الجماعات المسلحة، والعنف الجنسي التي ترتكبه تلك الجماعات، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (انظر الجدول 2).

الجدول 2 مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
لدى مجلس الأمن/اللجنة معلومات/بيانات مباشرة محدودة ذات صلة بالجزاءات عن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، والتجنيد من جانب الجماعات المسلحة، والعنف الجنسي	يتلقى مجلس الأمن/اللجنة المزيد من المعلومات/البيانات المباشرة المتصلة بالجزاءات عن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، والتجنيد من جانب الجماعات المسلحة، والعنف الجنسي	في أعقاب تلقي معلومات من فريق الخبراء عن أنشطة الجماعات المسلحة، تضيف اللجنة فردا واحدا إلى قائمة الجزاءات

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

16 - خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للبعثة. فلم يتسنى للبعثة سوى إجراء رحلات محدودة لجمع المعلومات عن تنفيذ نظام الجزاءات، ولم يكن بمقدورها دائما أن تلتقي بالمحاورين شخصيا، ولم يتمكن أعضاؤها من عقد اجتماعات لإجراء مناقشات أو لصياغة التقارير. ولذلك، غيرت البعثة نهجها من خلال زيادة التواصل الافتراضي مع المحاورين باستخدام وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية ومن خلال الاعتماد بشكل أوثق على المعلومات المفتوحة المصدر والاشتراكات وبحوث قواعد البيانات. وتمكنت البعثة من مواصلة الحفاظ على سرية أعمالها بفضل استخدام منصات اتصال آمنة. وفي الحالات التي تعذر فيها تلقي رسائل من الدول الأعضاء بصورة افتراضية، استخدمت البعثة أساليب بديلة.

النتيجة المقررة لعام 2022

تحسين فهم مجلس الأمن للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

17 - لا يزال الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بها خارج جمهورية الكونغو الديمقراطية من جانب الجماعات المسلحة يشكلان مصدر قلق بالغ لمجلس الأمن. وعلى مر السنين، ساهم فريق الخبراء، من خلال التحليل والإبلاغ المتعمقين، في تحسين فهم المجلس للمساءلة بالاستغلال غير المشروع للذهب والقصدير والتتالوم والتتغنست، وساهم في تنفيذ السياسات

الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى كبح الاستغلال غير المشروع لهذه المواد. غير أن الفريق توصل في عام 2020 إلى أن الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية تستغل أيضا موارد طبيعية أخرى، مثل الكاكاو وأشجار الخشب الأحمر.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

18 - تُمثِّل الدرس المستفاد الذي استخلصه فريق الخبراء في ضرورة تكييف أساليب عمله المتعلقة بجمع المعلومات والتحقيق، نتيجة للانخفاض الكبير الذي شهدته أنشطة السفر بسبب جائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيزيد الفريق من استخدامه لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ذات الصلة لإجراء البحوث، بما في ذلك باستخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي توفرها الأمم المتحدة، والتواصل بصورة مجدية مع المحاورين المعنيين، بمن فيهم الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

التقدم المتوقع المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

19 - من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيتضح من زيادة التقارير والتوصيات المقدمة من فريق الخبراء، ومتابعة مجلس الأمن و/أو اللجنة لتلك التوصيات، وهو ما قد يؤدي إلى تحسين السياسات الرامية إلى حماية السكان المدنيين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية و/أو إضافة أفراد أو كيانات إلى قائمة الجزاءات (انظر الجدول 3).

الجدول 3

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
لدى مجلس الأمن/اللجنة	يتلقى مجلس الأمن/اللجنة	يستمر مجلس	تنظر اللجنة في	تنظر اللجنة في تعديل
معلومات مباشرة محدودة	المزيد من المعلومات	الأمن/اللجنة في تلقي	المعلومات المتعلقة	أسماء الأفراد و/أو الكيانات
ذات صلة بالجزاءات عن	المباشرة المتصلة	معلومات مستكملة	بالأفراد الذين قدموا، وفقا	المدرجة في قائمة الجزاءات
الاستغلال غير المشروع	بالجزاءات عن الاستغلال	متصلة بالجزاءات عن	لفريق الخبراء، دعما	لأسباب تتصل بالاستغلال
للموارد الطبيعية	غير المشروع للموارد	الاستغلال غير المشروع	للجماعات المسلحة	غير المشروع للموارد
	الطبيعية	للموارد الطبيعية	أو الشبكات الإجرامية،	الطبيعية أو الاتجار بها
			الضالعة في أنشطة	
			ترعز استقرار جمهورية	
			الكونغو الديمقراطية عن	
			طريق الاستغلال غير	
			المشروع للموارد الطبيعية	
			أو الاتجار بها	

المنجزات المستهدفة

20 - يعرض الجدول 4 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 4

المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء				
				وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
7	7	4	7	
1				التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، والمعلومات المستكملة و/أو التقارير الشهرية و/أو تقارير الزيارات القطرية و/أو تقارير التحقيق و/أو التقارير عن أنشطة التوعية المقدمة إلى لجنة الجزاءات
7	7	4	7	
9	7	7	7	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
7	5	7	5	
2				اجتماعات لجنة الجزاءات
2	2	—	2	الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء
9	7	7	7	خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
7	5	7	5	
4				اجتماعات لجنة الجزاءات
5				الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء
2	2	—	2	
باء - توليد المعارف ونقلها				
				الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)
5	5	5	5	
6				حلقة دراسية توجيهية للأعضاء الجدد في فريق الخبراء
5	5	5	5	
—	—	—	2	المنشورات (عدد المنشورات)
—	—	—	2	مذكرة المساعدة على التنفيذ ووثيقة التوجيه
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم توصيات بشأن إدخال تعديلات على أسماء الأفراد والكيانات التي يتعين إدراجها في قائمة الجزاءات؛ وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الجزاءات؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة لتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها؛ وإسداء المشورة بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة.				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: البعثات وطلبات الحصول على المعلومات المتصلة بامتثال نظام الجزاءات.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: محفوظات الوثائق التي جمعها فريق الخبراء.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل فريق الخبراء؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ ومذكرات شفوية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: نشرات صحفية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة وولاية لجنة الجزاءات/فريق الخبراء من خلال الموقع الشبكي.				

(أ) في ضوء التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19 على الإجراءات المعتادة للجنة، بما في ذلك القيود المفروضة على عقد اجتماعات حضورية، وبغية ضمان استمرارية عمل اللجنة، اتفق أعضاؤها بصفة استثنائية على عقد ستة اجتماعات افتراضية في شكل جلسات مغلقة عن طريق التداول بالفيديو.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 5

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2022	2021	2020	
2021 مقابل 2022 الزيادة/(النقصان)	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاعتمادات	النفقات	فئة الإنفاق
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
				تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
(33,8)	—	290,2	324,0	153,6
				تكاليف الموظفين المدنيين
6,5	—	1 133,3	1 126,8	1 144,6
				التكاليف التشغيلية
(27,3)	—	1 423,5	1 450,8	1 298,2
				المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 6

الوظائف المؤقتة

الموظفون الوطنيون	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	فئة الفنية والفئات العليا	و أ ع أ ع م د-2 د-1 ف-5 ف-4 ف-3 ف-2 الفرعي	المجموع الميدانية/الخدمات الأمنية العامة ^(أ) الدولية الوطنيون المحليون المتحدة الأمم متطوعو
				المعتمد لعام
2	—	—	2	2021
2	—	—	2	المقترح لعام
—	—	—	—	التغير

(أ) من الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

21 - وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية لعام 2022 ما قدره 1 423 500 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (290 200 دولار) اللازمة لاستمرار وظيفتين مؤقتتين (2 ف-3) تهدفان إلى تقديم الدعم الفني والإداري والأمني فيما يتعلق بنظام الجزاءات، والتكاليف التشغيلية (1 133 300 دولار) التي تشمل كلا من أتعاب الخبراء (200 728 دولار)، وتكاليف السفر (264 600 دولار) لأعضاء الفريق الستة، وتكاليف سفر الموظفين في مهام رسمية (26 700 دولار)، وغير ذلك من احتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي، بما في ذلك استئجار المباني، واستئجار المركبات، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (113 800 دولار).

22 - وفي عام 2022، يُقترح الإبقاء دون تغيير على عدد الوظائف ورتبها في فريق الخبراء. وقد طُبّق معدل شواغر بنسبة 5 في المائة على تكاليف الموظفين.

23 - ويُعزى انخفاض الاحتياجات المقترحة لعام 2022، مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2021، أساساً إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين، بسبب تطبيق نسبة مئوية أدنى من تكاليف الموظفين العامة استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة، وكذلك إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية بسبب انخفاض الاحتياجات المتعلقة برسوم الخبراء نظراً للتغيرات المدخلة على تشكيلة الفريق. ويقابل هذا الانخفاض جزئياً ارتفاع الاحتياجات المتعلقة بخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى.

الموارد الخارجة عن الميزانية

24 - لم تتوفر لفريق الخبراء أي موارد خارجة عن الميزانية في عام 2021 ولا يُتوقع أن تتاح له أي موارد من هذا القبيل في عام 2022.

2 - فريق الخبراء المعني بالسودان

(300 076 1 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

25 - يضطلع فريق الخبراء المعني بالسودان بمسؤولية رصد تنفيذ تدابير حظر توريد الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر، إضافة إلى مسؤولية تقديم معلومات تتصل بالإدراج المحتمل لأفراد وكيانات في قائمة الجزاءات. وترد مواصفات الولاية في قرار مجلس الأمن 1591 (2005). ويمثل نظام الجزاءات إحدى الأدوات التي يستخدمها المجلس للتصدي للنزاع في دارفور، وتهدف إلى منع واحتواء الأخطار التي تهدد استقرار دارفور والمنطقة وفرص التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في دارفور. وقد طلب المجلس، في قراره 2562 (2021)، إلى الأمين العام أن يجري استعراضا للحالة في دارفور، وأن يقدم، بالتنسيق الوثيق مع فريق الخبراء وبالتشاور مع حكومة السودان، تقريراً يتضمن توصيات بمؤشرات مرجعية رئيسية واضحة ومحددة جيداً لكي يستفيد منها المجلس كموجه له في استعراض التدابير المتعلقة بدارفور.

برنامج العمل

الهدف

26 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو كفالة التنفيذ التام لنظام الجزاءات المفروض على السودان، الذي يشمل حظر الأسلحة، وتجميد الأصول، وحظر السفر، والإبلاغ عن التهديدات المحتملة للسلام والاستقرار في دارفور.

الاستراتيجية

27 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقدم فريق الخبراء معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان.

28 - ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنة على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة لنظام الجزاءات المتعلق بالسودان.

العوامل الخارجية لعام 2022

29 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) أن تمتثل الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون مع فريق الخبراء؛

(ب) أن تسمح الحالة الأمنية لفريق الخبراء بإيفاد بعثات، حسب الاقتضاء.

30 - وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فإن هذه

المنجزات والأنشطة سوف تُعدّل خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

31 - ويراعي فريق الخبراء المنظور الجنساني في أنشطته العملية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء، مسترشداً في ذلك بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويراعي التوازن بين الجنسين عند تعيين الخبراء وإعداد قوائمهم. وتتص اختصاصات الخبراء في فريق الخبراء على ضرورة أن يدمج هؤلاء منظورات جنسانية في مجالات مسؤوليتهم الفنية. ويسترشد فريق الخبراء أيضاً بالاستراتيجية الجنسانية لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، في مجالات منها توفير التدريب الجنساني المتاح للموظفين لجميع الخبراء وتوفير تدريب جنساني لهم يتعلق خصيصاً بالجزاءات.

32 - وتمشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ستقوم البعثة باستعراض الاستراتيجية ودراساتها على وجه التحديد بهدف مواصلة النهوض بإدماج منظور الإعاقة. وستضع تدابير تخفيفية للتغلب على أي تحديات قد تبرز خلال تفعيل منظور الإعاقة. وستواصل البعثة مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة لضمان إمكانية الوصول إلى المرافق وإدارتها، ولضمان إدخال تحسينات أمنية وتحسينات أخرى عليها، وتكييف التصميم العام للمكاتب ومرافق الراحة والأثاث والتجهيزات من أجل تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المرافق واستخدامهم لها.

33 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، يتعاون فريق الخبراء مع جهات منها الدول الأعضاء والاتحاد الأفريقي.

34 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون فريق الخبراء مع عدد من الجهات منها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وسائر أنواع أفرقة رصد الجزاءات، حسب الاقتضاء. وفي سياق سياق السلامة والأمن واللوجستيات، يتعاون فريق الخبراء المعني بالسودان مع إدارة شؤون السلامة والأمن، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أنشطة التقييم

35 - ستتولى إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام قيادة عملية تقييم منهجي هدفها العام تحسين مراعاة الجانب الجنساني في التحليلات السياسية التي تجريها الإدارة والبعثات السياسية الخاصة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تعزيز قدرة مجلس الأمن على تعديل نظام الجزاءات⁽²⁾

36 - عملاً بما طلبته اللجنة في عام 2018، ركزت البعثة على عملية السلام وعلى التحقيق في الجماعات المسلحة الدارفورية وفي تمويلها ودورها في زعزعة استقرار البلد والمنطقة. وفي هذا السياق، تابع فريق الخبراء في عام 2020 التقدم المحرز في المفاوضات على اتفاق جوبا للسلام وفي اعتماده في نهاية المطاف في تشرين الأول/أكتوبر 2020. ورغم توقيع الاتفاق، لاحظ الفريق أن تنفيذه لاقى صعوبات منها رفض الاتفاق من جانب حركة جيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد، وهي الحركة المسلحة الوحيدة التي تسيطر على منطقة واسعة في دارفور. وفي غضون ذلك، واصلت الجماعات المسلحة الدارفورية تعزيز وجودها في ليبيا، وطورت علاقات مستدامة مع سلطات الجيش الوطني الليبي وحصلت على معدات وتمويلات جديدة من خلال القيام بأنشطة المرتزقة. وداخل دارفور، كانت حركة جيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد تستمد تمويلها أساساً من

(2) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 3)/Add.3).

عائدات منجم الذهب في جبل مرة. ولاحظ الفريق أنه مع توقيع الاتفاق، يمكن لمزيد من الجماعات المسلحة أن تشارك في تعدين الذهب في إطار عودتها إلى السودان، وهو ما قد يؤدي إلى التنافس على الموارد. وخلال عام 2020، لاحظ الفريق أن الأسلحة غير المشروعة لا تزال تتدفق إلى دارفور ومنها، وهو ما يهدد الأمن والاستقرار في كل من دارفور وبلدان المنطقة، بما فيها تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وليبيا.

37 - وقد أنجزت البعثة الهدف، على الرغم من أن تقلص إمكانية الوصول إلى منطقة العمل وتقلص إمكانية الالتقاء بالمحاورين شخصيا كان لهما أثر على شمولية تقاريرها المقدمة إلى مجلس الأمن واللجنة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

38 - أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من تقديم تقارير من الفريق إلى مجلس الأمن واللجنة عن تنفيذ نظام الجزاءات، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في توفير معلومات أفضل لمجلس الأمن واللجنة عن الأنشطة الإقليمية التي تضطلع بها الجماعات المسلحة الدارفورية وعن تمويل هذه الجماعات وقدرتها على دخول السودان من جديد لتنفيذ عمليات عسكرية، فضلا عن مواصلة التحقيق في مسألة ظهور جماعات مسلحة جديدة أو مسألة اتحاد جماعات قائمة بالفعل، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (انظر الجدول 7).

الجدول 7

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
لدى مجلس الأمن/اللجنة معلومات محدودة عن عملية السلام والجماعات المسلحة الدارفورية وتمويلها ودورها في زعزعة استقرار البلد والمنطقة	لدى مجلس الأمن/اللجنة المزيد من المعلومات/البيانات من فريق الخبراء عن عملية السلام والجماعات المسلحة الدارفورية وتمويلها ودورها في زعزعة استقرار البلد والمنطقة	يتلقى مجلس الأمن/اللجنة معلومات مستكملة عن عملية السلام والجماعات المسلحة الدارفورية وتمويلها ودورها في زعزعة استقرار البلد والمنطقة وبفضل هذه المعلومات، توجه اللجنة رسائل إلى الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الجزاءات، وتعتقد اجتماعا مع حكومة السودان والدول الإقليمية بشأن تنفيذ تدابير الجزاءات

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

39 - خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للبعثة. فلم يتسن للبعثة سوى إجراء رحلات محدودة لجمع المعلومات عن تنفيذ نظام الجزاءات، ولم يكن بمقدورها دائما أن تلقي بالمحاورين شخصيا، ولم يتمكن أعضاؤها من عقد اجتماعات لإجراء مناقشات أو لصياغة التقارير. ولذلك، غيرت البعثة نهجها من خلال زيادة التواصل الافتراضي مع المحاورين باستخدام وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية ومن خلال الاعتماد بشكل أوثق على المعلومات المفتوحة المصدر والاشتراكات وبحوث قواعد البيانات. وتمكنت البعثة من مواصلة الحفاظ على سرية أعمالها بفضل استخدام منصات اتصال آمنة وفرها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي الحالات التي تعذر فيها تلقي رسائل من الدول الأعضاء بصورة افتراضية، استخدمت البعثة أساليب بديلة منها التسليم باليد.

النتيجة المقررة لعام 2022

تتلقى اللجنة معلومات مستكملة عن الجماعات المسلحة الدارفورية الموجودة في دارفور وفي ليبيا وعن تمويلها وإدماجها وفقا لاتفاق جوبا للسلام

40 - لاحظ فريق الخبراء، في تقريره النهائي المقدم عملا بقرار مجلس الأمن 2508 (2020) (انظر S/2021/40)، أنه، على الرغم من توقيع اتفاق جوبا للسلام في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2020، لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه السلام والأمن في دارفور. وفي عام 2022، سيكون تنفيذ الاتفاق أمرا حاسما لتوطيد السلام وتوفير الاستقرار الطويل الأجل في السودان. وفي وقت التوقيع على الاتفاق، كانت معظم الجماعات المتمردة الدارفورية قد عززت أيضا قدراتها ووجودها في ليبيا. وواصلت الجماعات عمليات التجنيد، لأسباب منها مضاهاة أعداد المقاتلين المبالغ فيها التي ادعت هذه الجماعات أثناء المفاوضات على الاتفاق أنها منضوية تحت لوائها، واشترت أسلحة باستخدام العائدات المتأتية أساسا من أنشطة المرتزقة التي قامت بها في ليبيا. ومن المرجح أن تمثل عودتها إلى السودان تحديا رئيسيا أمام تنفيذ الاتفاق، وذلك بسبب جملة أمور منها التنافس على الموارد. وفي ظل هذه الخلفية، سيواصل الفريق رصد أنشطة الجماعات المسلحة الدارفورية الموجودة في كل من دارفور وليبيا، ورصد تمويلها وإدماجها وفقا لاتفاق جوبا للسلام، وذلك بهدف تزويد اللجنة بأخر المعلومات التي ستساعدها على اتخاذ إجراءات المتابعة المناسبة حسب الاقتضاء.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

41 - تمثل الدرس المستفاد الذي استخلصه فريق الخبراء في ضرورة تكييف أساليب عمله المتعلقة بجمع المعلومات والتحقيق، نتيجة للانخفاض الكبير الذي شهدته أنشطة السفر بسبب جائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيزيد الفريق من استخدامه لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ذات الصلة لإجراء البحوث، بما في ذلك باستخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي توفرها الأمم المتحدة، والتواصل بصورة مجدية مع المحاورين المعنيين، بمن فيهم الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

التقدم المتوقع المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

42 - من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيتضح من زيادة وعي اللجنة بعمليات الجماعات المسلحة الدارفورية في ليبيا ودارفور من خلال الإحاطات الإعلامية والرسائل والتقارير التي يصدرها فريق الخبراء، بما يمكن مجلس الأمن و/أو اللجنة من اتخاذ إجراءات المتابعة المناسبة (انظر الجدول 8).

الجدول 8

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
تتلقى اللجنة تقارير من فريق الخبراء عن كيفية تعزيز الجماعات المسلحة الدارفورية لوجودها في ليبيا	تتلقى اللجنة تقارير من فريق الخبراء عن زيادة التحالفات بين الجماعات المسلحة الدارفورية والجهات الفاعلة المسلحة الليبية	تتلقى اللجنة تقارير من فريق الخبراء عن أنشطة وهياكل ودوافع الجماعات المتمردة الدارفورية العاملة في ليبيا	تتلقى اللجنة معلومات مستكملة عن تحركات الجماعات المتمردة الدارفورية في ليبيا	تتلقى اللجنة معلومات مستكملة عن الجماعات المسلحة الدارفورية الموجودة في دارفور وفي ليبيا وعن تمويلها وإدماجها وفقا لاتفاق جوبا للسلام

المنجزات المستهدفة

43 - يعرض الجدول 9 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتَوَقَّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 9

المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)				
6	6	6	6	1 - التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، والمعلومات المستكملة و/أو التقارير الشهرية و/أو تقارير الزيارات القطرية و/أو تقارير التحقيق و/أو التقارير عن أنشطة التوعية المقدمة إلى لجنة الجزاءات
6	6	3 ⁽¹⁾	8	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
3	6	3 ⁽¹⁾	6	2 - اجتماعات لجنة الجزاءات
3	-	-	2	3 - اجتماعات استثنائية بشأن المسائل المواضيعية والإقليمية والتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في قدراتها
6	5	3 ⁽¹⁾	8	خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
3	5	3 ⁽¹⁾	6	4 - اجتماعات لجنة الجزاءات
3	-	-	2	5 - اجتماعات استثنائية بشأن المسائل المواضيعية والإقليمية والتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في قدراتها
باء - توليد المعارف ونقلها				
5	5	5	5	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)
5	5	5	5	6 - حلقة دراسية توجيهية للأعضاء الجدد في فريق الخبراء
1	-	-	2	المنشورات (عدد المنشورات)
1	-	-	2	7 - مذكرة المساعدة على التنفيذ ووثيقة التوجيه
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم توصيات بشأن إدراج جدد وكيانات جديدة في قائمة الجزاءات؛ وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الجزاءات؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة لتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها؛ وإسداء المشورة بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة.				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: البعثات وطلبات الحصول على المعلومات المتصلة بامثال نظام الجزاءات.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: محفوظات الوثائق التي جمعها فريق الخبراء.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل فريق الخبراء؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ ومذكرات شفوية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: نشرة صحفية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة وولاية لجنة الجزاءات/فريق الخبراء عبر الموقع الشبكي.				

(أ) في ضوء التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19 على الإجراءات المعتادة للجنة، بما في ذلك القيود المفروضة على عقد اجتماعات حضورية، وبغية ضمان استمرارية عمل اللجنة، اتفق أعضاؤها بصفة استثنائية على عقد اجتماعين افتراضيين في شكل جلستين مغلقتين عن طريق التداول بالفيديو.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022
الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 10

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2022	2021	2020	
2022 مقابل 2021 (الزيادة)/(النقصان)	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاعتمادات	النفقات	فئة الإنفاق
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
-	-	-	-	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
5,9	-	149,4	143,5	تكاليف الموظفين المدنيين
2,5	-	926,9	924,4	التكاليف التشغيلية
8,4	-	1 076,3	1 067,9	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 11

الوظائف المؤقتة

الموظفون الوطنيون	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	فئة الخدمات فئـة الميدانية/ الخدمات الأمنية العامة ^(أ)	المجموع	فئة الفنية والفئات العليا	و أ ع أ ع م د-2 د-1 ف-5 ف-4 ف-3 ف-2 الفرعي	المعتمد لعام 2021	المقترح لعام 2022	التغير
متطوعو الأمم المتحدة	مجموع الموظفين الوطنيين	مجموع الموظفين الوطنيين	مجموع الموظفين الوطنيين	مجموع الموظفين الوطنيين	مجموع الموظفين الوطنيين	1	2	3
-	-	-	1	-	1	-	-	-
-	-	-	1	-	1	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) من الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

44 - وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لفريق الخبراء المعني بالسودان لعام 2022 ما قدره 1 076 300 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (149 400 دولار) اللازمة لاستمرار وظيفة مؤقتة واحدة (ف-3) تهدف إلى تقديم الدعم الفني والإداري والأمني فيما يتعلق بنظام الجزاءات، والتكاليف التشغيلية (926 900 دولار) التي تشمل كلا من أتعاب الخبراء (619 000 دولار)، وتكاليف السفر (235 000 دولار) لأعضاء الفريق الخمسة، وتكاليف سفر الموظفين في مهام رسمية (17 700 دولار)، وغير ذلك من احتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي، بما في ذلك استئجار المباني والمركبات، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والولائم والخدمات والمعدات الأخرى (55 200 دولار).

45 - وبالنسبة لعام 2022، يُقترح الإبقاء على عدد الوظائف ورتبها في فريق الخبراء دون تغيير. وقد طُبّق معدل شواغر بنسبة 5 في المائة على تكاليف الموظفين.

46 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2022 مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2021 أساساً إلى ارتفاع الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين الناجم عن تنقيح متوسط تكاليف الموظفين استناداً إلى الدرجات ضمن الرتب لشاغلي الوظائف الحاليين.

الموارد الخارجة عن الميزانية

47 - لم تتوفر لفريق الخبراء أي موارد خارجة عن الميزانية في عام 2021 ولا يُتوقع أن تتاح له أي موارد من هذا القبيل في عام 2022.

3 - فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

(700 113 3 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

48 - يضطلع فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالمسؤولية عن رصد تنفيذ نظام الجزاءات المتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك حظر توريد الأسلحة المتصلة بالبرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، والحظر على قطاعات الفحم والمعادن والوقود، والحظر على صادرات السلع الكمالية، وحظر السفر على الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات و/أو تجميد أصولهم، وحظر تقديم الخدمات المالية، وحظر توفير التدريب والتدريب المتخصصين في تخصصات يمكن أن تسهم في أنشطة وبرامج محظورة، واتخاذ إجراءات لتفتيش الشحنات وإجراءات بحرية، فضلاً عن تقديم معلومات ذات صلة بإمكانية إدراج أسماء أفراد وكيانات في قائمة الجزاءات. وتُستمد ولاية الفريق من الأولويات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات 1718 (2006)، و 1874 (2009)، و 2087 (2013)، و 2094 (2013)، و 2270 (2016)، و 2321 (2016)، و 2356 (2017)، و 2371 (2017)، و 2375 (2017)، و 2397 (2017). ويهدف نظام الجزاءات إلى كفالة تخلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن جميع أسلحتها النووية وعن برنامجها النووي القائم، وأن تتصرف على نحو يفي تماماً بالالتزامات السارية على الأطراف بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأحكام وشروط الاتفاق المعقود في 30 كانون الثاني/يناير 1992 بين حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

برنامج العمل

الهدف

49 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو كفالة التنفيذ التام لنظام الجزاءات المفروض على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي يشمل حظر توريد الأسلحة، وتجميد الأصول، وحظر السفر، والتدابير البحرية والمالية، والحظر المفروض على المنتجات النفطية والنفط الخام، والحظر المفروض على الفحم وتدابير جزائية مفروضة في مجالات قطاعية أخرى.

الاستراتيجية

50 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقدم فريق الخبراء معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006).

51 - ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنة على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة لنظام الجزاءات.

العوامل الخارجية لعام 2022

52 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) أن تمثل الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون مع فريق الخبراء؛

(ب) أن تسمح الحالة الأمنية لفريق الخبراء بإيفاد بعثات، حسب الاقتضاء.

53 - وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فإن هذه المنجزات والأنشطة سوف تُعدّل خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

54 - ويراعي فريق الخبراء المنظور الجنساني في أنشطته العملية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء، مسترشداً في ذلك بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويراعي التوازن بين الجنسين عند تعيين الخبراء وإعداد قوائمهم. وتتنص اختصاصات الخبراء في فريق الخبراء على ضرورة أن يدمج هؤلاء منظورات جنسانية في مجالات مسؤوليتهم الفنية. ويسترشد فريق الخبراء أيضاً بالاستراتيجية الجنسانية لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، في مجالات منها توفير التدريب الجنساني المتاح للموظفين لجميع الخبراء وتوفير تدريب جنساني لهم يتعلق خصيصاً بالجزاءات.

55 - وتمشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ستقوم البعثة باستعراض الاستراتيجية ودراساتها على وجه التحديد بهدف مواصلة النهوض بإدماج منظور الإعاقة. وستضع تدابير تخفيفية للتغلب على أي تحديات قد تبرز خلال تفعيل منظور الإعاقة. وستتواصل البعثة مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة لضمان إمكانية الوصول إلى المرافق وإدارتها، ولضمان إدخال تحسينات أمنية وتحسينات أخرى عليها، وتكييف التصميم العام للمكاتب ومرافق الراحة والأثاث والتجهيزات من أجل تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المرافق واستخدامهم لها.

56 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، في سياق تبادل المعلومات، يتعاون فريق الخبراء مع جهات منها الدول الأعضاء، والاتحاد الأوروبي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، ومنظمة معاهدة حظر الأسلحة النووية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

57 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، يتعاون فريق الخبراء، مع أفرقة منها أفرقة رصد الجزاءات الأخرى بشتى أنواعها، حسب الاقتضاء. وفي سياق السلامة والأمن وأمن تكنولوجيا المعلومات واللوجستيات، يتعاون فريق الخبراء مع إدارة شؤون السلامة والأمن، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أنشطة التقييم

58 - ستتولى إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام قيادة عملية تقييم منهجي هدفها العام تحسين مراعاة الجانب الجنساني في التحليلات السياسية التي تجريها الإدارة والبعثات السياسية الخاصة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تعزيز قدرة مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة⁽³⁾

59 - ركز فريق الخبراء على زيادة أنشطته المتعلقة برصد عمليات النقل غير المشروعة من سفينة إلى أخرى والإبلاغ عنها، وذلك بهدف إجراء تقييم أدق لنطاق انتهاكات تدابير الجزاءات ذات الصلة المفروضة على المنتجات النفطية المكررة عملاً بقرار مجلس الأمن 2397 (2017). وقد اضطلع الفريق بذلك من خلال الإبلاغ عن الحالات التي ضبقت فيها الدول الأعضاء سفناً قامت بعمليات نقل من سفينة إلى أخرى. وقدم الفريق أيضاً معلومات جديدة مستمدة من تحقيقاته وتحليلاته الخاصة، وعمل على التثبت من المعلومات التي تلقاها من الدول الأعضاء. ونتيجة لذلك، تمكن الفريق من أن يثبت مدى استخدام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لعمليات النقل من سفينة إلى أخرى كوسيلة للتهرب من مختلف أنواع الحظر المفروضة على قطاعات معينة. وعلاوة على ذلك، تعرّف الفريق على الاتجاهات الجديدة السائدة فيما يتعلق بتقنيات التهرب من الجزاءات.

60 - وقد أنجزت البعثة الهدف، على الرغم من أن تقلص إمكانية الالتقاء بالمحاورين شخصياً كان له أثر على شمولية تقاريرها المقدمة إلى مجلس الأمن واللجنة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

61 - أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة التواصل مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، ويمكن اللجنة من تقديم الإرشادات والمعلومات، بما في ذلك عن أفضل الممارسات، من أجل تحسين تزويد دول العلم بما يلزم لتنفيذ الجزاءات، وهو ما شكل أداءً مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في قيام مجلس الأمن واللجنة بإجراء مناقشات واتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن تدابير إضافية محتملة يفرضها المجلس أو اللجنة أو تعتمدها الدول الأعضاء والجهات الفاعلة المعنية، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (انظر الجدول 12).

الجدول 12

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
يتلقى مجلس الأمن/اللجنة معلومات محدودة عن التهرب من الجزاءات بواسطة عمليات النقل بين سفينة وأخرى	يحصل مجلس الأمن/اللجنة على مزيد من المعلومات والبيانات عن أساليب التهرب من الجزاءات بواسطة عمليات النقل بين سفينة وأخرى	يقوم مجلس الأمن/اللجنة بإجراء مناقشات واتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن التدابير الإضافية المحتملة التي يتعين فرضها، بما في ذلك أفضل الممارسات والأدوات التي تمكن الدول الأعضاء من تحسين الرصد

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

62 - خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للبعثة. فلم يتسن للبعثة سوى إجراء رحلات محدودة لجمع المعلومات عن تنفيذ نظام الجزاءات، ولم يكن بمقدورها دائماً أن تلتقي بالمحاورين شخصياً،

(3) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 3)/Add.3).

ولم يتمكن أعضاؤها من عقد اجتماعات لإجراء مناقشات أو لصياغة التقارير. ولذلك، غيرت البعثة نهجها من خلال زيادة التواصل الافتراضي مع المحاورين باستخدام وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية ومن خلال الاعتماد بشكل أوثق على المعلومات المفتوحة المصدر والاشتراكات وبحوث قواعد البيانات. وتمكنت البعثة من مواصلة الحفاظ على سرية أعمالها بفضل استخدام منصات اتصال آمنة وفرها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي الحالات التي تعذر فيها تلقي رسائل من الدول الأعضاء بصورة افتراضية، استخدمت البعثة أساليب بديلة منها التسليم باليد.

النتيجة المقررة لعام 2022

الدول الأعضاء تتلقى معلومات مستكملة عن الأساليب المستجدة المستخدمة في التهرب من الجزاءات، وذلك للمساعدة على إدخال تحسينات على تنفيذ الجزاءات

63 - لا يزال التهرب من الجزاءات، ولا سيما في المجال البحري، يشكل مسألة مثيرة للقلق البالغ. وقد واصل فريق الخبراء دعم اللجنة ومجلس الأمن بتزويدهما بتحليلات مفصلة للأساليب المتطورة المستخدمة في التهرب من الجزاءات، بما في ذلك عن طريق عمليات النقل غير المشروعة من سفينة إلى أخرى وعمليات التسليم المباشرة التي يلجأ فيها إلى التلاعب بالنظام الآلي لتحديد هوية السفن. وساعدت هذه التحليلات الدول الأعضاء على تعزيز تنفيذها للجزاءات البحرية، وهو ما أدى إلى تحسين قدرتها عموماً على تنفيذ الجزاءات. ومع ذلك، لا تزال أساليب التهرب تتطور تجاوباً مع زيادة وعي اللجنة والمجلس بهذه المسألة وتنفيذ الدول الأعضاء للتدابير المناسبة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

64 - تمثّل الدرس المستفاد الذي استخلصه فريق الخبراء في ضرورة تكييف أساليب عمله المتعلقة بجمع المعلومات والتحقيق، نتيجة للانخفاض الكبير الذي شهدته أنشطة السفر بسبب جائحة كوفيد-19، وكذلك في ضرورة تنويع مصادر معلوماته من أجل تحديد الأساليب والتكنولوجيات الجديدة المستخدمة في التهرب من الجزاءات. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيزيد الفريق من استخدامه لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ذات الصلة لإجراء البحوث، بما في ذلك باستخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي توفرها الأمم المتحدة، والتواصل بصورة مجددة مع المحاورين المعنيين، بمن فيهم الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

التقدم المتوقع المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

65 - من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيتضح من تمكين مجلس الأمن من سد الثغرات في تنفيذ الجزاءات في المناطق والدول الأعضاء الرئيسية (انظر الجدول 13).

الجدول 13
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
مواصلة التواصل مع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في المناطق الرئيسية ومساعدة الدول الأعضاء على تحسين التنفيذ	مواصلة التواصل مع بلدان الاتحاد الأوروبي ومساعدة الدول الأعضاء على تحسين التنفيذ	مواصلة التوعية الإقليمية ومواصلة الزيارات المنتظمة إلى الدول الأعضاء من أجل إجراء عمليات تقييم ومساعدة محددة الأهداف	تحسين التنفيذ على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتوافر تقارير تنفيذ وطنية أكثر شمولاً، وتمكين مجلس الأمن من سد الثغرات في تنفيذ الجزاءات في المناطق والدول الأعضاء الرئيسية	توفير معلومات أوفى لمجلس الأمن وتحسين قدرته على سد الثغرات في تنفيذ الجزاءات؛ ومواصلة تحسين تنفيذ الجزاءات على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ وتحسين تقارير التنفيذ الوطنية المقدمة من الدول الأعضاء

المنجزات المستهدفة

66 - يعرض الجدول 14 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 14

المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2020	لعام 2020	لعام 2021	لعام 2022	المقرر الفعلي المقرر المقرر
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء					
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	32	8	30	30	
1 - التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، والمعلومات المستكملة و/أو التقارير الشهرية و/أو تقارير الزيارات القطرية و/أو تقارير التحقيق و/أو التقارير عن أنشطة التوعية المقدمة إلى لجنة الجزاءات	32	8	30	30	
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	14	9	14	14	
2 - اجتماعات لجنة الجزاءات	7	7	6	6	
3 - الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء	2	2	3	3	
4 - الاجتماعات الاستثنائية المتعلقة بالمسائل المواضيعية والإقليمية الهامة والتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في قدراتها	5	-	5	5	
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	14	9	14	14	
5 - اجتماعات لجنة الجزاءات	7	7	6	6	
6 - الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء	2	2	3	3	
7 - الاجتماعات الاستثنائية المتعلقة بالمسائل المواضيعية والإقليمية الهامة والتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في قدراتها	5	-	5	5	

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

باء - توليد المعارف ونقلها				
5	5	5	5	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)
5	5	5	5	8 - حلقة دراسية توجيهية للأعضاء الجدد في فريق الخبراء
-	-	-	5	المنشورات (عدد المنشورات)
-	-	-	5	9 - مذكرة المساعدة على التنفيذ ووثيقة التوجيه
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم توصيات بشأن إدراج أفراد جدد وكيانات جديدة في قائمة الجزاءات؛ وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الجزاءات؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة لتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها؛ وإسداء المشورة بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة.				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: البعثات وطلبات الحصول على المعلومات المتصلة بامتثال نظام الجزاءات.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: محفوظات الوثائق التي جمعها فريق الخبراء.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل فريق الخبراء؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ ومذكرات شفوية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: نشرة صحفية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة وولاية لجنة الجزاءات/فريق الخبراء عبر الموقع الشبكي.				

(أ) في ضوء التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19 على الإجراءات المعتادة للجنة، بما في ذلك القيود المفروضة على عقد اجتماعات حضورية، وبغية ضمان استمرارية عمل اللجنة، اتفق أعضاؤها بصفة استثنائية على عقد ستة اجتماعات افتراضية في شكل جلسات مغلقة عن طريق التداول بالفيديو. وعُقدت جلسات إحاطة للدول الأعضاء في شكل جلسات مغلقة عن طريق التداول بالفيديو.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 15

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2022	2021	2020	
مجموع الاحتياجات الاحتياجات غير المتكررة	2022 مقابل 2021 الزيادة/(النقصان)	الاعتمادات	النفقات	
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)=(3)-(2)
-	-	-	-	-
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	-	-	-	-
تكاليف الموظفين المدنيين	693,6	801,4	781,9	(19,5)
التكاليف التشغيلية	2 117,9	2 323,4	2 331,8	8,4
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	2 811,5	3 124,8	3 113,7	(11,1)

الجدول 16
الوظائف المؤقتة

و أ ع أ ع م	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	المجموع الفرعي	فئة الخدمات العامة		الموظفون		الفئة الفنية والفئات العليا				
								الأمنية	العامة ^(١)	مجموع الموظفين	الوظائف الفنية	الرتبة	الأمم	متطوعو		
															الدولية	الوطنيون
المعتمد لعام	2021	—	—	—	1	2	—	3	—	3	6	—	—	—	—	6
المقترح لعام	2022	—	—	—	1	2	—	3	—	3	6	—	—	—	—	6
التغير		—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—

(أ) تشمل وظيفة واحدة من الرتبة الرئيسية ووظيفتين من الرتب الأخرى.

67 - وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لفريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لعام 2022 ما قدره 3 113 700 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (781 900 دولار) اللازمة لاستمرار ست وظائف مؤقتة (1 ف-4، و 2 ف-3، و 3 من فئة الخدمات العامة) تهدف إلى تقديم الدعم الفني والإداري والأمني فيما يتعلق بنظام الجزاءات، والتكاليف التشغيلية (2 331 800 دولار) التي تشمل كلا من أتعاب الخبراء (1 550 800 دولار)، وتكاليف السفر (144 200 دولار) لأعضاء الفريق الثمانية، وتكاليف سفر الموظفين في مهام رسمية (19 200 دولار)، وغير ذلك من احتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي، بما في ذلك استئجار المباني، واستئجار المركبات، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (617 600 دولار).

68 - وبالنسبة لعام 2022، يُقترح الإبقاء على عدد الوظائف ورتبتها في فريق الخبراء دون تغيير. وقد طُبّق معدل شواغر بنسبة 13 في المائة على تكاليف الموظفين.

69 - ويعزى انخفاض الاحتياجات لعام 2022 مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2021 أساساً إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين، نتيجة لتطبيق معدل شواغر بنسبة 13 في المائة، استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة، مقارنةً بالمعدل المعتمد لعام 2021 البالغ قدره 5 في المائة. وتقابل هذا الانخفاض في الاحتياجات جزئياً زيادة الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية، التي تتصل بزيادة في تكاليف خدمات الإعلام والنشر، استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

70 - لم تتوفر لفريق الخبراء أي موارد خارجة عن الميزانية في عام 2021 ولا يُتوقع أن تتاح له أي موارد من هذا القبيل في عام 2022.

4 - فريق الخبراء المعني بليبيا

(300 435 1 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

71 - يضطلع فريق الخبراء المعني بليبيا بمسؤولية رصد تنفيذ تدابير حظر الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر والتدابير المتصلة بالتصدير غير المشروع للنقط، وتقديم المعلومات التي تتصل بإمكانية إدراج أفراد وكيانات في قائمة الجزاءات. ويستمد الفريق ولايته من الأولويات المحددة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات 1973 (2011)، و 2009 (2011)، و 2017 (2011)، و 2040 (2012)، و 2095 (2013)، و 2144 (2014)، و 2146 (2014)، و 2213 (2015)، و 2292 (2016)، و 2362 (2017)، و 2441 (2018)، و 2509 (2020). والهدف من نظام الجزاءات هو منع واحتواء الأخطار التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في ليبيا، بما في ذلك عرقلة عملية الانتقال السياسي أو تقويض نجاح إنجازها. وطلب مجلس الأمن في قراره 2526 (2020) إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ حظر توريد الأسلحة في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا.

برنامج العمل

الهدف

72 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو كفالة التنفيذ التام لنظام الجزاءات المتعلق بليبيا، الذي يشمل حظر الأسلحة، وتجميد الأصول، وحظر السفر، وتدابير متعلقة بمحاولات تصدير النفط بصورة غير مشروعة.

الاستراتيجية

73 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقدم فريق الخبراء معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا.

74 - ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنة على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة لنظام الجزاءات.

العوامل الخارجية لعام 2022

75 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) أن تمثل الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون مع فريق الخبراء؛

(ب) أن تسمح الحالة الأمنية لفريق الخبراء بإيفاد بعثات إلى الميدان.

76 - وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فإن هذه

المنجزات والأنشطة سوف تُعدّل خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

77 - ويراعي فريق الخبراء المنظور الجنساني في أنشطته العملية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء، مسترشداً في ذلك بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويراعي التوازن بين الجنسين عند تعيين الخبراء وإعداد قوائمهم. وتتص اختصاصات الخبراء في فريق الخبراء على ضرورة أن يدمج هؤلاء منظورات جنسانية في مجالات مسؤوليتهم الفنية. ويسترشد فريق الخبراء أيضاً بالاستراتيجية الجنسانية لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، في مجالات منها توفير التدريب الجنساني المتاح للموظفين لجميع الخبراء وتوفير تدريب جنساني لهم يتعلق خصيصاً بالجزءات.

78 - وتمشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ستقوم البعثة باستعراض الاستراتيجية ودراساتها على وجه التحديد بهدف مواصلة النهوض بإدماج منظور الإعاقة. وستضع تدابير تخفيفية للتغلب على أي تحديات قد تبرز خلال تفعيل منظور الإعاقة. وستواصل البعثة مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة لضمان إمكانية الوصول إلى المرافق وإدارتها، ولضمان إدخال تحسينات أمنية وتحسينات أخرى عليها، وتكييف التصميم العام للمكاتب ومرافق الراحة والأثاث والتجهيزات من أجل تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المرافق واستخدامهم لها.

79 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، في سياق تبادل المعلومات، يتعاون فريق الخبراء مع كيانات منها الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي، ولا سيما عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البحر الأبيض المتوسط.

80 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون فريق الخبراء مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والمنظمة البحرية الدولية، والبنك الدولي، وأفرقة رصد الجزاءات الأخرى بشتى أنواعها، حسب الاقتضاء. وفي سياق السلامة والأمن واللوجستيات، يتعاون فريق الخبراء مع إدارة شؤون السلامة والأمن، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أنشطة التقييم

81 - ستتولى إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام قيادة عملية تقييم منهجي هدفها العام تحسين مراعاة الجانب الجنساني في التحليلات السياسية التي تجريها الإدارة والبعثات السياسية الخاصة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

زيادة حضور فريق الخبراء في ليبيا لإجراء تحقيقات وجمع المعلومات⁽⁴⁾

82 - خلال عام 2020، ظل فريق الخبراء المعني بليبيا يواجه صعوبات في الوصول إلى ليبيا، بسبب القيود المفروضة على السفر في سياق جائحة كوفيد-19 وبسبب احتدام النزاع الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا، لا سيما خلال النصف الأول من العام. ولم يتمكن الفريق من السفر إلى ليبيا إلا مرة واحدة في عام 2020، ونتيجة لذلك، زاد من تواصله عن بعد مع المحاورين لجمع المعلومات لتقاريره. وواصل الفريق تحقيقاته المتعلقة بتنفيذ نظام الجزاءات، وقدم، خلال عام 2020، تقريراً مرحلياً تضمن توصيات، وعدة إفادات خطية بالمستجدات، وقدم تقريراً شفوياً عن المستجدات ركز فيه على جوانب من تنفيذ حظر توريد الأسلحة وعلى السفن المشتبه في ضلوعها في التصدير غير المشروع للنفط، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة. وقدم الفريق إلى اللجنة أيضاً معلومات عن الكيانات والأفراد الذين اعتبر الفريق أنهم يستوفون أحد معايير الإدراج في قائمة الجزاءات.

(4) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 3)/Add.3).

83 - وقد أنجزت البعثة الهدف، على الرغم من أن تقلص إمكانية الوصول إلى منطقة العمل وتقلص إمكانية الالتقاء بالمحاورين شخصيا كان لهما أثر على شمولية تقاريرها المقدمة إلى مجلس الأمن واللجنة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

84 - أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من تمكين مجلس الأمن واللجنة من اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن الحالة في ليبيا، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (انظر الجدول 17).

الجدول 17

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
تمكين مجلس الأمن/اللجنة من اتخاذ إجراءات متابعة بشأن توصيات الفريق	تمكين مجلس الأمن/اللجنة من اتخاذ إجراءات متابعة بشأن توصيات الفريق	تمكين مجلس الأمن/اللجنة من اتخاذ إجراءات متابعة بشأن توصيات الفريق

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

85 - خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للبعثة. فلم يتسن للبعثة سوى إجراء رحلات محدودة لجمع المعلومات عن تنفيذ نظام الجزاءات، ولم يكن بمقدورها دائما أن تلقي بالمحاورين شخصيا، ولم يتمكن أعضاؤها من عقد اجتماعات لإجراء مناقشات أو لصياغة التقارير. ولذلك، غيرت البعثة نهجها من خلال زيادة التواصل الافتراضي مع المحاورين باستخدام وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية ومن خلال الاعتماد بشكل أوثق على المعلومات المفتوحة المصدر والاشتراكات وبحوث قواعد البيانات. وتمكنت البعثة من مواصلة الحفاظ على سرية أعمالها بفضل استخدام منصات اتصال آمنة وفرتها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي الحالات التي تعذر فيها تلقي رسائل من الدول الأعضاء بصورة افتراضية، استخدمت البعثة أساليب بديلة منها التسليم باليد.

النتيجة المقررة لعام 2022

تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنة على التصدي لانتهاكات حظر توريد الأسلحة

86 - لاحظ فريق الخبراء في تقريره النهائي المقدم عملا بقرار مجلس الأمن 2509 (2020) (انظر S/2021/229، و S/2021/229/Corr.1، و S/2021/229/Corr.2)، أن حظر توريد الأسلحة "غير فعال على الإطلاق" وأبلغ عن انتهاكات لحظر توريد الأسلحة تقع برا وبحرا وجوا. وأبلغ الفريق في هذا السياق أيضا عن أنماط وطرائق التهريب من الجزاءات ولاحظ أن عدم شفافية سلاسل الإمداد وإحكام سيطرة أصحابها عليها بشدة، وتدني معدلات الرد على استفساراته، قد أعاق تحقيقاته. ولاحظ الفريق كذلك الكيفية التي غير بها الأخذ بالتكنولوجيا العسكرية المتقدمة ديناميات النزاع في ليبيا تغييرا جذريا. وفي ضوء اتفاق وقف إطلاق النار الذي أبرمته أطراف النزاع في تشرين الأول/أكتوبر 2020، سيظل التنفيذ الكامل لحظر توريد الأسلحة أمرا حيويا لإحلال السلام والأمن في ليبيا في عام 2022. ويواصل الفريق تحقيقاته المتعلقة بحظر توريد الأسلحة بهدف تمكين مجلس الأمن واللجنة من النظر في اتخاذ إجراءات متابعة مستتيرة بشأن الانتهاكات المبلغ عنها.

التقدم المتوقع المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

الجدول 18
مقياس الأداء

المنجزات المستهدفة

21-06326

الجدول 19

المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء				
7	7	12	6	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
7	7	12	6	1 - التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، والمعلومات المستكملة و/أو التقارير الشهرية و/أو تقارير الزيارات القطرية و/أو تقارير التحقيق و/أو التقارير عن أنشطة التوعية المقدمة إلى لجنة الجزاءات
3	3	5 ⁽¹⁾	3	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
3	3	5 ⁽¹⁾	3	2 - اجتماعات لجنة الجزاءات
3	3	5 ⁽¹⁾	3	خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
3	3	5 ⁽¹⁾	3	3 - اجتماعات لجنة الجزاءات
باء - توليد المعارف ونقلها				
5	5	8	5	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)
5	5	8	5	4 - حلقة دراسية توجيهية للأعضاء الجدد في فريق الخبراء
1	1	1	1	المنشورات (عدد المنشورات)
1	1	1	1	5 - مذكرة المساعدة على التنفيذ ووثيقة التوجيه
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم توصيات بشأن إدراج أفراد جدد وكيانات جديدة في قائمة الجزاءات؛ وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الجزاءات؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة لتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها؛ وإسداء المشورة بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة.				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: البعثات وطلبات الحصول على المعلومات المتصلة بامتثال نظام الجزاءات.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: محفوظات الوثائق التي جمعها فريق الخبراء.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل فريق الخبراء؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ ومذكرات شفوية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشره صحفية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة وولاية لجنة الجزاءات/فريق الخبراء عبر الموقع الشبكي.				

(أ) في ضوء التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19 على الإجراءات المعتادة للجنة، بما في ذلك القيود المفروضة على عقد اجتماعات حضورية، وبغية ضمان استمرارية عمل اللجنة، اتفق أعضاؤها بصفة استثنائية على عقد خمسة اجتماعات افتراضية في شكل جلسات مغلقة عن طريق التداول بالفيديو.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022
الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 20

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2022	2021	2020	
مجموع الاحتياجات	مجموع الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	فئة الإنفاق
2022 مقابل 2021 (الزيادة/النقصان)	غير المتكررة	الاحتياجات	(1)	(2)
(5)=(3)-(2)	(4)	(3)	(2)	(1)
-	-	-	-	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
27,8	-	222,3	194,5	185,8
46,2	-	1 213,0	1 166,8	1 162,3
74,0	-	1 435,3	1 361,3	1 348,1
				المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 21

الوظائف المؤقتة

الموظفون الوطنيون	فئة الخدمات العامة	فئة الفنية والفئات العليا	و أ ع أ ع م	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	الفرعي	الأمنية	العامة (أ)	الدولية	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون
مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين
متطوعو الأمم المتحدة	الوظائف الفنية	الوظائف الفنية	الوظائف الفنية	الوظائف الفنية	الوظائف الفنية	الوظائف الفنية	الوظائف الفنية	الوظائف الفنية	الوظائف الفنية	الوظائف الفنية	الوظائف الفنية	الوظائف الفنية	الوظائف الفنية	الوظائف الفنية	الوظائف الفنية	الوظائف الفنية	الوظائف الفنية	الوظائف الفنية	الوظائف الفنية
2	-	-	-	2	1	-	1	-	1	-	1	-	1	-	1	-	1	-	1
2	-	-	-	2	1	-	1	-	1	-	1	-	1	-	1	-	1	-	1
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) من الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

90 - وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لفريق الخبراء المعني بلبيبا لعام 2022 ما قدره 1 435 300 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (300 222 دولار) اللازمة لاستمرار وظيفتين مؤقتتين (1 ف-3 و 1 من فئة الخدمات العامة) تهدفان إلى تقديم الدعم الفني والإداري والأمني فيما يتعلق بنظام الجزاءات، والتكاليف التشغيلية (1 213 000 دولار) التي تشمل كلا من أتعاب الخبراء (400 777 دولار)، وتكاليف السفر (800 333 دولار) لأعضاء الفريق الستة، وتكاليف سفر الموظفين في مهام رسمية (700 18 دولار)، وغير ذلك من احتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي، بما في ذلك استئجار المباني والمركبات، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (100 83 دولار).

91 - وبالنسبة لعام 2022، يُقترح الإبقاء على عدد الوظائف ورتبها في فريق الخبراء دون تغيير. وقد طُبّق معدل شواغر بنسبة 5 في المائة على تكاليف الموظفين.

92 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2022 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021 إلى ارتفاع الاحتياجات المتعلقة بأتعاب الخبراء الناجم عن تغيير في تشكيلة الفريق، كما تعزى إلى ارتفاع الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين، نتيجة لما يلي: (أ) تطبيق نسبة مئوية أعلى لتكاليف الموظفين العامة استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة؛ (ب) تنقيح متوسط تكاليف الموظفين استناداً إلى الدرجات ضمن الرتب لشاغلي الوظائف الحاليين.

الموارد الخارجة عن الميزانية

93 - لم تتوفر لفريق الخبراء أي موارد خارجة عن الميزانية في عام 2021 ولا يُتوقع أن تتاح له أي موارد من هذا القبيل في عام 2022.

5 - فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى

(1 167 400 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

94 - يضطلع فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى بمسؤولية رصد تنفيذ تدابير حظر توريد الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر، إضافة إلى تقديم المعلومات التي تتصل بإمكانية إدراج أفراد وكيانات في قائمة الجزاءات. ويستمد الفريق ولايته من الأولويات المحددة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات 2127 (2013)، و 2134 (2014)، و 2149 (2014)، و 2196 (2015)، و 2262 (2016)، و 2339 (2017)، و 2399 (2018)، و 2454 (2019)، و 2488 (2019)، و 2507 (2020)، و 2536 (2020). ويهدف نظام الجزاءات إلى منع الأفراد والكيانات من تقويض السلام أو الاستقرار أو الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد طلب المجلس، في قراره 2536 (2020)، إلى الأمين العام أن يجري تقييماً للتقدم الذي أحرزته سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في استيفاء النقاط المرجعية الرئيسية المتعلقة بحظر توريد الأسلحة، المحددة في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 9 نيسان/أبريل 2019 (S/PRST/2019/3).

برنامج العمل

الهدف

95 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو كفاءة التنفيذ التام لنظام الجزاءات المتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يشمل حظر توريد الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر.

الاستراتيجية

96 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيواصل فريق الخبراء تقديم معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى.

97 - ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنة على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة لنظام الجزاءات.

العوامل الخارجية لعام 2022

98 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) أن تمتثل الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون مع فريق الخبراء؛

(ب) أن تسمح الحالة الأمنية لفريق الخبراء بإيفاد بعثات، حسب الاقتضاء.

99 - وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فإن هذه

المنجزات والأنشطة سوف تُعدّل خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

100 - ويراعي فريق الخبراء المنظور الجنساني في أنشطته العملية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء، مسترشداً في ذلك بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويراعي التوازن بين الجنسين عند تعيين الخبراء وإعداد قوائمهم. وتتص اختصاصات الخبراء في فريق الخبراء على ضرورة أن يدمج هؤلاء منظورات جنسانية في مجالات مسؤوليتهم الفنية. ويسترشد فريق الخبراء أيضاً بالاستراتيجية الجنسانية لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، في مجالات منها توفير التدريب الجنساني المتاح للموظفين لجميع الخبراء وتوفير تدريب جنساني لهم يتعلق خصيصاً بالجزءات.

101 - وتمشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ستقوم البعثة باستعراض الاستراتيجية ودراساتها على وجه التحديد بهدف مواصلة النهوض بإدماج منظور الإعاقة. وستضع تدابير تخفيفية للتغلب على أي تحديات قد تبرز خلال تفعيل منظور الإعاقة. وستواصل البعثة مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة لضمان إمكانية الوصول إلى المرافق وإدارتها، ولضمان إدخال تحسينات أمنية وتحسينات أخرى عليها، وتكييف التصميم العام للمكاتب ومرافق الراحة والأثاث والتجهيزات من أجل تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المرافق واستخدامهم لها.

102 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، في سياق تبادل المعلومات، يتعاون فريق الخبراء مع كيانات منها الدول الأعضاء، والاتحاد الأفريقي، وبعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية المنتشرة في جمهورية أفريقيا الوسطى في إطار السياسة المشتركة للأمن والدفاع، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

103 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون فريق الخبراء مع جهات منها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وأفرقة رصد الجزاءات الأخرى بشتى أنواعها، حسب الاقتضاء. وفي سياق السلامة والأمن واللوجستيات، يتعاون فريق الخبراء مع إدارة شؤون السلامة والأمن، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أنشطة التقييم

104 - ستتولى إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام قيادة عملية تقييم منهجي هدفها العام تحسين مراعاة الجانب الجنساني في التحليلات السياسية التي تجريها الإدارة والبعثات السياسية الخاصة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تعزيز قدرة مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة⁽⁵⁾

105 - في عام 2020، قدم فريق الخبراء إلى مجلس الأمن واللجنة تحليلاً متعمقاً لشبكات الاتجار غير المشروع بالأسلحة عبر الحدود الوطنية. وأبلغ الفريق عن عمليات ضبط الأسلحة واعتقال الأفراد الضالعين في الاتجار غير المشروع بالأسلحة عبر الحدود الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد لصالح الجماعات المسلحة النشطة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وواصل فريق الخبراء تحقيقاته في الأفراد والجماعات المسلحة الضالعة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة عبر الحدود الوطنية، وفي تحركات المقاتلين من تشاد والسودان وجنوب السودان. وأوصى فريق الخبراء أيضاً بأن تعزز حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى

(5) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 3)/Add.3).

والدول المجاورة تعاونها من خلال لجان ثنائية مشتركة لمكافحة الاتجار بالأسلحة عبر الحدود. وعلاوة على ذلك، قدم فريق الخبراء بيانات جديدة وبيانات تحليلية مستكملة عن الأفراد والجماعات المسلحة التي انتهكت تدابير الجزاءات، ولا سيما حظر توريد الأسلحة.

106 - وقد أنجزت البعثة الهدف، على الرغم من أن تقلص إمكانية الوصول إلى منقطة العمل وتقلص إمكانية الالتقاء بالمحاورين شخصيا كان لهما أثر على شمولية تقاريرها المقدمة إلى مجلس الأمن واللجنة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

107 - أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من قيام اللجنة باستعراض البيانات التحليلية فيما يتصل بمنتهكي نظام الجزاءات، ولا سيما فيما يتعلق بحظر الأسلحة، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (انظر الجدول 22).

الجدول 22

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
لا يوجد في متناول مجلس الأمن/اللجنة	يحصل مجلس الأمن/اللجنة على مزيد من	يتلقى مجلس الأمن/اللجنة أدلة دامغة على
إلا بيانات محدودة عن شبكات الاتجار غير	المعلومات عن الأفراد والكيانات التي تستوفي	انتهاكات حظر توريد الأسلحة ويدرج اسم
المشروع العابرة للحدود الوطنية	معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات،	شخص ضالع في الاتجار بالأسلحة في قائمة
	ولا سيما في سياق حظر توريد الأسلحة	الجزاءات

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

108 - خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للبعثة. فلم يتسن للبعثة سوى إجراء رحلات محدودة لجمع المعلومات عن تنفيذ نظام الجزاءات، ولم يكن بمقدورها دائما أن تلقي بالمحاورين شخصيا، ولم يتمكن أعضاؤها من عقد اجتماعات لإجراء مناقشات أو لصياغة التقارير. ولذلك، غيرت البعثة نهجها من خلال زيادة التواصل الافتراضي مع المحاورين باستخدام وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية ومن خلال الاعتماد بشكل أوثق على المعلومات المفتوحة المصدر والاشتراكات وبحوث قواعد البيانات. وتمكنت البعثة من مواصلة الحفاظ على سرية أعمالها بفضل استخدام منصات اتصال آمنة وفرها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي الحالات التي تعذر فيها تلقي رسائل من الدول الأعضاء بصورة افتراضية، استخدمت البعثة أساليب بديلة منها التسليم باليد.

النتيجة المقررة لعام 2022

تحسين فهم مجلس الأمن ولجنة الجزاءات للاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية

109 - لاحظ فريق الخبراء، في تقريره النهائي المقدم عملا بقرار مجلس الأمن 2507 (2020) (انظر S/2020/662)، أن استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها على نحو غير مشروع لا يزالان منتشرين على نطاق واسع في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهو ما يحرم الدولة من الاستفادة من الإيرادات المتأتية من منتجاتها من الذهب والماس. وحدد الفريق جماعات مسلحة وكيانات تجارية ضالعة في الاستغلال غير المشروع لهذه الموارد الطبيعية. وفي عام 2022، سيواصل فريق الخبراء التحقيق في

المسائل المذكورة أعلاه، وفي الصلة بين الاتجار بالموارد الطبيعية والاتجار بالأسلحة، وأثر هذا الاستغلال غير المشروع على الحالة الاقتصادية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وسيواصل الإبلاغ عن ذلك.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

110 - تُمثِّل الدرس المستفاد الذي استخلصه فريق الخبراء في ضرورة تكييف أساليب عمله المتعلقة بجمع المعلومات والتحقيق، نتيجة للانخفاض الكبير الذي شهدته أنشطة السفر بسبب جائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيزيد الفريق من استخدامه لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ذات الصلة لإجراء البحوث، بما في ذلك باستخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي توفرها الأمم المتحدة، والتواصل بصورة مجدية مع المحاورين المعنيين، بمن فيهم الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

التقدم المتوقع المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

111 - من المتوقع أن يسهم هذا العمل في التنفيذ الكامل لنظام الجزاءات المتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، وهو ما سيتضح من زيادة الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن ولجنته والدول الأعضاء الأخرى المعنية لوقف استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها على نحو غير مشروع (انظر الجدول 23).

الجدول 23

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
يتلقى مجلس الأمن/اللجنة معلومات مباشرة عن حالات استغلال الجماعات المسلحة للموارد الطبيعية بصورة غير مشروعة في جمهورية أفريقيا الوسطى	يتلقى مجلس الأمن/اللجنة معلومات مفصلة عن حالات استغلال الجماعات المسلحة للموارد الطبيعية بصورة غير مشروعة في جمهورية أفريقيا الوسطى	يتلقى مجلس الأمن/اللجنة معلومات أكثر تفصيلاً عن حالات استغلال الجماعات المسلحة للموارد الطبيعية بصورة غير مشروعة في جمهورية أفريقيا الوسطى	يتلقى مجلس الأمن/اللجنة معلومات شاملة عن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها، مع توصيات باتخاذ إجراءات	لدى مجلس الأمن/اللجنة معلومات ذات صلة بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها، ويبت في توصيات الفريق

المنجزات المستهدفة

112 - يعرض الجدول 24 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء				
	8	12	14	8
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)				
1 - التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، والمعلومات المستكملة و/أو التقارير الشهرية و/أو تقارير الزيارات القطرية و/أو تقارير التحقيق و/أو التقارير عن أنشطة التوعية المقدمة إلى لجنة الجزاءات	8	12	14	8
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	10	12	8 ⁽¹⁾	9
2 - اجتماعات لجنة الجزاءات	8	11	7 ⁽¹⁾	7
3 - الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء	2	1	1	2
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	10	12	8 ⁽¹⁾	9
4 - اجتماعات لجنة الجزاءات	8	11	7 ⁽¹⁾	7
5 - الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء	2	1	1	2
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	5	5	5	5
6 - حلقة دراسية توجيهية للأعضاء الجدد في فريق الخبراء	5	5	5	5
المنشورات (عدد المنشورات)	1	1	1	2
7 - مذكرة المساعدة على التنفيذ ووثيقة التوجيه	1	1	1	2
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم توصيات بشأن إدراج أفراد جدد وكيانات جديدة في قائمة الجزاءات؛ وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الجزاءات؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة لتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها؛ وإسداء المشورة بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة.				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: البعثات وطلبات الحصول على المعلومات المتصلة بامتثال نظام الجزاءات.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: محفوظات الوثائق التي جمعها فريق الخبراء.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل فريق الخبراء؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ ومذكرات شفوية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشر صحفية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة وولاية لجنة الجزاءات/فريق الخبراء عبر الموقع الشبكي.				

(أ) في ضوء التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19 على الإجراءات المعتادة للجنة، بما في ذلك القيود المفروضة على عقد اجتماعات حضورية، وبغية ضمان استمرارية عمل اللجنة، اتفق أعضاؤها بصفة استثنائية على عقد ستة اجتماعات افتراضية في شكل جلسات مغلقة عن طريق التداول بالفيديو.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 25

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2022		2021	2020	
2021 مقابل 2022 الزيادة/(النقصان)	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	فئة الإنفاق
-	-	-	-	-	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
11,1	-	227,8	216,7	263,5	تكاليف الموظفين المدنيين
45,8	-	939,6	893,8	920,7	التكاليف التشغيلية
56,9	-	1 167,4	1 110,5	1 184,2	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 26

الوظائف المؤقتة

الموظفون الوطنيون	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	فئة الخدمات فئمة	المجموع الميدانية/الخدمات	الأمنية	العامية ^(أ)	الدولية	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون
متطوعو	مجموع الموظفين	الرتبة	الأمم	المتحدة	المتحدة	المتحدة	المتحدة	المتحدة	المتحدة	المتحدة	المتحدة	المتحدة	المتحدة	المتحدة	المتحدة	المتحدة	المتحدة	المتحدة	المتحدة
و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م
2	-	-	-	2	1	-	1	-	1	-	1	-	1	-	1	-	1	-	1
2	-	-	-	2	1	-	1	-	1	-	1	-	1	-	1	-	1	-	1
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) من الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

113 - وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لفريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى لعام 2022 ما قدره 1 167 400 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (227 800 دولار) اللازمة لاستمرار وظيفتين مؤقتتين (1 ف-3 و 1 من فئة الخدمات العامة) تهدفان إلى تقديم الدعم الفني والإداري والأمني فيما يتعلق بنظام الجزاءات، والتكاليف التشغيلية (939 600 دولار) التي تشمل كلا من أتعاب الخبراء (567 500 دولار)، وتكاليف السفر (248 500 دولار) لأعضاء الفريق الخمسة، وتكاليف سفر الموظفين في مهام رسمية (21 400 دولار)، وغير ذلك من احتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي، بما في ذلك استئجار المباني والمركبات، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (102 200 دولار).

114 - وبالنسبة لعام 2022، يُقترح الإبقاء على عدد الوظائف ورتبها في فريق الخبراء دون تغيير. وطُبّق معدل شواغر بنسبة 5 في المائة على الوظائف.

115 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2022 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021 أساساً إلى ارتفاع الاحتياجات المتعلقة بأعباء الخبراء، نتيجة لتغير في تشكيلة الفريق، كما تعزى إلى ارتفاع الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين، نتيجة لما يلي: (أ) تطبيق نسبة مئوية أعلى لتكاليف الموظفين العامة استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة؛ (ب) تطبيق جدول المرتبات المنقح اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2021.

الموارد الخارجة عن الميزانية

116 - لم تتوفر لفريق الخبراء أي موارد خارجة عن الميزانية في عام 2021 ولا يُتوقع أن تتاح له أي موارد من هذا القبيل في عام 2022.

6 - فريق الخبراء المعني باليمن

(500 309 2 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

117 - يضطلع فريق الخبراء المعني باليمن بمسؤولية رصد تنفيذ تدابير تجميد الأصول وحظر السفر وحظر الأسلحة بشكل محدد الهدف على الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات، بالإضافة إلى تقديم معلومات ذات صلة بإمكانية إدراج أسماء هؤلاء الأفراد والكيانات في القائمة. وقد حدد مجلس الأمن ولاية الفريق في قراره 2140 (2014)، بصيغته المعدلة بموجب القرار 2216 (2015) وبصيغته المستكملة في القرار 2511 (2020). والهدف من نظام الجزاءات هو منع واحتواء الأخطار التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن، مثل عرقلة عملية الانتقال السياسي أو تقويض نجاح إنجازها.

برنامج العمل

الهدف

118 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو كفالة التنفيذ التام لنظام الجزاءات المتعلق باليمن، الذي يشمل حظرا لتوريد الأسلحة محدد الأهداف وتجميدا للأصول وحظرا للسفر.

الاستراتيجية

119 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقدم فريق الخبراء معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2140 (2014). ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تعزيز قدرة المجلس واللجنة على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة لنظام الجزاءات الخاص باليمن.

العوامل الخارجية لعام 2022

120 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) أن تمثل الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون مع فريق الخبراء؛

(ب) أن تسمح الحالة الأمنية لفريق الخبراء بإيفاد بعثات، حسب الاقتضاء.

121 - وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فإن هذه المنجزات والأنشطة سوف تُعدّل خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

122 - ويراعي فريق الخبراء المنظور الجنساني في أنشطته العملية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء، مسترشداً في ذلك بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويراعي التوازن بين الجنسين عند تعيين الخبراء وإعداد قوائمهم. وتتص اختصاصات الخبراء في فريق الخبراء على ضرورة أن يدمج هؤلاء منظورات جنسانية في مجالات مسؤوليتهم الفنية. ويسترشد فريق الخبراء أيضاً

بالاستراتيجية الجنسانية لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، في مجالات منها توفير التدريب الجنساني المتاح للموظفين لجميع الخبراء وتوفير تدريب جنساني لهم يتعلق خصيصاً بالجزءات.

123 - وتمشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ستقوم البعثة باستعراض الاستراتيجية ودراساتها على وجه التحديد بهدف مواصلة النهوض بإدماج منظور الإعاقة. وستضع تدابير تخفيفية للتغلب على أي تحديات قد تبرز خلال تفعيل منظور الإعاقة. وستواصل البعثة مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة لضمان إمكانية الوصول إلى المرافق وإدارتها، ولضمان إدخال تحسينات أمنية وتحسينات أخرى عليها، وتكييف التصميم العام للمكاتب ومرافق الراحة والأثاث والتجهيزات من أجل تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المرافق واستخدامهم لها.

124 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، في سياق تبادل المعلومات، يتعاون فريق الخبراء مع كيانات منها الدول الأعضاء، والقوات البحرية المشتركة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

125 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، يتعاون فريق الخبراء مع جهات منها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة الدولية للهجرة، وآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش، وأفرقة رصد الجزاءات الأخرى بشتى أنواعها، حسب الاقتضاء. وفي سياق السلامة والأمن واللوجستيات، يتعاون فريق الخبراء مع إدارة شؤون السلامة والأمن، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أنشطة التقييم

126 - ستتولى إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام قيادة عملية تقييم منهجي هدفها العام تحسين مراعاة الجانب الجنساني في التحليلات السياسية التي تجريها الإدارة والبعثات السياسية الخاصة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

زيادة حضور فريق الخبراء المعني باليمن⁽⁶⁾

127 - في عام 2020، سعى فريق الخبراء المعني باليمن إلى الوصول إلى مناطق إضافية خاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية وإلى مناطق خاضعة لسيطرة السلطات في صنعاء، وذلك بغية الحصول على معلومات عن انتهاكات حظر الأسلحة المحدد الأهداف وعن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في اليمن. وعمل الفريق على نحو وثيق مع كيانات الأمم المتحدة المعنية ومع حكومة اليمن لتأمين الوصول إلى مناطق إضافية خاضعة لسيطرة الحكومة. وتواصل الفريق مع الحوثيين، بما في ذلك من خلال مراسلات خطية، وعزز تعاونهم مع الدول الأعضاء المعنية التي بمقدورها مساعدة الفريق في الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة السلطات في صنعاء. وشملت جهود الفريق في مجال التواصل عقد اجتماعات مائدة مستديرة منتظمة مع سلطات الدول الإقليمية الرئيسية. وعلى الرغم من جائحة كوفيد-19 والتحديات الأمنية، تمكن الفريق، لأول مرة، من زيارة منطقتين خاضعتين لسيطرة حكومة اليمن غير عدن والتربة. وفي مأرب، التي كانت بؤرة النزاع في عام 2020، تفقد الفريق حطام طائرات مسيرة من دون طيار وصواريخ، وزار المركز الوحيد في اليمن الذي يعمل في مجال إعادة تأهيل الأطفال المتضررين من النزاع. وفي المكلا، تفقد الفريق مركبا شرايعا وأجرى مقابلات مع السلطات المدنية والعسكرية. وتلقى الفريق أيضاً معلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان في مرافق الاحتجاز وعن انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، والتهديد المستمر الذي تشكله المتفجرات التي تركها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. ورغم جهود التواصل التي بذلها الفريق في عام 2020، لم يتمكن من الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة السلطات في صنعاء.

(6) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 3)/Add.3).

128 - وقد أُنجزت البعثة الهدف، على الرغم من أن تقلص إمكانية الوصول إلى نقطة العمل وتقلص إمكانية الالتقاء بالمحاورين شخصيا كان لهما أثر على شمولية تقاريرها المقدمة إلى مجلس الأمن واللجنة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

129 - أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من تلقي مجلس الأمن واللجنة لمزيد من المعلومات المباشرة من الفريق عن انتهاكات حظر الأسلحة المحدد الأهداف والقانون الدولي الإنساني، فضلا عن انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (انظر الجدول 27).

الجدول 27

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
لدى لجنة مجلس الأمن/اللجنة معلومات وبيانات محدودة متحقق منها عن اليمن تتعلق بالجزاءات	يتلقى مجلس الأمن/اللجنة المزيد من المعلومات والبيانات المتحقق منها ذات الصلة بالجزاءات، ولا سيما بشأن مسائل تتعلق بحظر توريد الأسلحة	استجابة للمعلومات المقدمة من الفريق، يطلب مجلس الأمن إلى الفريق أن يقدم قائمة بالمكونات المتاحة تجاريا الموجودة في منظومات الأسلحة التي يستخدمها أفراد حددتهم اللجنة، ويوضح أن العنف الجنسي في النزاع المسلح، أو استخدام أو تجنيد الأطفال في النزاع المسلح في انتهاك للقانون الدولي، يمكن أن يشكل عملا خاضعا للجزاءات

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

130 - خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للبعثة. فلم يتسن للبعثة سوى إجراء رحلات محدودة لجمع المعلومات عن تنفيذ نظام الجزاءات، ولم يكن بمقدورها دائما أن تلقي بالمحاورين شخصيا، ولم يتمكن أعضاؤها من عقد اجتماعات لإجراء مناقشات أو لصياغة التقارير. ولذلك، غيرت البعثة نهجها من خلال زيادة التواصل الافتراضي مع المحاورين باستخدام وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية ومن خلال الاعتماد بشكل أوثق على المعلومات المفتوحة المصدر والاشتراكات وبحوث قواعد البيانات. وتمكنت البعثة من مواصلة الحفاظ على سرية أعمالها بفضل استخدام منصات اتصال آمنة وفرتها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي الحالات التي تعذر فيها تلقي رسائل من الدول الأعضاء بصورة افتراضية، استخدمت البعثة أساليب بديلة منها التسليم باليد.

النتيجة المقررة لعام 2022

زيادة إنكاء وتعزيز الوعي باستخدام المكونات التجارية لأغراض عسكرية

131 - أبلغ فريق الخبراء عن تزايد استيراد المكونات المدنية التجارية إلى المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، وهي مكونات يستخدمها الحوثيون في صنع طائرات مسيرة من دون طيار وأجهزة متفجرة يدوية الصنع منقولة بالماء ومنظومات أسلحة أخرى (انظر S/2021/79 و S/2020/326). وأثبت الفريق أن منظومات الأسلحة هذه لا تزال تُصنع في اليمن، باستخدام مكونات متاحة تجاريا يتم الحصول عليها من الخارج. وتبين له أيضا أن شبكات الإمداد التي يستخدمها الحوثيون للحصول على هذه

المكونات تبدو سليمة بما فيه الكفاية على نحو يسمح لهم بمواصلة وتيرة الهجمات. وردا على ذلك، طلب مجلس الأمن، في الفقرة 8 من قراره 2511 (2020)، إلى الفريق أن يقدم مزيدا من التفاصيل عن هذه المكونات المتاحة تجاريا. وأدرج الفريق، في تقريره النهائي المقدم عملا بالقرار 2511 (2020)، قائمة بهذه المكونات (انظر S/2021/79، المرفق 20). ويواصل الفريق رصد استخدام المكونات التجارية في منظومات الأسلحة التي يستخدمها الحوثيون، وسيستكمل القائمة، حسب الاقتضاء، من أجل مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ حظر توريد الأسلحة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

132 - تُمثّل الدرس المستفاد الذي استخلصه فريق الخبراء في ضرورة تكييف أساليب عمله المتعلقة بجمع المعلومات والتحقيق، نتيجة للانخفاض الكبير الذي شهدته أنشطة السفر بسبب جائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيزيد الفريق من استخدامه لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ذات الصلة لإجراء البحوث، بما في ذلك باستخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي توفرها الأمم المتحدة، والتواصل بصورة مجدية مع المحاورين المعنيين، بمن فيهم الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

التقدم المتوقع المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

133 - من المتوقع أن يسهم هذا العمل في التنفيذ الكامل لنظام الجزاءات المتعلق باليمن، وهو ما سيتضح من زيادة ردود الدول الأعضاء على استفسارات فريق الخبراء بشأن تسلسل عهدة المكونات المدنية المتاحة تجاريا قبل أن تصل إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين لاستخدامها في النزاع في اليمن. ومن شأن ذلك أن يمكن مجلس الأمن واللجنة من النظر في اتخاذ إجراءات متابعة مستتيرة بشأن انتهاكات حظر توريد الأسلحة المبلغ عنها، مثل تعديل نظام الجزاءات أو فرض تدابير محددة الأهداف على مرتكبي الانتهاكات (انظر الجدول 28).

الجدول 28

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
تتلقى اللجنة معلومات من فريق الخبراء عن استخدام الأصناف أو المكونات المتاحة تجارياً في التطبيقات العسكرية	تتلقى اللجنة معلومات من فريق الخبراء عن زيادة استخدام المكونات التجارية في التطبيقات العسكرية	يكلف مجلس الأمن فريق الخبراء بمواصلة الإبلاغ عن المكونات المتاحة تجارياً المستخدمة في بعض التطبيقات العسكرية في اليمن	تتلقى الدول الأعضاء معلومات عن استخدام المكونات المدنية المتاحة تجارياً في بعض التطبيقات العسكرية في اليمن، مما يؤدي إلى خفض إمداداتها والحد من استخدامها في النزاع	إلمام الدول الأعضاء باستخدام المكونات المدنية المتاحة تجارياً في بعض التطبيقات العسكرية في اليمن على نحو يؤدي إلى توخيها لمزيد من اليقظة إزاء تصدير هذه المواد

المنجزات المستهدفة

134 - يعرض الجدول 29 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 29

المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية					المقرر الفعلي المقرر المقرر
					لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء					
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)					
1 -	التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، والمعلومات المستكملة و/أو التقارير الشهرية و/أو تقارير الزيارات القطرية و/أو تقارير التحقيق و/أو التقارير عن أنشطة التوعية المقدمة إلى لجنة الجزاءات	2	2	2	2
	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	3	2 ^(أ)	3	3
2 -	اجتماعات لجنة الجزاءات	3	2 ^(أ)	3	3
	خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	3	2 ^(أ)	3	3
3 -	اجتماعات لجنة الجزاءات	3	2 ^(أ)	3	3
باء - توليد المعارف ونقلها					
	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	5	5	5	5
4 -	حلقة دراسية توجيهية للأعضاء الجدد في فريق الخبراء	5	5	5	5
	المنشورات (عدد المنشورات)	2	—	2	1
5 -	مذكرة المساعدة على التنفيذ ووثيقة التوجيه	2	—	2	1
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية					
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم توصيات بشأن إدراج أفراد جدد وكيانات جديدة في قائمة الجزاءات؛ وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الجزاءات؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة لتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها؛ وإسداء المشورة بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة.					
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: البعثات وطلبات الحصول على المعلومات المتصلة بامتثال نظام الجزاءات.					
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: محفوظات الوثائق التي جمعها فريق الخبراء.					
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال					
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل فريق الخبراء؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ ومذكرات شفوية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.					
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشره صحفية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.					
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة وولاية لجنة الجزاءات/فريق الخبراء عبر الموقع الشبكي.					

(أ) في ضوء التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19 على الإجراءات المعتادة للجنة، بما في ذلك القيود المفروضة على عقد اجتماعات حضورية، وبغية ضمان استمرارية عمل اللجنة، اتفق أعضاؤها بصفة استثنائية على عقد اجتماع افتراضي واحد في شكل جلسة مغلقة عن طريق التداول بالفيديو.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022
الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 30

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2022	2021	2020	
مجموع الاحتياجات غير	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	فئة الإنفاق
2022 مقابل 2021	المتكررة			
الزيادة/النقصان				
(2) - (3) = (5)	(4)	(3)	(2)	(1)
-	-	-	-	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
47,6	-	1 065,9	1 018,3	916,7
3,7	-	1 243,6	1 239,9	1 174,8
51,3	-	2 309,5	2 258,2	2 091,5
				المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 31

الوظائف المؤقتة

الموظفون	فئة الخدمات العامة	الفئة الفنية والفئات العليا																		
الوطنيون	مجموع الموظفين	فئة الخدمات العامة	المجموع	الأممية	الفرعية	2-ف	3-ف	4-ف	5-ف	1-مد	2-مد	أ	ع	أ	ع	أ	ع	أ	ع	أ
الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون
متطوعو	الأمم المتحدة	الأمم المتحدة	الأمم المتحدة	الأمم المتحدة	الأمم المتحدة	الأمم المتحدة	الأمم المتحدة	الأمم المتحدة	الأمم المتحدة	الأمم المتحدة	الأمم المتحدة	الأمم المتحدة	الأمم المتحدة	الأمم المتحدة	الأمم المتحدة	الأمم المتحدة	الأمم المتحدة	الأمم المتحدة	الأمم المتحدة	الأمم المتحدة
8	-	2	-	6	-	5	1	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
8	-	2	-	6	-	5	1	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) من الرتب الأخرى، ما لم يذكر خلاف ذلك.

135 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لفريق الخبراء المعني باليمن لعام 2022 ما قدره 2 309 500 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (1 065 900 دولار) اللازمة لاستمرار ثمانين وظائف (1 ف-3 و 5 من فئة الخدمات الميدانية و 2 من الرتبة المحلية) لتقديم الدعم الفني والإداري والأمني لنظام الجزاءات، والتكاليف التشغيلية (1 243 600 دولار) التي تتألف من أتعاب الخبراء (614 600 دولار) وتكاليف السفر (232 400 دولار) لأعضاء الفريق الخمسة، وسفر الموظفين في مهام رسمية (53 700 دولار)، واحتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي الأخرى، بما في ذلك استئجار المباني والمركبات، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات الطبية، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (342 900 دولار).

- 136 - وبالنسبة لعام 2022، يقترح أن يظل العدد الإجمالي للوظائف في الفريق دون تغيير، ومن المقترح نقل وظيفة واحدة لموظف حماية لصيقة (من فئة الخدمات الميدانية) من صنعاء إلى عدن وفقاً لتوصية إدارة السلامة والأمن.
- 137 - وطُبق معدل شواغر بنسبة 7 في المائة على تكاليف الموظفين الدوليين، في حين تستند تكاليف الموظفين الوطنيين إلى افتراض شغل الوظائف بالكامل.
- 138 - وتعزى زيادة الاحتياجات المقترحة لعام 2022 مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2021، أساساً إلى الاحتياجات الإضافية المتعلقة بتكاليف الموظفين المدنيين نتيجة لتطبيق نسبة مئوية أعلى فيما يخص تكاليف الموظفين العامة بالنسبة للوظائف الدولية والوطنية، استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

- 139 - لم تتوفر لفريق الخبراء أي موارد خارجة عن الميزانية في عام 2021 ولا يُتوقع أن تتاح له أي موارد من هذا القبيل في عام 2022.

7 - فريق الخبراء المعني بجنوب السودان

(1 257 800 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

140 - يضطلع فريق الخبراء المعني بجنوب السودان بمسؤولية رصد تنفيذ تدابير حظر توريد الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر، إضافة إلى مسؤولية تقديم معلومات تتصل بالإدراج المحتمل لأفراد وكيانات في قائمة الجزاءات. والولاية مستمدة من الأولويات المحددة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات 2206 (2015) و 2428 (2018) و 2521 (2020). والغرض من نظام الجزاءات هو استهداف جهات منها، على سبيل المثال لا الحصر، مخربو الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان الذي تم التوقيع عليه في 12 أيلول/سبتمبر 2018. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020، وبناء على طلب من مجلس الأمن في قراره 2521 (2020)، قدم الأمين العام تقريراً يقيم دور حظر توريد الأسلحة في تيسير تنفيذ الاتفاق المنشط، وصياغة خيارات لوضع مقاييس مرجعية (S/2020/1067). وعلاوة على ذلك، وبعد طلب مؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجه من رئيس مجلس الأمن (انظر S/2020/1277)، أجرى الأمين العام استعراضاً مكتوباً ومشاورات وأبلغ مجلس الأمن في 31 آذار/مارس 2021 بتوصيات بشأن المقاييس المرجعية لتقييم تدابير حظر توريد الأسلحة (انظر S/2021/321).

برنامج العمل

الهدف

141 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو كفالة التنفيذ التام لنظام الجزاءات المتعلق بجنوب السودان، الذي يشمل حظراً لتوريد الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر.

الاستراتيجية

142 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقدم فريق الخبراء معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان.

143 - ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنة على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة لنظام الجزاءات.

العوامل الخارجية لعام 2022

144 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) أن تمثل الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون مع فريق الخبراء؛

(ب) أن تسمح الحالة الأمنية لفريق الخبراء بإيفاد بعثات، حسب الاقتضاء.

- 145 - وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فإن هذه المنجزات والأنشطة سوف تُعدّل خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.
- 146 - ويراعي فريق الخبراء المنظور الجنساني في أنشطته العملية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء، مسترشداً في ذلك بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويراعي التوازن بين الجنسين عند تعيين الخبراء وإعداد قوائمهم. وتتص اختصاصات الخبراء في فريق الخبراء على ضرورة أن يدمج هؤلاء منظورات جنسانية في مجالات مسؤوليتهم الفنية. ويسترشد فريق الخبراء أيضاً بالاستراتيجية الجنسانية لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، في مجالات منها توفير التدريب الجنساني المتاح للموظفين لجميع الخبراء وتوفير تدريب جنساني لهم يتعلق خصيصاً بالجزاءات.
- 147 - وتمشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ستقوم البعثة باستعراض الاستراتيجية ودراساتها على وجه التحديد بهدف مواصلة النهوض بإدماج منظور الإعاقة. وستضع تدابير تخفيفية للتغلب على أي تحديات قد تبرز خلال تفعيل منظور الإعاقة. وستواصل البعثة مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة لضمان إمكانية الوصول إلى المرافق وإدارتها، ولضمان إدخال تحسينات أمنية وتحسينات أخرى عليها، وتكييف التصميم العام للمكاتب ومرافق الراحة والأثاث والتجهيزات من أجل تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المرافق واستخدامهم لها.
- 148 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، وفي سياق تبادل المعلومات، يتعاون فريق الخبراء مع كيانات منها الدول الأعضاء، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.
- 149 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون فريق الخبراء مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب كل من الممثلة الخاصة للأمن العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والممثلة الخاصة للأمن العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وأفرقة رصد الجزاءات الأخرى بشتى أنواعها، حسب الاقتضاء. وفي سياق السلامة والأمن واللوجستيات، يتعاون فريق الخبراء مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وإدارة شؤون السلامة والأمن، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أنشطة التقييم

- 150 - ستتولى إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام قيادة عملية تقييم منهجي هدفها العام تحسين مراعاة الجانب الجنساني في التحليلات السياسية التي تجريها الإدارة والبعثات السياسية الخاصة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

اتخاذ المزيد من إجراءات المتابعة بشأن الانتهاكات المزعومة⁽⁷⁾

- 151 - أفاد الفريق في تقريره النهائي المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن 2471 (2019) (انظر S/2020/342) بأن جهاز الأمن الوطني لجنوب السودان تلقى ثلاث شحنات من الأسلحة من جهاز المخابرات العامة السوداني، في انتهاك لحظر توريد الأسلحة. وأفاد الفريق أيضاً بأن قوات الدفاع الشعبية الأوغندية حافظت على وجودها في مناطق مختلفة من جنوب السودان، دون أن تطلب من اللجنة إعفاء من حظر توريد الأسلحة، في انتهاك لحظر توريد الأسلحة (انظر S/2020/342 و S/2020/1141). وفي

(7) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 3)/Add.3).

إطار دعم مجلس الأمن لتعزيز تنفيذ حظر توريد الأسلحة، أوصى الفريق بأن يبغي مجلس الأمن على الحظر وأن يتخذ تدابير لتحسين تنفيذه، بسبل منها الإذن لآلية الرصد والتحقق المعنية بوقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية بتفتيش الشحنات التي منحتها اللجنة إعفاء.

152 - وقد أنجزت البعثة الهدف، على الرغم من أن تقلص إمكانية الوصول إلى منطقة العمل وتقلص إمكانية الالتقاء بالمحاورين شخصيا كان لهما أثر على شمولية تقاريرها المقدمة إلى مجلس الأمن واللجنة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

153 - أسهم العمل المذكور أعلاه في تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنة على تلقي المزيد من المعلومات المباشرة من فريق الخبراء عن تحقيقاته بشأن انتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (انظر الجدول 32).

الجدول 32

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
لدى لجنة مجلس الأمن/اللجنة معلومات مباشرة محدودة ذات صلة بالجزاءات وبيانات عن جهات فاعلة تنتهك نظام الجزاءات، ولا سيما حظر توريد الأسلحة	لدى لجنة مجلس الأمن/اللجنة المزيد من المعلومات المباشرة ذات الصلة بالجزاءات وبيانات عن جهات فاعلة تنتهك نظام الجزاءات، ولا سيما حظر توريد الأسلحة	تمكين مجلس الأمن من النظر في تعديل تدابير الجزاءات في ضوء التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المنشط

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

154 - خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للبعثة. فلم يتسن للبعثة سوى إجراء رحلات محدودة لجمع المعلومات عن تنفيذ نظام الجزاءات، ولم يكن بمقدورها دائما أن تلقي بالمحاورين شخصيا، ولم يتمكن أعضاؤها من عقد اجتماعات لإجراء مناقشات أو لصياغة التقارير. ولذلك، غيرت البعثة نهجها من خلال زيادة التواصل الافتراضي مع المحاورين باستخدام وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية ومن خلال الاعتماد بشكل أوثق على المعلومات المفتوحة المصدر والاشتراكات وبحوث قواعد البيانات. وتمكنت البعثة من مواصلة الحفاظ على سرية أعمالها بفضل استخدام منصات اتصال آمنة وفرها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي الحالات التي تعذر فيها تلقي رسائل من الدول الأعضاء بصورة افتراضية، استخدمت البعثة أساليب بديلة منها التسليم باليد.

النتيجة المقررة لعام 2022

يتلقى أعضاء اللجنة معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المنشط وعن الإجراءات التي تهدد السلام والأمن و/أو الاستقرار في جنوب السودان

155 - قرر مجلس الأمن في قراره 2521 (2020) استعراض حظر توريد الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر في ضوء التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المنشط. وفي هذا السياق، يضطلع فريق الخبراء بدور مهم في رصد التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المنشط والإبلاغ عنه، فضلا عن تقديم تفاصيل بشأن الإجراءات التي قد تهدد السلام والأمن و/أو الاستقرار في جنوب

السودان. وقد تشمل هذه الإجراءات انتهاكات لحظر توريد الأسلحة؛ وانتهاكات الدائم لوقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية؛ وانتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

156 - تُمثِّل الدرس المستفاد الذي استخلصه فريق الخبراء في ضرورة تكييف أساليب عمله المتعلقة بجمع المعلومات والتحقيق، نتيجة للانخفاض الكبير الذي شهدته أنشطة السفر بسبب جائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيزيد الفريق من استخدامه لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ذات الصلة في إجراء البحوث، بسبل منها استخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي توفرها الأمم المتحدة، والتواصل بصورة مجدية مع المحاورين المعنيين، بمن فيهم الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

التقدم المتوقع المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

157 - من المتوقع أن يسهم هذا العمل في ضمان التنفيذ الكامل لنظام الجزاءات المتعلق بجنوب السودان، كما يتضح من زيادة التقارير التي يقدمها فريق الخبراء عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المنشط، وعن الإجراءات التي تهدد السلام والأمن و/أو الاستقرار في جنوب السودان، بما في ذلك الانتهاكات المحتملة لتدابير الجزاءات ذات الصلة التي قد تؤدي إلى قيام مجلس الأمن أو اللجنة بإدراج أفراد أو كيانات في قائمة الجزاءات (انظر الجدول 33).

الجدول 33

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
مجلس الأمن يعدل نظام الجزاءات ويفرض حظرا على توريد الأسلحة وما يتصل بها من عتاد أو بيعها أو نقلها إلى جنوب السودان	مجلس الأمن يتلقى معلومات مستكملة بشأن تنفيذ نظام الجزاءات، بما في ذلك حظر توريد الأسلحة	تمكين مجلس الأمن من النظر في تعديل تدابير الجزاءات في ضوء التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المنشط	مجلس الأمن يتلقى معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المنشط ويضع مقاييس مرجعية يتعين اتباعها لتعديل حظر توريد الأسلحة	مجلس الأمن يبدأ بتلقي معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ المقاييس المرجعية لتعديل حظر توريد الأسلحة

المنجزات المستهدفة

158 - يعرض الجدول 34 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء				
	18	17	18	18
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)				
1 - التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، والمعلومات المستكملة و/أو التقارير الشهرية و/أو تقارير الزيارات القطرية و/أو تقارير التحقيق و/أو التقارير عن أنشطة التوعية المقدمة إلى لجنة الجزاءات	18	17	18	18
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	7	5 ⁽¹⁾	7	7
2 - اجتماعات لجنة الجزاءات	6	4 ⁽¹⁾	5	5
3 - الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء	1	1	2	2
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	7	5 ⁽¹⁾	7	7
4 - اجتماعات لجنة الجزاءات	6	4 ⁽¹⁾	5	5
5 - الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء	1	1	2	2
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	5	5	5	5
6 - حلقة دراسية توجيهية للأعضاء الجدد في فريق الخبراء	5	5	5	5
المنشورات (عدد المنشورات)	1	—	1	1
7 - مذكرة المساعدة على التنفيذ ووثيقة التوجيه	1	—	1	1
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم توصيات بشأن إدراج أفراد جدد وكيانات جديدة في قائمة الجزاءات؛ وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الجزاءات؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة لتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها؛ وإسداء المشورة بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة.				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: البعثات وطلبات الحصول على المعلومات المتصلة بالامتثال لنظام الجزاءات.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: محفوظات الوثائق التي جمعها فريق الخبراء.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل فريق الخبراء؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ ومذكرات شفوية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشره صحفية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة وولاية لجنة الجزاءات/فريق الخبراء من خلال الموقع الشبكي.				

(أ) في ضوء التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19 على الإجراءات المعتادة للجنة، بما في ذلك القيود المفروضة على عقد اجتماعات حضورية، وبغية ضمان استمرارية عمل اللجنة، اتفق أعضاؤها بصفة استثنائية على عقد أربعة اجتماعات افتراضية في شكل جلسات مغلقة عن طريق التداول بالفيديو.

160 - وبالنسبة لعام 2022، يُقترح الإبقاء على عدد الوظائف ورتبها في فريق الخبراء دون تغيير. وقد طُبّق معدل شواغر بنسبة 5 في المائة على تكاليف الموظفين.

161 - ويعزى انخفاض الاحتياجات المقترحة لعام 2022 مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2021، إلى ما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين المدنيين نتيجة لتطبيق نسبة مئوية أقل فيما يخص تكاليف الموظفين العامة، استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة. (ب) وانخفاض الاحتياجات المتعلقة بأتعاب الخبراء نتيجة لتغيير تكوين الفريق.

الموارد الخارجة عن الميزانية

162 - لم تتوفر لفريق الخبراء أي موارد خارجة عن الميزانية في عام 2021 ولا يُتوقع أن تتاح له أي موارد من هذا القبيل في عام 2022.

8 - فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قراري مجلس الأمن 1526 (2004) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات

(100 889 5 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

163 - يتولى فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، الذي يدعم عمل كل من لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1988 (2011)، مسؤولية تقديم المساعدة والإبلاغ عن تنفيذ تدابير تجميد الأصول وحظر السفر وحظر توريد الأسلحة المفروضة على الأفراد والكيانات المحددة أسماؤهم. وتُستمد الولاية من الأولويات المحددة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات 1267 (1999) و 1526 (2004) و 1988 (2011) و 1989 (2011) و 2253 (2015) و 2255 (2015) و 2368 (2017) و 2501 (2019) و 2557 (2020). وتهدف تدابير الجزاءات إلى تعزيز استجابة المجلس للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية، والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار والأمن في أفغانستان.

برنامج العمل

الهدف

164 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو كفالة التنفيذ الكامل لنظم الجزاءات المفروضة على كل من تنظيم الدولة الإسلامية العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان، التي تشمل حظر توريد الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر.

الاستراتيجية

165 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقدم فريق الرصد معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن، ولجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1988 (2011).

166 - ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنتين على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة لنظم الجزاءات.

العوامل الخارجية لعام 2022

167 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) أن تمثل الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون مع فريق الرصد؛
- (ب) أن تسمح الحالة الأمنية لفريق الرصد بإيفاد بعثات، حسب الاقتضاء.

168 - وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فإن هذه المنجزات والأنشطة سوف تُعدّل خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

169 - ويراعي فريق الرصد المنظور الجنساني في أنشطته العملية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء، مسترشداً في ذلك بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويراعي التوازن بين الجنسين عند تعيين الخبراء وإعداد قوائمهم. وتتص اختصاصات الخبراء في فريق الرصد على ضرورة أن يدمج هؤلاء منظورات جنسانية في مجالات مسؤوليتهم الفنية. ويسترشد فريق الرصد أيضاً بالاستراتيجية الجنسانية لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، في مجالات منها توفير التدريب الجنساني المتاح للموظفين لجميع الخبراء وتوفير تدريب جنساني لهم يتعلق خصيصاً بالجزءات.

170 - وتمشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ستقوم البعثة باستعراض الاستراتيجية ودراساتها على وجه التحديد بهدف مواصلة النهوض بإدماج منظور الإعاقة. وستضع تدابير تخفيفية للتغلب على أي تحديات قد تبرز خلال تفعيل منظور الإعاقة. وستواصل البعثة مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة لضمان إمكانية الوصول إلى المرافق وإدارتها، ولضمان إدخال تحسينات أمنية وتحسينات أخرى عليها، وتكييف التصميم العام للمكاتب ومرافق الراحة والأثاث والتجهيزات من أجل تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المرافق واستخدامهم لها. وستحسن البعثة أيضاً، من خلال فرع الهيئات الفرعية لمجلس الأمن التابع لشعبة شؤون مجلس الأمن التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، إمكانية الوصول إلى المواقع الشبكية للجزءات التابعة لمجلس الأمن.

171 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، وفي سياق تبادل المعلومات، يتعاون فريق الرصد مع كيانات منها الدول الأعضاء، واتحاد النقل الجوي الدولي، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومنظمة الجمارك العالمية، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، والإنترنت.

172 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون فريق الرصد مع جهات منها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وفريق الخبراء الذي يساعد لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004)، ومكتب أمين المظالم المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 1904 (2009)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وأفرقة رصد الجزاءات الأخرى بشتى أنواعها، حسب الاقتضاء. وفي سياق السلامة والأمن وأمن تكنولوجيا المعلومات واللوجستيات، يتعاون فريق الرصد مع إدارة شؤون السلامة والأمن، وبعثات الأمم المتحدة الميدانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حسب الاقتضاء.

أنشطة التقييم

173 - ستتولى إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام قيادة عملية تقييم منهجي هدفها العام تحسين مراعاة الجانب الجنساني في التحليلات السياسية التي تجريها الإدارة والبعثات السياسية الخاصة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تعزيز قدرة مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة⁽⁸⁾

174 - بناء على طلبات مقدمة من اللجنتين، قدم فريق الرصد أربعة تقارير في عام 2020 تقدم مزيدا من المعلومات عن التهديد الإرهابي المتطور الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة على الصعيد العالمي، والتهديد الذي تشكله حركة طالبان على السلام والاستقرار في أفغانستان، مما يعزز قدرة مجلس الأمن واللجنتين التابعتين له على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة. وبالنسبة للجنة العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015)، أوصى فريق الرصد بتوجيه انتباه الدول الأعضاء إلى الدور المتنامي لفيسبوك وغيره من منصات وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة للاتجار غير المشروع بالمنتجات الثقافية. وبالنسبة للجنة المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011)، أوصى فريق الرصد بتبنيه الدول الأعضاء إلى صناعة جديدة ومتنامية لعقاقير الميثامفيتامين النباتية في أفغانستان وتشجيع مواصلة تمويل جهود بناء القدرات التي تبذلها كيانات مكافحة المخدرات الأفغانية من خلال مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في وسط آسيا.

175 - وقد أنجزت البعثة الهدف، على الرغم من أن تقلص إمكانية الالتقاء بالمحاورين شخصيا كان له أثر على شمولية تقاريرها المقدمة إلى مجلس الأمن واللجنتين.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

176 - أسهم العمل المذكور أعلاه في قيام اللجنة العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بإدراج العديد من الأفراد والكيانات في قائمة الجزاءات، وكذلك في التوعية النشطة وزيادة الاتصالات من جانب اللجنتين مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ تدابير الجزاءات، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في تعزيز قدرة مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن تقارير فريق الرصد، وذلك على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (انظر الجدول 37).

الجدول 37

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
لدى مجلس الأمن/اللجنتين معلومات محدودة	لدى مجلس الأمن/اللجنتين المزيد من	اللجنتان تنظران في إدخال تعديلات على القيود
عن التهديد الذي يشكله الإرهاب في بعض	المعلومات والبيانات من فريق الرصد عن	الحالية لقوائم الجزاءات وإدراج أفراد جدد وكيانات
المناطق	مخاطر الإرهاب في كل من غرب أفريقيا	جديدة في هذه القوائم
	وجنوب شرق آسيا ووسط آسيا	

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

177 - خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للبعثة. فلم يتسن للبعثة سوى إجراء رحلات محدودة لجمع المعلومات عن تنفيذ نظام الجزاءات، ولم يكن بمقدورها دائما أن تلتقي بالمحاورين شخصيا.

(8) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 3)/Add.3).

ولذلك، غيرت البعثة نهجها من خلال زيادة التواصل الافتراضي مع المحاورين باستخدام وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية ومن خلال الاعتماد بشكل أوثق على المعلومات المفتوحة المصدر والاشتراكات وبحوث قواعد البيانات. وتمكنت البعثة من مواصلة الحفاظ على سرية أعمالها بفضل استخدام منصات اتصال آمنة وفرها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي الحالات التي تعذر فيها تلقي رسائل من الدول الأعضاء بصورة افتراضية، استخدمت البعثة أساليب بديلة منها التسليم باليد.

النتيجة المقررة لعام 2022

تعزيز قدرات التحليل لمتابعة تهديد متزايد

178 - في عام 2022، سيواصل فريق الرصد تعزيز رصده وتحليله للتهديد الإرهابي المتزايد الذي يشكله تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية من خلال العمل عن كثب مع الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية والدولية ذات الصلة والمجتمع المدني. كما سيقدم فريق الرصد توصيات للتصدي لتلك التهديدات، بسبل منها تعزيز تنفيذ نظام الجزاءات. وبالمثل، سيواصل فريق الرصد تعزيز تعاونه مع حكومة أفغانستان بشأن مسائل تتعلق بفرض تدابير جزائية على حركة طالبان. وكما هو مبين في القرار 2557 (2020)، سيرصد فريق الرصد تنفيذ تدابير الجزاءات وسيقترح، حسب الاقتضاء، إدخال تعديلات على تلك التدابير دعماً لعملية السلام في أفغانستان.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

179 - تمثّل الدرس المستفاد الذي استخلصه فريق الرصد في أن القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 قد حدت من قدرته على السفر بالوتيرة اللازمة لتلقي إحاطات ومواد سرية من أجهزة الاستخبارات والأمن التابعة للدول الأعضاء. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيزيد فريق الرصد من مشاركته مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة العاملة في الميدان لتحديد قنوات اتصال افتراضية آمنة لتبادل المعلومات السرية.

التقدم المتوقع المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

180 - أسهم هذا العمل في التنفيذ الكامل لنظم الجزاءات المتعلقة بتنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة وحركة طالبان، كما يتضح من مواصلة تقديم التقارير إلى المجلس واللجنتين، بما يمكنهم من اتخاذ إجراءات مناسبة، مثل استكمال قوائم الجزاءات (انظر الجدول 38).

الجدول 38
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
لدى مجلس الأمن/اللجنتين المزيد من المعلومات والبيانات من فريق الرصد عن مخاطر الإرهاب في كل من الشرق الأوسط وغرب أفريقيا وجنوب شرق آسيا وآسيا	لدى مجلس الأمن/اللجنتين معلومات وبيانات أكثر تفصيلاً من فريق الرصد عن تطور التهديد الإرهابي في مختلف المناطق بعد سقوط "خلافة" تنظيم الدولة الإسلامية نهائياً	لدى مجلس الأمن/اللجنتين معلومات وبيانات أكثر تفصيلاً من فريق الرصد عن تطور التهديد الإرهابي في مختلف المناطق وعن تطور تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة	لدى مجلس الأمن/اللجنتين معلومات شاملة عن التهديد الإرهابي، ويعملون نظام الجزاءات؛ واللجنتان تنظران في إدخال تعديلات على قوائم الجزاءات وإدراج أفراد جدد وكيانات جديدة في هذه القوائم؛ ولدى المجلس معلومات شاملة لاتخاذ قرار بشأن استعراض تنفيذ تدابير الجزاءات لدعم عملية السلام في أفغانستان	لدى مجلس الأمن/اللجنتين معلومات شاملة عن التهديد الإرهابي، ويعملون نظام الجزاءات؛ واللجنتان تنظران في إدخال تعديلات على قوائم الجزاءات وإدراج أفراد جدد وكيانات جديدة في هذه القوائم

المنجزات المستهدفة

181 - يعرض الجدول 39 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 39

المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2020	لعام 2020	لعام 2021	لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	13	8	13	13
1 - التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، والمعلومات المستكملة و/أو التقارير الشهرية و/أو تقارير الزيارات القطرية و/أو تقارير التحقيق و/أو التقارير عن أنشطة التوعية المقدمة إلى لجنتي الجزاءات	13	8	13	13
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	27	14 ⁰	32	27
2 - اجتماعات لجنتي الجزاءات	20	10 ⁰	20	20
3 - الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء	2	2 ⁰	2	2
4 - الاجتماعات الإقليمية التي تُعقد لأجهزة الأمن والاستخبارات بشأن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وبشأن تنفيذ نظام الجزاءات	5	2	10	5
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	27	14 ⁰	32	27
5 - اجتماعات لجنتي الجزاءات	20	10 ⁰	20	20
6 - الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء	2	2 ⁰	2	2

7 - الاجتماعات الإقليمية التي تُعقد لأجهزة الأمن والاستخبارات بشأن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وبشأن تنفيذ نظام الجزاءات	5	2	10	5
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	145	76	145	145
8 - حلقات عمل إقليمية بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة	140	71	140	140
9 - حلقة دراسية توجيهية للأعضاء الجدد في فريق الرصد	5	5	5	5
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم توصيات بشأن إدراج أفراد جدد وكيانات جديدة في قائمة الجزاءات؛ وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظم الجزاءات؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة لتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها؛ وإسداء المشورة بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة.				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: البعثات وطلبات الحصول على المعلومات المتصلة بالامتثال لنظام الجزاءات.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تنفيذ ونشر وتعهد نموذج البيانات المعزز ومحفوظات الوثائق التي جمعها فريق الرصد.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل فريق الرصد؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ ومذكرات شفوية عن أنشطة لجنتي الجزاءات/فريق الرصد.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: نشرات صحفية عن أنشطة لجنتي الجزاءات/فريق الرصد.				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: نشر المعلومات عن أنشطة وولايات لجنتي الجزاءات/فريق الرصد من خلال المواقع الشبكية.				

(أ) في ضوء التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19 على الإجراءات المعتادة للجنة، بما في ذلك القيود المفروضة على عقد اجتماعات بالحضور الشخصي، ومن أجل ضمان استمرارية عمل اللجنة، اتفق أعضاؤها بصفة استثنائية على عقد سبعة اجتماعات افتراضية في شكل جلسات مغلقة تُعقد عن طريق التداول بالفيديو. وغُدت جلسات إحاطة للدول الأعضاء بطريقة افتراضية في شكل جلسات مغلقة عن طريق التداول بالفيديو.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 40

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2022	2021	2020	
مجموع الاحتياجات غير	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	
2022 مقابل 2021	المتكررة	(3)	(2)	(1)
الزيادة/النقصان	(4)	(3)	(2)	(1)
(2) - (3) = (5)	(4)	(3)	(2)	(1)
-	-	-	-	-
(6,2)	-	2 652,0	2 658,2	2 651,4
9,6	-	3 237,1	3 227,5	3 374,7
3,4	-	5 889,1	5 885,7	6 026,1

تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة

تكاليف الموظفين المدنيين

التكاليف التشغيلية

المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 41
الوظائف المؤقتة

و أ ع أ ع م مد-2 مد-1 ف-5 ف-4 ف-3 ف-2 الفرعي	الفئة الفنية والفئات العليا		فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون		مجموع الموظفين الفنيين	الرتبة الأمم المتحدة	مجموع الموظفين	مجموع						
	الأمنية	الميدانية/ الخدمات العامة ^(١)	الوظائف الدولية	الوظائف الوطنية	مجموع الموظفين											
						متطوعو										
المعتمد لعام 2021	—	—	—	—	—	—	19	8	—	11	6	4	1	—	—	19
المقترح لعام 2022	—	—	—	—	—	—	19	8	—	11	6	4	1	—	—	19
التغير	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—

(أ) من الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

182 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات لعام 2022 ما قدره 5 889 100 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (2 652 000 دولار) اللازمة لاستمرار 19 وظيفة (1 ف-5، و 4 ف-4، و 6 ف-3، و 8 من فئة الخدمات العامة) لتقديم الدعم الفني والإداري إلى نظم الجزاءات، والتكاليف التشغيلية (3 237 100 دولار) التي تشمل أتعاب الخبراء (1 925 800 دولار) وتكاليف السفر (401 700 دولار) لأعضاء فريق الرصد العشرة، وسفر الموظفين في مهام رسمية (99 100 دولار)، واحتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي الأخرى، بما في ذلك استئجار المباني، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (810 500 دولار).

183 - وبالنسبة لعام 2022، يُقترح الإبقاء على عدد الوظائف ورتبتها في فريق الرصد دون تغيير. وقد طُبّق معدل شواغر بنسبة 13 في المائة على تكاليف الموظفين.

184 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2022 مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2021 إلى زيادة الاحتياجات في إطار التكاليف التشغيلية المتعلقة بصيانة معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وخدمات الدعم، مما يعكس تطبيق المعدل القياسي لخدمات الدعم المركزية. ويقابل هذه الزيادات في الاحتياجات جزئياً انخفاضاً في الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين المدنيين، نتيجة لتطبيق معدل شغور أعلى قدره 13 في المائة لعام 2022، مقارنة بالمعدل البالغ 5 في المائة المعتمد لعام 2021، ويقابل ذلك تطبيق جدول المرتبات المنقح اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2021.

الموارد الخارجة عن الميزانية

185 - لم تتوفر لفريق الرصد أي موارد خارجة عن الميزانية في عام 2021 ولا يُتوقع أن تتاح له أي موارد من هذا القبيل في عام 2022.

9 - مكتب أمين المظالم المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 1904 (2009)

(700 671 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- 186 - يضطلع مكتب أمين المظالم للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات بالمسؤولية عن استعراض طلبات الرفع من القائمة المقدّمة من الكيانات أو الأفراد المدرجين في قائمة الجزاءات ذات الصلة. والولاية محدّدة في قرار مجلس الأمن 1904 (2009)، بصيغته المعدلة بقرارات لاحقة (1989 (2011) و 2083 (2012) و 2161 (2014) و 2368 (2017)).

برنامج العمل

الهدف

- 187 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو إجراء استعراض مستقل لطلبات الأفراد والكيانات والمؤسسات بشأن الرفع من قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة. ويكفل المكتب، لدى قيامه بذلك، حصول الأفراد والكيانات والمؤسسات المدرجة أسماؤهم في القائمة على إجراءات عادلة وواضحة لإدارة طلبات الشطب (الرفع من القائمة).

الاستراتيجية

- 188 - ولإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقوم مكتب أمين المظالم بالنظر بشكل عادل وسريع في جميع طلبات الرفع من القائمة، والسفر لإجراء مقابلات مع كل مقدم طلب شخصياً في بلد إقامته كلما أمكن ذلك.
- 189 - ويتوقع أن يؤدي العمل المذكورة أعلاه إلى اتخاذ اللجنة قرارات مستتيرة تتعلق بتوصية أمين المظالم بشأن طلب الرفع من القائمة الوارد في تقرير شامل عن كل حالة.

العوامل الخارجية لعام 2022

- 190 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) أن تمثلت الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وتتعاون مع مكتب أمين المظالم؛
- (ب) أن تسمح الحالة الأمنية لمكتب أمين المظالم بإيفاد بعثات، حسب الاقتضاء.

- 191 - وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فإن هذه المنجزات والأنشطة سوف تُعدّل خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

- 192 - ويراعي مكتب أمين المظالم المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. وقد يشكل هذا المنظور أيضاً أساساً لتوصية أمين المظالم بما إذا كان ينبغي الإبقاء على خضوع الأفراد والكيانات للتدابير الجزائية. ويسترشد المكتب أيضاً بالاستراتيجية الجنسانية لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، في مجالات منها توفير التدريب الجنساني المتاح للموظفين والتدريب الجنساني الخاص بالجزاءات لأمين المظالم.
- 193 - وتمشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ستقوم البعثة باستعراض الاستراتيجية ودراساتها على وجه التحديد بهدف مواصلة النهوض بإدماج منظور الإعاقة. وستضع تدابير تخفيفية للتغلب على أي تحديات قد تبرز خلال تفعيل منظور الإعاقة. وستواصل البعثة مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة لضمان إمكانية الوصول إلى المرافق وإدارتها، ولضمان إدخال تحسينات أمنية وتحسينات أخرى عليها، وتكييف التصميم العام للمكاتب ومرافق الراحة والأثاث والتجهيزات من أجل تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المرافق واستخدامهم لها.
- 194 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، وفي سياق تبادل المعلومات، يتعاون مكتب أمين المظالم مع كيانات منها الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الفكر ورابطات القانون الدولي.
- 195 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون مكتب أمين المظالم مع جهات منها مفوضية حقوق الإنسان، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، والمقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، وجامعة الأمم المتحدة، وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب القرارين 1526 (2004) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات. وفي سياق السلامة والأمن وأمن تكنولوجيا المعلومات واللوجستيات، يتعاون مكتب أمين المظالم مع إدارة السلامة والأمن، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الأداء البرنامجي في عام 2020

الوصول مجدداً إلى المستويات السابقة لطلبات الرفع من القائمة⁽⁹⁾

- 196 - مضت البعثة قدماً في النظر في جميع الالتماسات المقدمة إلى مكتب أمين المظالم، والتي شملت عرض خمس حالات على اللجنة، وتقديم أربعة تقارير شاملة، وإجراء أربع مقابلات مع مقدمي التماسات. وأجرت البعثة أيضاً تحقيقات مستفيضة وبحوثاً مستقلة بغرض جمع معلومات عن كل التماس، من جهات منها الدول الأعضاء ومكاتب الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، اضطلعت البعثة بأنشطة توعية واسعة النطاق للتعريف بالمكتب، بما في ذلك التفاعل مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الفكر ورابطات القانون الدولي.
- 197 - وقد أنجزت البعثة الهدف، على الرغم من أن تقلص إمكانية الوصول إلى منطقة العمل وتقلص إمكانية الالتقاء بالمحاورين شخصياً كان لهما أثر على مصدر وطبيعة المعلومات المقدمة إلى مجلس الأمن واللجنة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

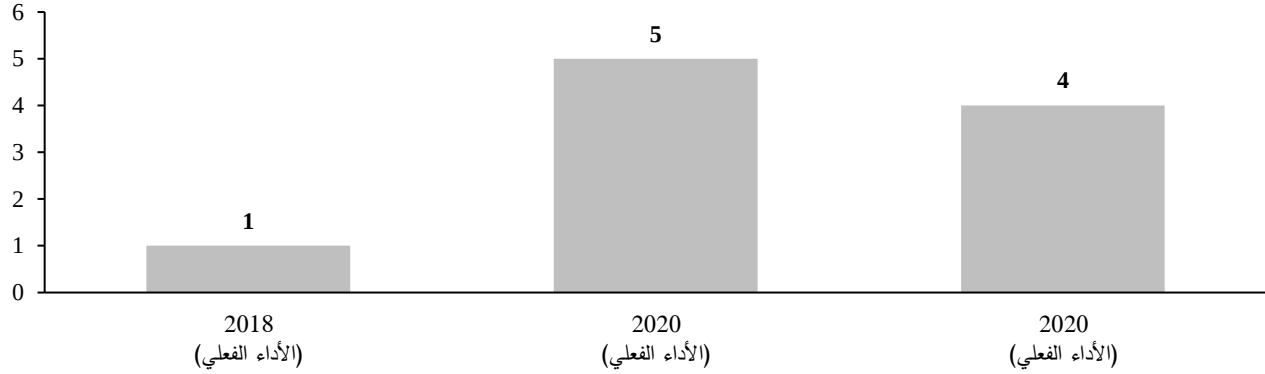
- 198 - أسهم العمل المذكور أعلاه في تلقي اللجنة أربعة تقارير شاملة من أمين المظالم في الوقت المناسب حتى يتسنى لها اتخاذ قرارات مستنيرة وفي الوقت المناسب بشأن طلبات الرفع من القائمة، وهو ما لم يشكل أداء مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في تقديم ستة تقارير شاملة، وذلك على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (انظر الشكل الأول). وعدد

(9) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 3)/Add.3).

التقارير الواردة والجداول الزمنية المقررة للنظر فيها خارجة عن سيطرة أمين المظالم: فمقدم الالتماس هو الذي يبادر بتقديم طلب الرفع من القائمة ويُحدد الجدول الزمني للنظر في كل التماس تحديدا دقيقا في المرفق الثاني للقرار 2368 (2017).

الشكل الأول

مقياس الأداء : عدد التقارير الشاملة



تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

199 - خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للبعثة. فلم يتسن للبعثة سوى إجراء رحلات محدودة لإجراء مقابلات مع مقدمي الالتماسات والتشاور مع الدول الأعضاء، ولم يكن بمقدورها دائما أن تلقي بالحاوئين شخصيا. وقد غيرت البعثة نهجها بزيادة المشاركة الافتراضية مع الحاوئين عن طريق الاتصالات السلكية واللاسلكية. وتمكنت البعثة من مواصلة الحفاظ على سرية أعمالها بفضل استخدام منصات اتصال آمنة وفرها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي الحالات التي تعذر فيها تلقي رسائل من الدول الأعضاء بصورة افتراضية، استخدمت البعثة أساليب بديلة منها التسليم باليد.

النتيجة المقررة لعام 2022

كفالة إجراء استعراض عادل وسريع لطلبات الرفع من القائمة

200 - يجوز لأي فرد أو كيان مدرج في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة أن يطلب قيام أمين المظالم باستعراض أسباب إدراجهم في القائمة. وستواصل البعثة، بالنسبة لكل التماس يرد، تجهيز جميع طلبات رفع الاسم من القائمة والنظر فيها بصورة عادلة وسريعة والسفر لإجراء مقابلة مع مقدم الطلب في بلد إقامته، مما يتوقع أن يؤدي إلى تمتع جميع مقدمي الالتماسات بالحقوق في الإجراءات القانونية الواجبة، وتمكن اللجنة من اتخاذ قرارات مستتيرة وفي الوقت المناسب بشأن طلبات الرفع من القائمة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

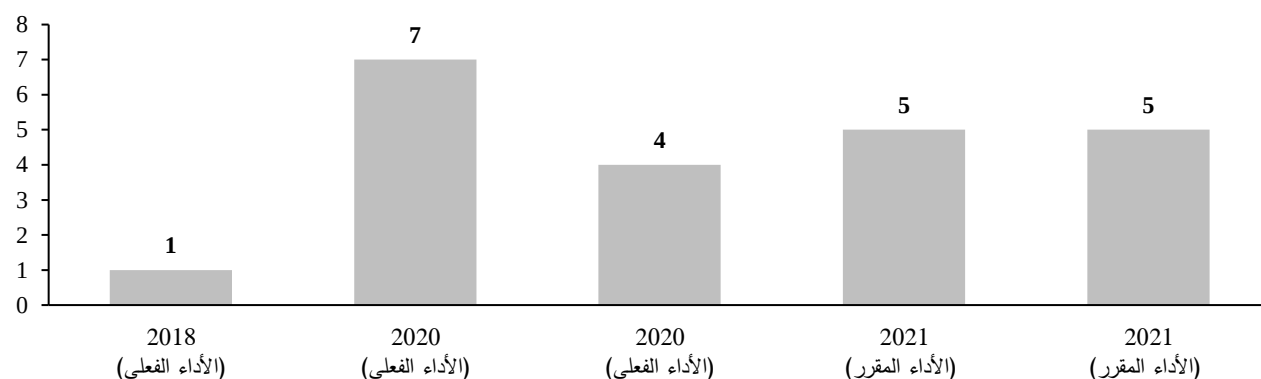
201 - تمثّل الدرس المستفاد الذي استخلصه أمين المظالم في أن القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 قد حدت من قدرته على السفر بالوتيرة اللازمة لإجراء مقابلات مع مقدمي الالتماسات وعقد مشاورات مع الحاوئين المعنيين، بمن فيهم الدول الأعضاء. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيزيد أمين المظالم، في الحالة الاستثنائية التي لا يمكن فيها إجراء حوارات مباشرة، من مشاركته مع كيانات الأمم المتحدة العاملة في الميدان ومع الدول الأعضاء لتحديد قنوات اتصال افتراضية آمنة لإجراء المقابلات وتبادل المعلومات السرية.

التقدم المتوقع المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

202 - من المتوقع أن يساهم هذا العمل في إجراء استعراض مستقل لطلبات رفع الأسماء من القائمة المقدمة من الأفراد والكيانات والمؤسسات المدرجة في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة، كما يتضح من إعداد خمسة تقارير شاملة لأمين المظالم عن طلبات الرفع من القائمة تسترشد بها اللجنة في اتخاذ القرارات (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني

مقياس الأداء: عدد التقارير الشاملة المقدمة من أمين المظالم إلى لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات



المنجزات المستهدفة

203 - يعرض الجدول 42 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويتوقع أن تساهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 42

المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي المقرر المقرر	لعام 2020	لعام 2021	لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	8	6	8	7
1 - التقرير نصف السنوي الذي يقدمه مكتب أمين المظالم إلى مجلس الأمن	2	2	2	2
2 - التقارير الشاملة المقدمة من أمين المظالم إلى لجنة الجزاءات	6	4	6	5
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	7	6	7	6
3 - العروض التي يقدمها أمين المظالم إلى لجنة الجزاءات بشأن التقارير الشاملة	6	5	6	5
4 - الإحاطات التي يقدمها أمين المظالم إلى الدول الأعضاء	1	1	1	1
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	7	6	7	6
5 - العروض التي يقدمها أمين المظالم إلى لجنة الجزاءات بشأن التقارير الشاملة	6	5	6	5
6 - الإحاطات التي يقدمها أمين المظالم إلى الدول الأعضاء	1	1	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء ومقدمي الالتماسات بشأن طلبات الرفع من القائمة؛ وإسداء المشورة بشأن إجراءات الرفع من القائمة؛ والدعوة بشأن مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة.

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: البعثات وطلبات الحصول على المعلومات المتصلة بطلبات الرفع من القائمة.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: محفوظات الوثائق التي جمعها أمين المظالم.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل أمين المظالم؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ والتحديثات الدورية للدليل التاريخي لعملية أمين المظالم.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة وولاية أمين المظالم من خلال الموقع الشبكي.

(أ) في ضوء التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19 على الإجراءات المعتادة للجنة، بما في ذلك القيود المفروضة على عقد اجتماعات بالحضور الشخصي، قدم أمين المظالم جميع التقارير في اجتماعات افتراضية في شكل جلسات مغلقة تُعقد عن طريق التداول بالفيديو وقدم إحاطة إلى الدول الأعضاء في اجتماع افتراضي في شكل جلسة مغلقة تُعقد عن طريق التداول بالفيديو.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 43

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2022	2021	2020	
مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاحتياجات المتكررة	الاعتمادات	النفقات	
2022 مقابل 2021 (الزيادة/النقصان)	(3)	(2)	(1)	(5) = (3) - (2)
—	—	—	—	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
39,3	—	283,2	275,6	تكاليف الموظفين المدنيين
—	—	349,2	282,2	التكاليف التشغيلية
39,3	—	632,4	557,8	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 44
الوظائف المؤقتة

الفئة الفنية والفئات العليا														فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها				الموظفون											
المجموع														فئة الخدمات فئة				مجموع		الموظفون		متطوعو							
المجموع														الميدانية/ الخدمات				الوظائف الفنيون				الرتبة		الأمم					
و أ ع أ ع م مد-2 مد-1 ف-5 ف-4 ف-3 ف-2 الفرعي														الأمنية العامة ^(١)				الدولية				الوطنية		المحلية		المتحدة		المجموع	
المعتمد لعام 2021	-	-	-	-	-	-	-	1	-	-	-	-	1	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2				
المقترح لعام 2022	-	-	-	-	-	-	-	1	-	-	-	-	1	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2				
التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-					

(أ) من الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

204 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لمكتب أمين المظالم لعام 2022 ما مجموعه 671 700 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (322 500 دولار) اللازمة لاستمرار وظيفتين (1 ف-4، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة) تقدم الدعم الفني والإداري إلى المكتب، والتكاليف التشغيلية (349 200 دولار) التي تشمل الأتعاب (205 900 دولار) وتكاليف السفر (28 400 دولار) لأمين المظالم، وسفر الموظفين في مهام رسمية (28 600 دولار)، واحتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي الأخرى، بما في ذلك استئجار المباني والمركبات، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (86 300 دولار).

205 - وبالنسبة لعام 2022، يُقترح الإبقاء على عدد الوظائف ورتبها في المكتب دون تغيير. وقد طُبّق معدل شواغر بنسبة 5 في المائة على تكاليف الموظفين.

206 - وتعزى زيادة الاحتياجات المقترحة لعام 2022 مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2021، أساساً إلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين المدنيين نتيجة لتطبيق نسبة مئوية أعلى فيما يخص تكاليف الموظفين العامة، استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

207 - لم تتوفر لمكتب أمين المظالم أي موارد خارجة عن الميزانية في عام 2021 ولا يُتوقع أن تتاح له أي موارد من هذا القبيل في عام 2022.

10 - تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015)

(1 397 000 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

208 - تضطلع البعثة بالمسؤولية عن دعم عمل مجلس الأمن والميسر التابع له في تنفيذ القرار 2231 (2015) وعلى النحو المبين في مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 16 كانون الثاني/يناير 2016 (S/2016/44). وقد أقر المجلس في القرار خطة العمل الشاملة المشتركة، وحث على تنفيذها تنفيذاً تاماً، ودعا جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية إلى دعم تنفيذها.

209 - وإضافة إلى ذلك، ترمي القيود المنصوص عليها في المرفق بـا لقرار مجلس الأمن 2231 (2015) إلى تحسين الشفافية وتهيئة مناخ يفضي إلى تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة تنفيذاً تاماً. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، انتهى العمل بأول تقييدين محددين واردين في المرفق بـا (عمليات النقل المتصلة بالأسلحة إلى/من جمهورية إيران الإسلامية وحظر السفر)، في حين من المقرر أن ينتهي العمل بالتدابير التقييدية الأخرى في موعد لا يتجاوز تشرين الأول/أكتوبر 2023 (عمليات النقل والأنشطة المتصلة بالقذائف التسيارية وتجميد الأصول) وتشرين الأول/أكتوبر 2025 (عمليات النقل والأنشطة المتصلة بالأسلحة النووية (قناة المشتريات)). وفي تشرين الأول/أكتوبر 2025، وشريطة عدم إعادة أحكام قرارات مجلس الأمن السابقة بشأن المسألة النووية الإيرانية إلى وضعها السابق في غضون ذلك، ينتهي العمل بجميع أحكام القرار 2231 (2015)، ويكف مجلس الأمن حينئذ عن النظر في المسألة النووية الإيرانية.

برنامج العمل

الهدف

210 - الهدف، الذي تسهم فيه هذه البعثة، هو كفاءة التنفيذ الكامل من جانب جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية للقرار 2231 (2015)، بما في ذلك التدابير التقييدية المنصوص عليها في المرفق بـا للقرار.

الاستراتيجية

211 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، ستواصل البعثة دعم عمل مجلس الأمن والميسر المعين التابع له، وتقديم تقارير منتظمة، حسب التكليف، إلى المجلس بشأن تنفيذ القرار.

212 - ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى تحسين الشفافية، وتهيئة مناخ يفضي إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة، وزيادة التعاون بشأن الإجراءات المزعومة التي تتعارض مع القيود الواردة في المرفق بـا.

العوامل الخارجية لعام 2022

213 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) استمرار التزام المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة بتنفيذها كاملاً وفعالاً؛

(ب) استمرار تمتع تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015) بكامل دعم المجتمع الدولي بشكل أعم.

- 214 - وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فإن هذه المنجزات والأنشطة سوف تُعدّل خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.
- 215 - وتراعي البعثة منظورا جنسانيا في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. وستستمر مراعاة التكافؤ بين الجنسين في استقدام الموظفين. وتسترشد البعثة أيضاً بالاستراتيجية الجنسانية لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، في مجالات منها توفير التدريب الجنساني المتاح.
- 216 - وتمشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ستقوم البعثة باستعراض الاستراتيجية ودراساتها على وجه التحديد بهدف مواصلة النهوض بإدماج منظور الإعاقة. وستضع تدابير تخفيفية للتغلب على أي تحديات قد تبرز خلال تفعيل منظور الإعاقة. وستواصل البعثة مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة لضمان إمكانية الوصول إلى المرافق وإدارتها، ولضمان إدخال تحسينات أمنية وتحسينات أخرى عليها، وتكييف التصميم العام للمكاتب ومرافق الراحة والأثاث والتجهيزات من أجل تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المرافق واستخدامهم لها.
- 217 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، تضطلع البعثة بالتنسيق والتعاون مع كيانات منها الدول الأعضاء والفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة المنشأة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة لمعالجة المقترحات عن طريق قناة المشتريات. وتتعاون البعثة أيضاً مع الدول الأعضاء بشأن مختلف المسائل المتصلة بتنفيذ القرار 2231 (2015)، بما في ذلك الأعمال التي يدعى بأنها تتعارض مع المرفق باء للقرار. وبالإضافة إلى ذلك، تقيم البعثة اتصالات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتتعاون معها.

أنشطة التقييم

- 218 - ستتولى إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام قيادة عملية تقييم منهجي هدفها العام تحسين مراعاة الجانب الجنساني في التحليلات السياسية التي تجريها الإدارة والبعثات السياسية الخاصة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تعزيز فهم القرار 2231 (2015) ومواصلة تنفيذه⁽¹⁰⁾

- 219 - روجت البعثة للمعلومات المتعلقة بالقرار 2231 (2015)، بما في ذلك التدابير التقييدية المنصوص عليها في مرفقه باء، وذلك من خلال تقارير الأمين العام والإحاطات المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار 2231 (2015). وبسبب جائحة كوفيد-19، لم تكن هناك فرص أمام البعثة للمشاركة شخصياً في مناسبات التوعية.
- 220 - وقد أنجزت البعثة الهدف، على الرغم من أن تقلص إمكانية الالتقاء بالمحاورين شخصياً كان له أثر على شمولية تقاريرها المقدمة إلى مجلس الأمن.

(10) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 3)/Add.3).

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

221 - أسهم العمل المذكور أعلاه في إطلاع مجلس الأمن والدول الأعضاء والمنظمات الدولية على حالة تنفيذ القرار 2231 (2015)، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في تحسين فهم القرار وتنفيذه بشكل فعال من جانب جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية، على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (انظر الجدول 45).

الجدول 45

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
استمرار تنفيذ القرار 2231 (2015)، بوسائل من بينها تقديم التقارير إلى مجلس الأمن واستخدام قناة المشتريات	استمرار تنفيذ القرار 2231 (2015)، بوسائل من بينها تقديم التقارير إلى مجلس الأمن واستخدام قناة المشتريات	استمرار تنفيذ القرار 2231 (2015)، بوسائل من بينها تقديم التقارير إلى مجلس الأمن واستخدام قناة المشتريات

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

222 - خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للبعثة. فلم يتسن للبعثة سوى إجراء رحلات محدودة في سياق التوعية الرصد والإبلاغ بشأن تنفيذ القرار 2231 (2015)، ولم يكن بمقدورها دائما أن تلتقي بالمحاورين شخصيا. وقد غيرت البعثة نهجها بزيادة المشاركة الافتراضية مع المحاورين عن طريق الاتصالات السلكية واللاسلكية. وتمكنت البعثة من مواصلة الحفاظ على سرية أعمالها بفضل استخدام منصات اتصال آمنة وفرتها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي الحالات التي تعذر فيها تلقي رسائل من الدول الأعضاء بصورة افتراضية، استخدمت البعثة أساليب بديلة منها التسليم باليد.

النتيجة المقررة لعام 2022

الحفاظ على التنفيذ المستمر للقرار 2231 (2015)

223 - يبدو أن عدم اليقين بشأن مستقبل خطة العمل الشاملة المشتركة وتنفيذ القرار 2231 (2015) في عام 2020 يفسح المجال أمام آفاق أفضل في عام 2021. وفي خضم هذا السياق الأكثر إيجابية، ستراعي البعثة تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة لأنها توفر معلومات تقنية ووقائية تتعلق بالقرار، بما في ذلك التدابير التقييدية المنصوص عليها في المرفق بـ، من خلال تقارير الأمين العام والميسر، فضلا عن تقديم إحاطات إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار 2231 (2015). وستشارك البعثة أيضا في مناسبات التوعية، حسبما هو ضروري ويمكن في سياق جائحة كوفيد-19، وستواصل إجراء مشاورات منتظمة مع أعضاء المجلس والدول الأعضاء والمشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

224 - تمثل الدرس المستفاد الذي استخلصته البعثة في أن القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 قد حدثت من قدرتها على السفر بالوتيرة اللازمة لإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء ذات الصلة، سواء من حيث التوعية أو من حيث الرصد والإبلاغ بشأن تنفيذ القرار 2231 (2015). وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستزيد البعثة من مشاركتها مع الدول الأعضاء ذات الصلة لتحديد قنوات اتصال بديلة أو افتراضية لإجراء المشاورات.

التقدم المتوقع المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

225 - من المتوقع أن يسهم هذا العمل في التنفيذ المستمر للقرار 2231 (2015) من خلال تقديم الأمين العام تقارير منتظمة ودعم عمل الميسر، كما يتضح من تقدير وارتياح مجلس الأمن والميسر والأعضاء في إطار تشكيلة القرار 2231، واستعداد الدول الأعضاء للدخول في حوار مستمر بشأن القرار 2231 (2015)، بما في ذلك التدابير التقييدية المنصوص عليها في مرفقه باء (انظر الجدول 46).

الجدول 46

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
استمرار تنفيذ القرار 2231 (2015)، بوسائل من بينها تقديم التقارير إلى مجلس الأمن ودعم الميسر	استمرار تنفيذ القرار 2231 (2015)، بوسائل من بينها تقديم التقارير إلى مجلس الأمن ودعم الميسر	استمرار تنفيذ القرار 2231 (2015)، بوسائل من بينها تقديم التقارير إلى مجلس الأمن ودعم الميسر	استمرار تنفيذ القرار 2231 (2015)، بوسائل من بينها تقديم التقارير إلى مجلس الأمن ودعم الميسر	استمرار تنفيذ القرار 2231 (2015)، بوسائل من بينها تقديم التقارير إلى مجلس الأمن ودعم الميسر

المنجزات المستهدفة

226 - يعرض الجدول 47 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 47

المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2020	لعام 2020	لعام 2021	لعام 2022	المقرر الفعلي المقرر المقرر
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء					
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	2	2	2	2	
1 - تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن	2	2	2	2	
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	8	5	8	6	
2 - جلسات مجلس الأمن	7	5	7	5	
3 - الإحاطات التي يقدمها الميسر إلى الدول الأعضاء	1	—	1	1	
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	6	5	6	6	
4 - جلسات مجلس الأمن	5	5	5	5	
5 - الإحاطات التي يقدمها الميسر إلى الدول الأعضاء	1	—	1	1	
باء - توليد المعارف ونقلها					
المنشورات (عدد المنشورات)	3	—	—	—	
6 - الوثائق التوجيهية	3	—	—	—	

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: المشاورات والمشورة فيما يتعلق بتنفيذ القرار 2231 (2015).

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: الاستنتاجات والتوصيات المقدمة إلى مجلس الأمن لتحسين تنفيذ القرار 2231 (2015).

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للإبلاغ عن أعمال البعثة السياسية الخاصة؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ والمذكرات الشفوية عن أنشطة مجلس الأمن في سياق القرار 2231 (2015).

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية بشأن أنشطة مجلس الأمن في سياق القرار 2231 (2015).

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة وولاية البعثة السياسية الخاصة من خلال الموقع الشبكي.

(أ) في ضوء التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19 على الإجراءات المعتادة لتشكيلة القرار 2231، بما في ذلك القيود المفروضة على عقد اجتماعات بالحضور الشخصي، ومن أجل ضمان استمرارية عملها، اتفق أعضاء تشكيلة القرار 2231 بصفة استثنائية على عقد اجتماعات افتراضية في شكل جلسات مغلقة تُعقد عن طريق التداول بالفيديو.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 48

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2022	2021	2020	
2022 مقابل 2021	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاحتياجات المتكررة	الاعتمادات	النفقات
(الزيادة)/(النقصان)	(4)	(3)	(2)	(1)
(2) - (3) = (5)				
-	-	-	-	-
(19,7)	-	1 197,4	1 217,1	1 483,0
-	-	199,6	199,6	178,1
(19,7)	-	1 397,0	1 416,7	1 661,1

تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة

تكاليف الموظفين المدنيين

التكاليف التشغيلية

المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 49
الوظائف المؤقتة

و أ ع أ ع م مد-2 مد-1 ف-5 ف-4 ف-3 ف-2 الفرعي	الفئة الفنية والفئات العليا										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون		مجموع الموظفين	متطوعو الأمم المتحدة المجموع
المجموع	الأمنية	العامية ^(١)	الخدمات الميدانية/ الخدمات العامة	الوظائف الدولية	الفنيون الوطنيون	الرتبة	الأمم المتحدة	المجموع	الفرعي	الأمنية	العامية ^(١)	الخدمات الميدانية/ الخدمات العامة	الوظائف الدولية	الفنيون الوطنيون	الرتبة	الأمم المتحدة
المعتمد لعام 2021	-	-	-	-	1	2	2	-	5	-	2	-	7	-	-	7
المقترح لعام 2022	-	-	-	-	1	2	2	-	5	-	2	-	7	-	-	7
التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) من الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

227 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015) لعام 2022 ما قدره 1 397 000 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (1 197 400 دولار) اللازمة لاستمرار سبع وظائف (1 ف-5، و 2 ف-4، و 2 ف-3، و 2 من فئة الخدمات العامة)، والتكاليف التشغيلية (199 600 دولار) التي تشمل سفر الموظفين في مهام رسمية (600 45 دولار)، واحتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي الأخرى، مثل استئجار المباني، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (154 000 دولار).

228 - وبالنسبة لعام 2022، يُقترح الإبقاء على عدد الوظائف ورتبتها في البعثة دون تغيير. وقد طُبّق معدل شواغر بنسبة 5 في المائة على تكاليف الموظفين.

229 - ويعزى انخفاض الاحتياجات المقترحة لعام 2022 مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2021، إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين المدنيين نتيجة لتطبيق نسبة مئوية أقل فيما يخص تكاليف الموظفين العامة، استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

230 - لم تتوفر لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015) أي موارد خارجة عن الميزانية في عام 2021 ولا يُتوقع أن تتاح له أي موارد من هذا القبيل في عام 2022.

11 - فريق الخبراء المعني بمالي

(200 162 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

231 - يضطلع فريق الخبراء المعني بمالي بمسؤولية رصد تنفيذ تدابير حظر توريد الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر، إضافة إلى مسؤولية تقديم معلومات تتصل بالإدراج المحتمل لأفراد وكيانات في قائمة الجزاءات. ويستمد فريق الخبراء ولايته من الأولويات المحددة في قرار مجلس الأمن 2374 (2017). والغرض من نظام الجزاءات هو منع واحتواء الأخطار التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في مالي والمنطقة.

برنامج العمل

الهدف

232 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو كفالة التنفيذ التام لنظام الجزاءات المتعلق بمالي، الذي يشمل تجميدا للأصول وحظرا للسفر.

الاستراتيجية

233 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقدم فريق الخبراء معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن ولجنته المنشأة عملاً بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي.

234 - ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنة على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة لنظام الجزاءات.

العوامل الخارجية لعام 2022

235 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى الافتراضات التالية:

(أ) أن تمثل الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون مع فريق الخبراء؛

(ب) أن تسمح الحالة الأمنية لفريق الخبراء بإيفاد بعثات، حسب الاقتضاء.

236 - وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فإن هذه المنجزات والأنشطة سوف تُعدّل خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

237 - ويراعي فريق الخبراء المنظور الجنساني في أنشطته العملية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء، مسترشداً في ذلك بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويراعي التوازن بين الجنسين عند تعيين الخبراء وإعداد قوائمهم. وتتص اختصاصات الخبراء

في فريق الخبراء على ضرورة أن يدمج هؤلاء منظورات جنسانية في مجالات مسؤوليتهم الفنية. ويسترشد فريق الخبراء أيضاً بالاستراتيجية الجنسانية لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، في مجالات منها توفير التدريب الجنساني المتاح للموظفين لجميع الخبراء وتوفير تدريب جنساني لهم يتعلق خصيصاً بالجزءات.

238 - وتمشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ستقوم البعثة باستعراض الاستراتيجية ودراساتها على وجه التحديد بهدف مواصلة النهوض بإدماج منظور الإعاقة. وستضع تدابير تخفيفية للتغلب على أي تحديات قد تبرز خلال تفعيل منظور الإعاقة. وستواصل البعثة مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة لضمان إمكانية الوصول إلى المرافق وإدارتها، ولضمان إدخال تحسينات أمنية وتحسينات أخرى عليها، وتكييف التصميم العام للمكاتب ومرافق الراحة والأثاث والتجهيزات من أجل تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المرافق واستخدامهم لها.

239 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، يتعاون فريق الخبراء مع عدة جهات منها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي.

240 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون فريق الخبراء مع جهات منها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وأفرقة رصد الجزاءات الأخرى بشتى أنواعها، حسب الاقتضاء. وفي سياق السلامة والأمن واللوجستيات، يتعاون فريق الخبراء مع إدارة شؤون السلامة والأمن، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أنشطة التقييم

241 - ستتولى إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام قيادة عملية تقييم منهجي هدفها العام تحسين مراعاة الجانب الجنساني في التحليلات السياسية التي تجريها الإدارة والبعثات السياسية الخاصة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

إجراء مناقشة مستنيرة في اللجنة⁽¹¹⁾

242 - في عام 2020، قدم فريق الخبراء المعني بمالي تقريرين إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي. وفي هذين التقريرين، قدم الفريق استنتاجات مفصلة بشأن التحديات التي تعترض تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، والصلات القائمة بين الجماعات المسلحة والجريمة المنظمة، فضلاً عن الإبلاغ عن تنفيذ تجميد الأصول وحظر السفر. فعلى سبيل المثال، أبلغ الفريق عن تورط جماعات مسلحة في الاتجار بالمخدرات والسجائر والذهب الحرفي وفي الاتجار بالبشر، مما يقوض تنفيذ الاتفاق. وفي هذا الصدد، قدم الفريق أيضاً معلومات إلى اللجنة بشأن الأفعال التي يرى الفريق أنها تندرج ضمن معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات وذلك لتمكين اللجنة من النظر في إدراج أسماء جديدة لأفراد أو كيانات في قائمة الجزاءات.

243 - وقد أنجزت البعثة الهدف، على الرغم من أن تقلص إمكانية الوصول إلى منطقة العمل وتقلص إمكانية الالتقاء بالماورين شخصياً كان لهما أثر على شمولية تقاريرها المقدمة إلى مجلس الأمن واللجنة.

(11) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 3)/Add.3).

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

244 - أسهم العمل المذكور أعلاه في تمكين اللجنة من النظر في إمكانية إدراج أسماء جديدة لأفراد أو كيانات في قائمة الجزاءات، وهو ما شكّل أداءً مستوفياً للهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (انظر الجدول 50).

الجدول 50

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
عدم تلقي مجلس الأمن/اللجنة سوى تقارير	تلقي مجلس الأمن/اللجنة المزيد من التقارير	تمكين اللجنة من النظر في إدخال تعديلات
محدودة عن مشاركة الأطراف الموقعة في	عن مشاركة الأطراف الموقعة في أشكال	على قائمة الجزاءات
أشكال من الاتجار لم يُنظر فيها بعد، مثل	مختلفة للاتجار لم يُنظر فيها بعد، مثل	السجائر والمركبات
السجائر والمركبات		

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

245 - خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للبعثة. فلم يتسن للبعثة سوى إجراء رحلات محدودة لجمع المعلومات عن تنفيذ نظام الجزاءات، ولم يكن بمقدورها دائماً أن تلقي بالمحاورين شخصياً، ولم يتمكن أعضاؤها من عقد اجتماعات لإجراء مناقشات أو لصياغة التقارير. ولذلك، غيرت البعثة نهجها من خلال زيادة التواصل الافتراضي مع المحاورين باستخدام وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية ومن خلال الاعتماد بشكل أوثق على المعلومات المفتوحة المصدر والاشتراكات وبحوث قواعد البيانات. وتمكنت البعثة من مواصلة الحفاظ على سرية أعمالها بفضل استخدام منصات اتصال آمنة وفرها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي الحالات التي تعذر فيها تلقي رسائل من الدول الأعضاء بصورة افتراضية، استخدمت البعثة أساليب بديلة منها التسليم باليد.

النتيجة المقررة لعام 2022

تعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي

246 - في عام 2022، سيواصل فريق الخبراء المعني بمالي تقديم تقاريره إلى اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي لتعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وتحقيقاً لذلك، سيواصل الفريق تقديم تقاريره عن الجوانب الإقليمية والسياسية المتصلة بتنفيذ الاتفاق. وسيوسع الفريق أيضاً تحقيقاته في تمويل الجماعات المسلحة التي تقوض تنفيذ الاتفاق وسيواصل الإبلاغ عن الامتثال لتجميد الأصول وحظر السفر. وسيسعى الفريق جاهداً إلى زيادة وجوده في مالي وفي المنطقة، ولا سيما في المناطق الحدودية ذات الصلة، من أجل تقديم معلومات وتحليلات إضافية إلى اللجنة. وستسهم هذه الأنشطة في تعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاق.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

247 - تمثّل الدرس المستفاد الذي استخلصه فريق الخبراء في ضرورة تكييف أساليب عمله المتعلقة بجمع المعلومات والتحقيق، نتيجة للانخفاض الكبير الذي شهدته أنشطة السفر بسبب جائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيزيد الفريق من استخدامه لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ذات الصلة في إجراء البحوث، بسبل منها استخدام قواعد البيانات والاشتراكات

التي توفرها الأمم المتحدة، والتواصل بصورة مجدية مع المحاورين المعنيين، بمن فيهم الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

التقدم المتوقع المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

248 - من المتوقع أن يسهم هذا العمل في التنفيذ الكامل لنظام الجزاءات المتعلق بمالي، كما يتضح من مواصلة تقديم التقارير إلى مجلس الأمن واللجنة وتمكينهما من اتخاذ الإجراءات المناسبة، مثل تعديل نظام الجزاءات، أو زيادة عدد الجهات المدرجة أسماؤها في قائمة الجزاءات، أو إشراك الدول الأعضاء في تنفيذ نظام الجزاءات (انظر الجدول 51).

الجدول 51

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
فريق الخبراء يقدم إلى اللجنة معلومات تمكنها من زيادة عدد الجهات من الأفراد و/أو الكيانات المدرجة أسماؤها في قائمة الجزاءات التي تمسكها اللجنة (3 أفراد تحت بند حظر السفر)، وذلك لتقديم الدعم في تنفيذ الاتفاق	فريق الخبراء يقدم إلى اللجنة معلومات تمكنها من زيادة عدد الجهات من الأفراد و/أو الكيانات المدرجة أسماؤها في قائمة الجزاءات التي تمسكها اللجنة (5 أفراد تحت بند حظر السفر وحظر الأصول)، وذلك لتقديم الدعم في تنفيذ الاتفاق	فريق الخبراء يقدم إلى مجلس الأمن/اللجنة معلومات تمكنها من تعديل نظام الجزاءات و/أو تعديل عدد الجهات من الأفراد و/أو الكيانات المدرجة أسماؤها في قائمة الجزاءات التي تمسكها اللجنة لتقديم الدعم في تنفيذ الاتفاق	فريق الخبراء يقدم إلى مجلس الأمن/اللجنة معلومات تمكنها من تعديل نظام الجزاءات و/أو زيادة عدد الجهات من الأفراد و/أو الكيانات المدرجة أسماؤها في قائمة الجزاءات التي تمسكها اللجنة لتقديم الدعم في تنفيذ الاتفاق	فريق الخبراء يقدم إلى مجلس الأمن/اللجنة معلومات تمكنها من تعديل نظام الجزاءات و/أو تعديل عدد الجهات من الأفراد و/أو الكيانات المدرجة أسماؤها في قائمة الجزاءات التي تمسكها اللجنة لتقديم الدعم في تنفيذ الاتفاق

المنجزات المستهدفة

249 - يعرض الجدول 52 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء				
	3	3	3	3
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)				
1 - التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، والمعلومات المستكملة و/أو التقارير الشهرية و/أو تقارير الزيارات القطرية و/أو تقارير التحقيق و/أو التقارير عن أنشطة التوعية المقدمة إلى لجنة الجزاءات	3	3	3	3
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	6	3 ^(أ)	6	5
2 - اجتماعات لجنة الجزاءات	6	3 ^(أ)	6	5
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	6	3 ^(أ)	6	5
3 - اجتماعات لجنة الجزاءات	6	3 ^(أ)	6	5
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	5	3	5	5
4 - حلقة دراسية توجيهية للأعضاء الجدد في فريق الخبراء	5	5	5	5
المنشورات (عدد المنشورات)	2	2	2	2
5 - مذكرة المساعدة على التنفيذ ووثيقة التوجيه	2	2	2	2
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم توصيات بشأن إدراج أفراد جدد وكيانات جديدة في قائمة الجزاءات؛ وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الجزاءات؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة لتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها؛ وإسداء المشورة بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة.				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: البعثات وطلبات الحصول على المعلومات المتصلة بالامتثال لنظام الجزاءات.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: محفوظات الوثائق التي جمعها فريق الخبراء.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل فريق الخبراء؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ ومذكرات شفوية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشره صحفية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة وولاية لجنة الجزاءات/فريق الخبراء من خلال الموقع الشبكي.				

(أ) في ضوء التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19 على الإجراءات المعتادة للجنة، بما في ذلك القيود المفروضة على عقد اجتماعات حضورية، وبغية ضمان استمرارية عمل اللجنة، اتفق أعضاؤها بصفة استثنائية على عقد أربعة اجتماعين افتراضيين في شكل جلسات مغلقة عن طريق التداول بالفيديو.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022
الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 53

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2022	2021	2020	
2022 مقابل 2021 الزيادة/(النقصان)	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات
(2) - (3) = (5)	(4)	(3)	(2)	(1)
فئة الإنفاق				
-	-	-	-	-
(8,2)	-	137,5	145,7	142,9
3,3	-	1 024,7	1 021,4	953,0
(4,9)	-	1 162,2	1 167,1	1 095,9
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)				

الجدول 54

الوظائف المؤقتة

الفئة الفنية والفئات العليا																و أ ع أ ع م مد-2 مد-1 ف-5 ف-4 ف-3 ف-2 الفرعي	المجموع	فئة الخدمات الميدانية/ الخدمات العامة ^(١)	مجموع الموظفين	الموظفون																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																							
الوطنيون				المتطوعون				الوطنيون				المتطوعون																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																															
الوطنيون				المتطوعون				الوطنيون				المتطوعون																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																															
																	الأمم المتحدة	الوطنيون	المتطوعون	الوطنيون	المتطوعون	الوطنيون	المتطوعون	الوطنيون	المتطوعون	الوطنيون	المتطوعون	الوطنيون	المتطوعون																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																														
1	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

(أ) من الرتب الأخرى، ما لم يذكر خلاف ذلك.

250 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لفريق الخبراء المعني بمالي لعام 2022 ما قدره 1 162 200 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (137 500 دولار) اللازمة لاستمرار وظيفة واحدة (ف-3) لتقديم الدعم الفني والإداري والأمني لنظام الجزاءات، والتكاليف التشغيلية (1 024 700 دولار) التي تشمل الأتعاب (478 500 دولار) وتكاليف السفر (187 000 دولار) للخبراء الأربعة، وسفر الموظفين في مهام رسمية، بما في ذلك سفر خمسة من موظفي الأمن من مكاتب الأمم المتحدة المختلفة (159 500 دولار)، واحتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي الأخرى، بما في ذلك استئجار المبانى، والدعم الأمني، واستئجار المركبات، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (199 700 دولار).

251 - وبالنسبة لعام 2022، يُقترح الإبقاء على عدد الوظائف ورتبها في فريق الخبراء المعني بمالي دون تغيير. وقد طُبّق معدل شواغر بنسبة 5 في المائة على تكاليف الموظفين.

252 - ويعزى انخفاض الاحتياجات المقترحة لعام 2022، مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021، إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين المدنيين نتيجة لتطبيق نسبة مئوية أقل فيما يخص تكاليف الموظفين العامة، استنادا إلى أنماط الإنفاق الأخيرة، تقابلها جزئيا زيادة الاحتياجات المتعلقة بسفر بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاحتياجات المتعلقة بألعاب الخبراء.

الموارد الخارجة عن الميزانية

253 - لم تتوفر لفريق الخبراء أي موارد خارجة عن الميزانية في عام 2021 ولا يُتوقع أن تتاح له أي موارد من هذا القبيل في عام 2022.

12 - فريق الخبراء المعني بالصومال

(200 883 1 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

254 - يضطلع فريق الخبراء المعني بالصومال بالمسؤولية عن رصد تنفيذ التدابير المتعلقة بتجميد الأصول وحظر السفر، وحظر توريد الأسلحة المحدد الأهداف والنطاق الإقليمي، والحظر المفروض على الفحم، وحظر مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وفريق الخبراء مسؤول أيضاً عن تقديم المعلومات ذات الصلة بالإدراج المحتمل لأفراد وكيانات في قائمة الجزاءات استناداً إلى معايير الإدراج المحددة في قرارات مجلس الأمن المختلفة. والولاية المنوطة بفريق الخبراء مبنية في قرارات المجلس 2444 (2018) و 2498 (2019) و 2551 (2020). ويهدف نظام الجزاءات إلى دعم جهود السلطات الصومالية الرامية إلى تحقيق الاستقرار والأمن في الصومال؛ ومنع أي تدفقات للأسلحة والذخائر إلى الصومال في انتهاك لحظر توريد الأسلحة؛ وتعطيل أنشطة حركة الشباب، بما يشمل شبكتها المالية. وطلب مجلس الأمن، في القرار 2551 (2020)، إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقييماً تقنياً لقدرة الصومال على إدارة الأسلحة والذخائر وتوصيات لتحسينها.

برنامج العمل

الهدف

255 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو كفالة التنفيذ الكامل لنظام الجزاءات الخاص بالصومال، ويشمل تجميد الأصول، وحظر السفر، وحظر الأسلحة المحدد الأهداف والنطاق الإقليمي، والحظر المفروض على الفحم، وحظر مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

الاستراتيجية

256 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقدم فريق الخبراء معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن ولجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال.

257 - ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنة على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة لنظام الجزاءات.

العوامل الخارجية لعام 2022

258 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى الافتراضات التالية:

(أ) أن تمتثل الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون مع فريق الخبراء؛

(ب) أن تسمح الحالة الأمنية لفريق الخبراء بإيفاد بعثات، حسب الاقتضاء.

- 259 - وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فإن هذه المنجزات والأنشطة سوف تُعدّل خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.
- 260 - ويراعي فريق الخبراء المنظور الجنساني في أنشطته العملية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء، مسترشداً في ذلك بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويراعي التوازن بين الجنسين عند تعيين الخبراء وإعداد قوائمهم. وتتص اختصاصات الخبراء في فريق الخبراء على ضرورة أن يدمج هؤلاء منظورات جنسانية في مجالات مسؤوليتهم الفنية. ويسترشد فريق الخبراء أيضاً بالاستراتيجية الجنسانية لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، في مجالات منها توفير التدريب الجنساني المتاح للموظفين لجميع الخبراء وتوفير تدريب جنساني لهم يتعلق خصيصاً بالجزاءات.
- 261 - وتمشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ستقوم البعثة باستعراض الاستراتيجية ودراساتها على وجه التحديد بهدف مواصلة النهوض بإدماج منظور الإعاقة. وستضع تدابير تخفيفية للتغلب على أي تحديات قد تبرز خلال تفعيل منظور الإعاقة. وستواصل البعثة مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة لضمان إمكانية الوصول إلى المرافق وإدارتها، ولضمان إدخال تحسينات أمنية وتحسينات أخرى عليها، وتكييف التصميم العام للمكاتب ومرافق الراحة والأثاث والتجهيزات من أجل تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المرافق واستخدامهم لها.
- 262 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، يتعاون فريق الخبراء، في سياق تبادل المعلومات، مع عدد من الجهات منها الدول الأعضاء، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الأوروبية لسلامة الملاحة الجوية.
- 263 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون فريق الخبراء مع عدد من الجهات منها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الطيران المدني الدولي، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وسائر أنواع أفرقة رصد الجزاءات، حسب الاقتضاء. وفي سياق السلامة والأمن واللوجستيات، يتعاون فريق الخبراء مع إدارة شؤون السلامة والأمن، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أنشطة التقييم

- 264 - ستتولى إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام قيادة عملية تقييم منهجي هدفها العام تحسين مراعاة الجانب الجنساني في التحليلات السياسية التي تجريها الإدارة والبعثات السياسية الخاصة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تعزيز قدرة مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة⁽¹²⁾

- 265 - زادت حركة الشباب في السنوات الأخيرة من عدد هجماتها باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وبالنظر إلى بروز هذه الأجهزة باعتبارها السلاح المفضل لحركة الشباب، واصل فريق الخبراء التحقيق في تصنيعها. وفي عام 2019، أبلغ فريق الخبراء بأن حركة الشباب تُصنّع نفسها المتفجرات محلياً، حيث يوجد في متناول الجماعة إمدادات جاهزة من مكونات الأجهزة

(12) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 3)/Add.3).

المتفجرة اليدوية الصنع. وأكدت التحليلات الجنائية للطب الشرعي خلال عام 2020 استخدام حركة الشباب للنيتروجلسرين كمادة متفجرة في تصنيع بعض الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ولذلك أوصى الفريق بإضافة المادة الكيميائية إلى قائمة مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (انظر S/2020/949). وفي وقت لاحق، عدل مجلس الأمن نظام الجزاءات من خلال تجسيد توصية الفريق في قراره 2551 (2020). وفيما يتعلق بحظر مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، ساعد الفريق اللجنة في وضع مذكرة للمساعدة على التنفيذ تقدم إرشادات إلى الدول الأعضاء بشأن نطاق الحظر واللوائح المعمول بها لتصدير المواد المتفجرة إلى الصومال. وأوصى الفريق أيضا بأن تشجع اللجنة شركاء حكومة الصومال الاتحادية الدوليين والإقليميين على تنفيذ تدريب متخصص مستمر لأفرقة الحكومة الاتحادية المختصة في إبطال المتفجرات وتوفير المعدات المناسبة وتنسيق الدعم المقدم لتعزيز قدرات الحكومة الاتحادية في مجال تحليل المتفجرات، عملا بالفقرة 29 من القرار 2551 (2020).

266 - وقد أنجزت البعثة الهدف، على الرغم من أن تقلص إمكانية الوصول إلى منطقة العمل وتقلص إمكانية الالتقاء بالمحاورين شخصيا كان لهما أثر على شمولية تقاريرها المقدمة إلى مجلس الأمن واللجنة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

267 - أسهم العمل المذكور أعلاه في قيام مجلس الأمن بتعديل نظام الجزاءات، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في تمكين مجلس الأمن من اتخاذ إجراءات متابعة مستتيرة بشأن الانتهاكات المزعومة لتدابير الجزاءات، وذلك على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (انظر الجدول 55).

الجدول 55

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
إنشاء فريق الخبراء	تلقي مجلس الأمن/اللجنة تقارير عن الانتهاكات	مجلس الأمن يعدل نظام الجزاءات ليعكس
	والامتثال والأفراد والكيانات الذين يستوفون	تقارير الفريق عن حظر مكونات الأجهزة اليدوية
	معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات	الصنع

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

268 - خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للبعثة. فلم يتسن للبعثة سوى إجراء رحلات محدودة لجمع المعلومات عن تنفيذ نظام الجزاءات، ولم يكن بمقدورها دائما أن تلقي بالمحاورين شخصيا، ولم يتمكن أعضاؤها من عقد اجتماعات لإجراء مناقشات أو لصياغة التقارير. ولذلك، غيرت البعثة نهجها من خلال زيادة التواصل الافتراضي مع المحاورين باستخدام وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية ومن خلال الاعتماد بشكل أوثق على المعلومات المفتوحة المصدر والاشتراكات وبحوث قواعد البيانات. وتمكنت البعثة من مواصلة الحفاظ على سرية أعمالها بفضل استخدام منصات اتصال آمنة وفرها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي الحالات التي تعذر فيها تلقي رسائل من الدول الأعضاء بصورة افتراضية، استخدمت البعثة أساليب بديلة منها التسليم باليد.

النتيجة المقررة لعام 2022

تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنة والدول الأعضاء على التصدي لتمويل حركة الشباب

269 - طلب مجلس الأمن، في قراره 2498 (2019)، إلى فريق الخبراء أن يجري، استناداً إلى إسهامات من حكومة الصومال الاتحادية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تحليلاً لجميع مصادر إيرادات الحركة، وأساليبها في التخزين والنقل، وجرّداً لنظمها الضريبية غير القانونية. ورداً على ذلك، قدم فريق الخبراء لمحة عامة شاملة عن تمويل حركة الشباب، ورأى أن مصادر إيرادات الحركة تشمل "جباية الضرائب" عند نقاط التفتيش، وابتزاز المؤسسات التجارية، وفرض "الضرائب" على الواردات في الموانئ البحرية الرئيسية، وجمع الزكاة قسراً (انظر S/2020/949). وقدم فريق الخبراء أيضاً عدة توصيات، منها توصيات بشأن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وزيادة عمليات إبلاغ المصرف المركزي الصومالي ومركز الإبلاغ المالي، وتنفيذ برنامج وطني للهوية، وذلك في الفقرة 1 من القرار 2551 (2020). ويواصل الفريق رصد تمويل حركة الشباب وتقديم تقارير عنه، بغية تمكين مجلس الأمن واللجنة من النظر في اتخاذ إجراءات متابعة مستتيرة بشأن الانتهاكات المبلغ عنها.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

270 - تمثّل الدرس المستفاد الذي استخلصه فريق الخبراء في ضرورة تكييف أساليب عمله المتعلقة بجمع المعلومات والتحقيق، نتيجة للانخفاض الكبير الذي شهدته أنشطة السفر بسبب جائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيزيد الفريق من استخدامه لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ذات الصلة في إجراء البحوث، بسبل منها استخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي توفرها الأمم المتحدة، والتواصل بصورة مجدية مع المحاورين المعنيين، بمن فيهم الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

التقدم المتوقع المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

271 - من المتوقع أن يسهم هذا العمل في ضمان التنفيذ الكامل لنظام الجزاءات المتعلق بالصومال، كما يتضح من المعلومات التي قدمها الفريق المعني بحركة الشباب. ومن شأن ذلك أن يمكن الدول الأعضاء والقطاع الخاص من التصدي لتمويل حركة الشباب، وبالتالي دعم تنفيذ تجميد الأصول (انظر الجدول 56).

الجدول 56
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
مجلس الأمن ينشئ فريق الخبراء بموجب قراره 2444 (2018)	فريق الخبراء يبدأ تحقيقاته في مصادر إيرادات حركة الشباب، على النحو الذي كلفه به مجلس الأمن	مجلس الأمن يتلقى من فريق الخبراء لمحة شاملة عن مصادر إيرادات حركة الشباب	مجلس الأمن يتلقى من فريق الخبراء تحليلاً مفصلاً لمصادر إيرادات حركة الشباب وتوصيات محددة بشأن كيفية خفض إيرادات الحركة، في إطار "خطة لتعطيل التمويل" وضعت بالتعاون مع حكومة الصومال الاتحادية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ ويتلقى مجلس الأمن المعلومات اللازمة لتعديل نظام الجزاءات	مجلس الأمن يعدل نظام الجزاءات لمواجهة تمويل حركة الشباب، استناداً إلى توصيات فريق الخبراء، فضلاً عن خطة تعطيل الشبكة المالية لحركة الشباب؛ اللجنة تعدل أسماء الأفراد المدرجين في قائمة الجزاءات المتورطين في تمويل الحركة

المنجزات المستهدفة

272 - يعرض الجدول 57 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 57

المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2020	لعام 2020	لعام 2021	لعام 2022	المقرر الفعلي المقرر المقرر
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء					
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	12	12	12	8	
1 - التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، والمعلومات المستكملة و/أو التقارير الشهرية و/أو تقارير الزيارات القطرية و/أو تقارير التحقيق و/أو التقارير عن أنشطة التوعية المقدمة إلى لجنة الجزاءات	12	12	12	8	
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	4	5	4	4	
2 - اجتماعات لجنة الجزاءات	4	5	4	4	
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	4	5	4	4	
3 - اجتماعات لجنة الجزاءات	4	5	4	4	

باء - توليد المعارف ونقلها				
5	5	5	5	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)
5	5	5	5	4 - حلقة دراسية توجيهية للأعضاء الجدد في فريق الخبراء
1	1	1	1	المنشورات (عدد المنشورات)
1	1	1	1	5 - مذكرة المساعدة على التنفيذ وثيقة التوجيه
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم توصيات بشأن إدراج أفراد جدد وكيانات جديدة في قائمة الجزاءات؛ وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الجزاءات؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة لتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها؛ وإسداء المشورة بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة.				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: البعثات وطلبات الحصول على المعلومات المتصلة بالامتثال لنظام الجزاءات.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: محفوظات الوثائق التي جمعها فريق الخبراء.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل فريق الخبراء؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ ومذكرات شفوية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرة صحفية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة وولاية لجنة الجزاءات/فريق الخبراء من خلال الموقع الشبكي.				

(أ) في ضوء التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19 على الإجراءات المعتادة للجنة، بما في ذلك القيود المفروضة على عقد اجتماعات حضورية، وبغية ضمان استمرارية عمل اللجنة، اتفق أعضاؤها بصفة استثنائية على عقد أربعة اجتماعات افتراضية في شكل جلسات مغلقة عن طريق التداول بالفيديو.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 58

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2022	2021	2020	
مجموع الاحتياجات غير المتكررة (الزيادة/النقصان)	الاحتياجات المتكررة	الاعتمادات	النفقات	
(2) - (3) = (5)	(4)	(2)	(1)	فئة الإنفاق
-	-	-	-	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
(42,5)	-	435,0	391,8	تكاليف الموظفين المدنيين
70,5	-	1 490,7	1 434,9	التكاليف التشغيلية
28,0	-	1 883,2	1 826,7	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 59
الوظائف المؤقتة

	الفئة الفنية والفئات العليا														فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون	
	و	أ	ع	أ	ع	م	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	الفرعي	الأمنية	العامة ^(أ)	الخدمات/ الميدانية	مجموع	مجموع الموظفين	متطوعو الأمم المتحدة
المعتمد لعام 2021	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	1	-	-	1	2	-	4	6
المقترح لعام 2022	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	1	-	-	1	2	-	4	6
التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) من الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

273 - تبلغ احتياجات فريق الخبراء المعني بالصومال من الموارد المقترحة لعام 2022 ما قدره 1 883 200 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستُغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (392 500 دولار) اللازمة لاستمرار ست وظائف (1 ف-3، و 1 من فئة الخدمات العامة، و 4 وظائف من الرتبة المحلية) لتقديم الدعم الفني والإداري والأمني إلى نظام الجزاءات؛ والتكاليف التشغيلية (1 490 700 دولار) التي تشمل أتعاب الخبراء (1 014 800 دولار) وتكاليف السفر (208 900 دولار) لأعضاء الفريق الستة، وسفر الموظفين في مهام رسمية (25 100 دولار)، واحتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي الأخرى، بما في ذلك استئجار المباني والمركبات، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات الطبية، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (241 900 دولار).

274 - وبالنسبة لعام 2022، يُقترح الإبقاء على عدد الوظائف ورتبتها في فريق الخبراء المعني بالصومال دون تغيير. وقد طُبق معدل شواغر بنسبة 5 في المائة على تكاليف الموظفين.

275 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2022 مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2021 تُعزى أساساً إلى: (أ) زيادة الاحتياجات المتعلقة بأتعاب الخبراء بسبب التغير في تكوين الفريق؛ (ب) وزيادة الاحتياجات المتعلقة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المتصلة بخدمات الدعم المركزية.

الموارد الخارجة عن الميزانية

276 - لم تتوفر لفريق الخبراء المعني بالصومال أي موارد خارجة عن الميزانية في عام 2021 ولا يُتوقع أن تتاح له أي موارد من هذا القبيل في عام 2022.

13 - الدعم المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004) بشأن عدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل

(200 150 3 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

277 - تضطلع البعثة السياسية الخاصة لدعم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004) بشأن عدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل إلى الجهات من غير الدول بمسؤولية تقديم الدعم الفني والإداري واللوجستي لمساعدة اللجنة على تحقيق أهداف القرار. وتستمد البعثة ولايتها من قرار مجلس الأمن 1540 (2004) وقرارات المجلس اللاحقة، بما في ذلك القرارات 1673 (2006)، و 1810 (2008)، و 1977 (2011)، و 2055 (2012)، و 2325 (2016). ومُددت ولاية اللجنة حتى 28 شباط/فبراير 2022 بموجب قرار المجلس 2572 (2021).

278 - وقد أكد مجلس الأمن مراراً وتكراراً أن انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وكذلك وسائل إيصالها، يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وقرر مجلس الأمن، في قراره 1540 (2004)، متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أن تمتنع جميع الدول الأعضاء عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للجهات من غير الدول التي تحاول استحداث أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ووسائل إيصالها، أو حيازة هذه الأسلحة والوسائل أو صنعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها. وطلب، إضافة إلى ذلك، أن تقوم جميع الدول، وفقاً لإجراءاتها الوطنية، بسن وإنفاذ قوانين فعالة ومناسبة تحظر على أي جهة من غير الدول الانخراط في هذه الأنشطة، ولا سيما للأغراض الإرهابية، وأن تقوم باتخاذ وإنفاذ تدابير فعالة لوضع ضوابط محلية ترمي إلى منع انتشار الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية ووسائل إيصالها، بما في ذلك عن طريق وضع ضوابط ملائمة على ما يتصل بذلك من مواد.

279 - وترى البعثة أن الجهود الوطنية التي تبذلها الدول الأعضاء لتنفيذ القرار 1540 (2004) هي حجر الزاوية في الهيكل المتعلق بتنفيذ القرار 1540 (2004). وبالتعاون مع اللجنة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية، تواصل البعثة مساعدة الدول الأعضاء المهتمة في جهودها الوطنية الرامية إلى التنفيذ، وذلك من خلال الزيارات والحوارات القطرية واجتماعات المائدة المستديرة الوطنية واستعراضات الأقران، بهدف بناء القدرات وتيسير تقديم المساعدة التقنية، وتحديد الممارسات الفعالة ونشرها تنفيذاً للقرار 1540 (2004)، وذلك باعتبار أن هذه المساعدة تحتل الصدارة في أولويات البعثة.

280 - وتدعم البعثة الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ القرار 1540 (2004) من خلال تنظيم حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية بشأن تنفيذ القرار، وعن طريق البعثات والأنشطة القطرية؛ وتعزيز التعاون بين الهيئات الدولية والإقليمية من خلال تنظيم اجتماعات مشتركة بشأن التعاون على النهوض بأهداف القرار؛ وتيسير إقامة شراكات فعالة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

281 - وشجع مجلس الأمن اللجنة في قراره 1977 (2011) على تعزيز التعاون وتبادل المعلومات مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية بشأن المساعدة التقنية وجميع المسائل الأخرى المتصلة بتنفيذ القرار 1540 (2004). وتشجع البعثة على إقامة هذا التعاون من خلال العمل يداً في يد مع هذه المنظمات من أجل تبادل المعلومات وتحديد أوجه التآزر التي يمكن أن تعزز تنفيذ القرار لصالح الدول الأعضاء في كل منظمة من تلك المنظمات.

282 - وقرار مجلس الأمن 1540 (2004) جزء لا يتجزأ من النظام الدولي لعدم الانتشار. فهو يعزز النظام من خلال جعل بعض المتطلبات الهامة الواردة في الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة تنطبق على جميع الدول الأعضاء في نطاق تغطية هذه الصكوك للأعمال التي تقوم بها الجهات من غير الدول، ومن خلال مطالبة الدول الأعضاء بتطبيق ضوابط محلية محكمة على المواد ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وذلك بطريقة أكثر صرامة مما تنص عليه الصكوك الدولية الأخرى.

برنامج العمل

الهدف

283 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو منع الجهات من غير الدول من استحداث أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ووسائل إيصالها، أو حيازة هذه الأسلحة والوسائل أو صنعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها.

الاستراتيجية

284 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، ستواصل البعثة تيسير تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها. وتشمل أنشطة المساعدة هذه دعم الاستعراضات الوطنية لحالة تنفيذ القرار 1540 (2004)، ودعم وضع خطط العمل الوطنية الرامية إلى التنفيذ، وبناء قدرات المسؤولين الحكوميين، والاضطلاع بأنشطة التوعية الوطنية لنوعية أصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين بتنفيذ القرار 1540 (2004).

285 - وستواصل البعثة تعزيز التعاون الإقليمي في مجال تنفيذ القرار 1540 (2004). وتعتزم البعثة مواصلة الاضطلاع بأنشطة إقليمية ودون إقليمية تشمل تنظيم تدريب إقليمي لجهات الاتصال المعنية بالقرار 1540 (2004)، وإجراء عمليات استعراض الأقران المتعلقة بالقرار، وعقد حلقات العمل الإقليمية لنوعية الحكومات والمجتمع المدني. وستُنظم هذه الأنشطة بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية، بالتزامن مع مواصلة البعثة تقديم الدعم لجهود اللجنة الرامية إلى تعزيز علاقاتها مع هذه المنظمات، عملاً بالتوجيهات الواردة في القرار 1977 (2011).

286 - وستتابع البعثة نتائج الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ القرار 1540 (2004). ويهدف الاستعراض، الذي صدر به تكليف من مجلس الأمن بموجب قراره 1977 (2011)، إلى تقييم تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في القرار 1540 (2004) وتقديم توصيات إلى المجلس لكي ينظر فيها عند تجديد ولاية اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004). وكان من المقرر أصلاً إنجاز الاستعراض في عام 2020، لكنه أُجل إلى عام 2021 بسبب جائحة كوفيد-19. وستضطلع البعثة بأنشطة التوعية من أجل زيادة إبراز نتائج الاستعراض، ووضع مشاريع تدعم تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض، وتعبئة الموارد اللازمة لتقديم دعم فعال لولاية اللجنة التي جرى تجديدها.

287 - ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) تعزيز القدرات الوطنية على تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في القرار 1540 (2004)؛

(ب) زيادة عدد التقارير وخطط العمل الوطنية للتنفيذ المقدمة إلى اللجنة؛

(ج) زيادة التوعية بالقرار 1540 (2004) وبمخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها إلى الجهات من غير الدول، وزيادة إبراز ذلك؛

(د) زيادة التعاون بين الأقران الإقليميين في مجال تنفيذ القرار 1540 (2004)؛

(هـ) التنفيذ الناجح للتوصيات المعتمدة في تقرير اللجنة عن استعراضها الشامل لحالة تنفيذ القرار 1540 (2004).

العوامل الخارجية لعام 2022

- 288 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى الافتراضات التالية:
- (أ) أن يظل انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها إلى الجهات من غير الدول يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين؛
- (ب) أن تظل البيئة السياسية في مجلس الأمن تمكّن اللجنة من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تنفيذ الأنشطة المقررة؛
- (ج) أن تواصل الدول الأعضاء التعاون مع اللجنة؛
- (د) أن تكون الدول الأعضاء قد زادت حاجتها إلى المساعدة في إطار الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار 1540 (2004).
- 289 - وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، أو إذا أثرت عليها تأثيراً أكبر، فإن هذه المنجزات والأنشطة سوف تُعَدّل خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.
- 290 - وتراعي البعثة المنظور الجنساني في أنشطتها التشغيلية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء وعلى النحو المبين في خطة العمل المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني التي وضعها مكتب الدعم الخاص بها، مكتب شؤون نزع السلاح.
- 291 - وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ستقوم البعثة باستعراض الاستراتيجية ودراساتها على وجه التحديد بهدف مواصلة النهوض بإدماج منظور الإعاقة، وستضع تدابير تخفيفية للتغلب على أي تحديات قد تبرز خلال تفعيل منظور الإعاقة. وستستمرش البعثة في تنفيذها للاستراتيجية بمكتب الدعم الخاص بها، مكتب شؤون نزع السلاح.
- 292 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، تتعاون البعثة في تنظيم أنشطة التوعية مع مختلف الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الدوائر الصناعية والأوساط الأكاديمية، للتوعية بمتطلبات القرار 1540 (2004) ولتيسير تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء بناء على طلبها من أجل بناء القدرات وصياغة التشريعات الرامية إلى تعزيز تنفيذ القرار.
- 293 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، تعمل البعثة على نحو وثيق مع مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها الأخرى ذات الصلة، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب مكافحة الإرهاب، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، من أجل تبادل المعلومات عن الأنشطة ذات الصلة بالقرار 1540 (2004)، وتخطيط وتنظيم مناسبات مشتركة للتوعية وبناء القدرات، وتيسير تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء بناء على طلبها. وتتعاون البعثة أيضاً مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية، وكذلك مع لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، ومع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات الذي يتولى تقديم الدعم لتلك اللجنة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

إنجاز الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004) بنجاح⁽¹³⁾

294 - عملت البعثة طوال عام 2020، بتوجيه من اللجنة، على تحديث قاعدة بياناتها المتعلقة بحالة تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في القرار 1540 (2004) وقرارات مجلس الأمن اللاحقة. وبالاستفادة مما يسمى "مصفوفة القرار 1540"، وهي مجموعة أدوات قائمة مرجعية تساعد اللجنة في رصد حالة التنفيذ، أجرت البعثة بحثاً عن المعلومات المفتوحة المصدر ومشاورات مع الدول الأعضاء لتحديث المصفوفة. واضطلعت البعثة أيضاً بأنشطة توعية لإذكاء الوعي بالاستعراض الشامل الجاري في صفوف الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية، ولتشجيعها على المشاركة في المناقشات وتقديم إسهامات إلى اللجنة. وعلاوة على ذلك، واصلت البعثة تقديم الدعم الدول الأعضاء في تنفيذ القرار عن طريق تيسير أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات والتوعية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

295 - أسهم العمل المذكور أعلاه في الاستعراض الشامل الجاري لحالة تنفيذ القرار 1540 (2004)، وهو ما لم يشكل أداء مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في اختتام ذلك الاستعراض بحلول عام 2020، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية لعام 2020 (انظر الجدول 60). ونظراً للقيود الاجتماعية والقيود المفروضة على السفر الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وجه رئيس اللجنة رسالة إلى رئيس مجلس الأمن مؤرخة 27 آب/أغسطس 2020 (S/2020/847)، أبلغ فيها الرئيس بأن اللجنة قد قررت تأجيل جميع الأنشطة المتصلة بالاستعراض، بما في ذلك اختتامه وصياغة التقرير النهائي، إلى عام 2021. وفي 11 أيلول/سبتمبر 2020، أبلغت اللجنة أيضاً جميع الدول الأعضاء بهذا القرار. وعقب قرار اللجنة، أجلت البعثة أيضاً أنشطتها المقررة الهادفة إلى دعم الاستعراض الشامل تبعا لذلك، وهو ما أثر على الأداء البرنامجي في عام 2020.

الجدول 60

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
مواصلة الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ القرار	مواصلة الاستعراض الشامل	مواصلة الاستعراض الشامل (بعد تأجيل اختتام الاستعراض إلى عام 2021)

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

296 - خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للبعثة. وأجلت البعثة عدداً من الأنشطة إلى ما بعد عام 2021، منها المؤتمر الدولي للمرأة المعني بتشجيع عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها إلى الجهات من غير الدول، وعدة حلقات عمل وطنية تتخذ شكل اجتماعات مائدة مستديرة، والتدريب المقدم لجهات الاتصال الإقليمية المعنية بالقرار 1540 (2004)، والمؤتمرات الإقليمية الرامية إلى توعية الدوائر الصناعية الإقليمية بشأن القرار 1540 (2004) في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية. وأدى تأجيل عملية الاستعراض الشامل للجنة، بسبب تأثير

(13) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام (A/74/6 (Sect. 3)/Add.3).

جائحة كوفيد-19، إلى تأجيل عدة مشاورات إقليمية كان من المقرر إجراؤها لدعم عملية الاستعراض. وكان لهذه التغييرات أثر على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المبين أعلاه.

297 - ومع ذلك، عدلت البعثة في الوقت نفسه أنشطتها الرامية إلى دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافها، وذلك بنقل الأنشطة المقررة إلى منصات افتراضية. ويسرت البعثة تنظيم تدريب افتراضي لجهات الاتصال الوطنية المعنية بالقرار 1540 (2004) في جنوب آسيا ومنغوليا، وأجرت بطريقة افتراضية حوارات متعددة من الحوارات الوطنية مع المسؤولين الحكوميين التي اتخذت شكل حوارات مائدة مستديرة. وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبيةً لاحتياجات الدول الأعضاء المتغيرة، ستعمم البعثة الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بالتكيف وتعديل برنامجها.

النتيجة المقررة لعام 2022

تعزيز التعاون الإقليمي في مجال تنفيذ القرار 1540 (2004)

298 - واصلت البعثة التركيز على تقديم الدعم، على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، للدول الأعضاء التي تتفد الالتزامات المنصوص عليها في القرار 1540 (2004). وأثمرت الجهود الحثيثة التي بذلتها البعثة في مجال التوعية بأهمية القرار، حيث عينت مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في هيكلها التنظيمي جهات اتصال متفرغة معنية بالقرار 1540 (2004). وتعزيزاً لهذا الاتجاه، تسعى البعثة إلى تعزيز جهودها الرامية إلى زيادة التعاون مع شركائها الإقليميين وتعزيز دورها كمنسق لتقديم الدعم إلى جميع الدول الأعضاء التي تتفد القرار. وستواصل البعثة تقديم الدعم التقني والتنظيمي والمالي إلى شركائها الإقليميين، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية والمراكز الإقليمية التابعة لمكتب شؤون نزع السلاح، من أجل تقديم مساعدة خاصة لكل منطقة من المناطق الإقليمية في الجهود الرامية إلى تحقيق التنفيذ التام والشامل للقرار 1540 (2004) ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها إلى الجهات من غير الدول.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

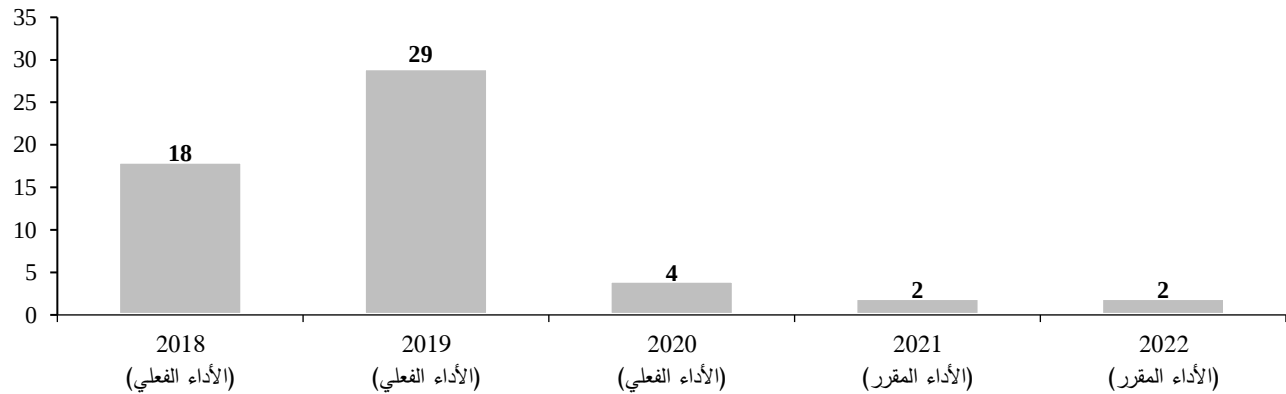
299 - تمثل الدرس المستفاد الذي استخلصته البعثة في أهمية كفالة الدعم والمتابعة الملأمين لجهود جميع الدول الأعضاء، وهو أمر أثبت أهميته الحاسمة في الحفاظ على الإرادة السياسية والاهتمام. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستركز البعثة، على تعزيز تقديمها للدعم إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وستعين منسقين إقليميين لكي يتوليا الإشراف على التعاون الإقليمي في مجال تنفيذ القرار 1540 (2004).

التقدم المتوقع المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

300 - من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيتضح من زيادة التعاون على الصعيد الإقليمي من خلال تنظيم حلقات عمل إقليمية دعماً لتنفيذ القرار 1540 (2004) (انظر الشكل الثالث).

الشكل الثالث

مقياس الأداء : عدد حلقات العمل الإقليمية المنظمة دعماً لتنفيذ القرار 1540 (2004)



المنجزات المستهدفة

301 - يعرض الجدول 61 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 61

المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2020	لعام 2021	لعام 2022	المقرر الفعلي المقرر المقرر
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)				
1 - تقديم برنامج العمل السنوي للجنة إلى مجلس الأمن	1	1	1	3
2 - تقديم الاستعراض السنوي لتنفيذ القرار 1540 (2004) إلى مجلس الأمن	1	1	1	2
3 - تقديم الوثيقة الختامية بشأن الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ القرار 1540 (2004) إلى مجلس الأمن	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	12	7	12	10
4 - اجتماعات اللجنة	4	6	4	4
5 - اجتماعات الأفرقة العاملة التابعة للجنة	8	1	8	6
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)				
6 - حلقات العمل الوطنية المنظمة دعماً لتنفيذ القرار 1540 (2004)	10	4	12	13
7 - حلقات العمل الإقليمية المنظمة دعماً لتنفيذ القرار 1540 (2004)	2	4	2	2
8 - التواصل والتعاون من قبل المجتمع المدني	1	3	1	1
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات مفتوحة لمجلس الأمن بشأن القرار 1540 (2004)؛ وإسداء المشورة من خلال زيارات قطرية بشأن تنفيذ القرار، بناء على دعوة من الدول الأعضاء.				

302 - وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد للبعثة لعام 2022 ما قدره 3 150 200 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (899 300 دولار) اللازمة لاستمرار خمس وظائف مؤقتة (1 ف-5، و 2 ف-3، و 2 من فئة الخدمات العامة) تهدف إلى تقديم الدعم الفني والإداري للجنة؛ والتكاليف التشغيلية (2 250 900 دولار) التي تشمل كلا من أتعاب الخبراء (1 682 000 دولار) وتكاليف السفر (159 900 دولار) لخبراء اللجنة التسعة، وتكاليف سفر أعضاء اللجنة وموظفيها في مهام رسمية (97 800 دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (240 200 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (71 000 دولار).

303 - وبالنسبة لعام 2022، يُقترح الإبقاء على عدد الوظائف ورتبتها في البعثة دون تغيير. وقد طُبق معدل شواغر بنسبة 5 في المائة على تكاليف الموظفين.

304 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2022 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021 إلى ارتفاع الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين، وذلك بسبب تطبيق نسبة مئوية أعلى من تكاليف الموظفين العامة، استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة، كما تعزى إلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بسفر الخبراء وسفر الموظفين في مهام رسمية، بسبب الزيادة المتوقعة في أنشطة الدعم اللازمة في أعقاب تجديد ولاية اللجنة في عام 2021.

الموارد الخارجة عن الميزانية

305 - في عام 2021، ستُستخدم الموارد الخارجة عن الميزانية البالغة 700 000 دولار لتنظيم أو لدعم عدد من الأنشطة دعماً للقرار 1540 (2004)، الذي يتعلق بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها إلى جهات من غير الدول.

306 - وفي عام 2022، يُتوقع أن تُستخدم الموارد الخارجة عن الميزانية البالغة 1 000 000 دولار لتنظيم أو دعم عدد من الأنشطة المتصلة بالقرار 1540 (2004)، بما في ذلك الزيارات القطرية، وتيسير مشاركة الدول الأعضاء في المناسبات المتصلة بالقرار، وأنشطة قطرية أخرى.

14 - المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب

(800 369 11 دولار)

تصدير

في عام 2022، ستواصل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب تقديم دعم مصمم وفقا للاحتياجات وقائم على الأدلة إلى لجنة مكافحة الإرهاب في العمل الذي تضطلع به من أجل التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 1373 (2001) ولقرارات اللاحقة بشأن مكافحة الإرهاب. وقد كانت حاجة المديرية التنفيذية إلى الأخذ بالابتكار والمرونة في عملها واضحة بجلاء في عامي 2020 و 2021، عندما اضطرتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تكييف ممارساتها العادية ونهجها المعتاد مع ما يستلزمه تنفيذ ولايتها. وبفضل الدعم المتلقى من لجنة مكافحة الإرهاب، تمكنت المديرية التنفيذية من التكيف مع الظروف المتغيرة ومن تحديث منهجيتها لضمان استمرارية تصريف أعمالها، وكذلك لضمان إحداث أثر مستمر على أرض الواقع في مجالات عملها الأساسية.

وتؤدي المديرية التنفيذية دورا فريدا في منظومة الأمم المتحدة. فهي الهيئة الوحيدة المتفرغة لتقييم تنفيذ جميع الدول الأعضاء لالتزاماتها القانونية الدولية، عملا بولاية أذن بها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وتقييمات المديرية التنفيذية تقييمات تقنية شاملة منصفة تُطرح فيها مجموعة متسقة من الأسئلة على جميع الدول الأعضاء. وتحدد التقييمات التوصيات ذات الأولوية وتوفر التوجيه للدول الأعضاء وللكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة في عملها الرامي إلى التنفيذ الكامل للقرار 1373 (2001).

وستواصل المديرية التنفيذية التركيز على تشجيع التنفيذ الكامل للقرار 1373 (2001) من جانب الدول الأعضاء، وكذلك على تقديم الدعم والتوجيه القائمين على الأدلة وفي الوقت الحقيقي لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى توفير خدمات بناء القدرات والمساعدة التقنية المصممة وفقا للاحتياجات والمنسقة. ولدى القيام بذلك، ستواصل المديرية التنفيذية، استخدام النهج الثلاثي المحاور المذكور أدناه.

أولا، تجري المديرية التنفيذية تقييمات شاملة ومتعمقة لتنفيذ الدول الأعضاء للقرار 1373 (2001) ولقرارات اللاحقة بشأن مكافحة الإرهاب من خلال زيارات قطرية ومن خلال الحوار الموضوعي الرفيع المستوى المستمر الذي يجرى نيابة عن اللجنة، وذلك بغية تحديد الثغرات والتحديات القائمة وتعزيز تنفيذ نظام مكافحة الإرهاب الذي أرسته قرارات المجلس ذات الصلة.

ثانيا، تتعاون المديرية التنفيذية مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة ومع الشركاء الخارجيين للمساعدة في تعزيز جدوى وتنسيق واتساق ما تبذله الأمم المتحدة في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات من جهود رامية إلى معالجة الثغرات والتحديات التي تم تحديدها.

ثالثا، تتعاون المديرية التنفيذية مع الشبكة العالمية لخبراء مكافحة الإرهاب في أعمال موضوعية بحثية وفي غيرها من الأعمال من أجل تحديد وتحليل القضايا والاتجاهات والتطورات المتعلقة بتنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة بشأن مكافحة الإرهاب. ويمكن هذا العمل الموضوعي المديرية التنفيذية من تقديم المشورة للجنة بشأن السبل العملية التي يمكن بها للدول الأعضاء تنفيذ تلك القرارات.

ويدفعنا تعقد المشهد الحالي للإرهاب إلى إعادة التفكير في النهج التي نتوخاها. ويجب أن يكون هدفنا ضمان حصول جميع الدول الأعضاء الـ 193 على أعلى مستوى ممكن من القدرات والمؤهلات والضمانات في مجال مكافحة خطر الإرهاب. وفي هذا الصدد، يشكل الجهد التعاوني - بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة - أمرا ذا أهمية حاسمة.

وتتطلب المديرية التنفيذية ملتزمة بمساعدة اللجنة على تنفيذ قراراتها السياسية، وتنسيق جهودها الرامية إلى رصد تنفيذ الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بالإرهاب وتعزيز ذلك التنفيذ وتيسيره، وإيفاد الخبراء في زيارات تقييمية إلى الدول بالنيابة عن اللجنة. وستواصل تقييم الفرص المتاحة للدول الأعضاء والتحديات التي تواجهها، وستواصل دعمها وتوجيهها في ما تبذله من جهود للتصدي للتهديد الإرهابي العالمي.

(توقيع) ميشيل كونينسكس

المديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

307 - أُسندت إلى المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بالمسؤولية ولاية دعم لجنة مكافحة الإرهاب في عملها الرامي إلى رصد تنفيذ الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالإرهاب وتعزيز هذا التنفيذ وتيسيره. والولاية مستمدة من قرار مجلس الأمن 1373 (2001) ومن القرارات اللاحقة له، بما في ذلك القرارات 1377 (2001)، و 1535 (2004)، و 1566 (2004)، و 1624 (2005)، و 1787 (2007)، و 1805 (2008) 1963 (2010)، و 2017 (2011)، و 2129 (2013)، و 2133 (2014)، و 2160 (2014)، و 2161 (2014)، و 2170 (2014)، و 2178 (2014)، و 2185 (2014)، و 2195 (2014)، و 2220 (2015)، و 2242 (2015)، و 2253 (2015)، و 2309 (2016)، و 2322 (2016)، و 2331 (2016)، و 2341 (2017)، و 2354 (2017)، و 2368 (2017)، و 2370 (2017)، و 2388 (2017)، و 2395 (2017)، و 2396 (2017)، و 2462 (2019)، و 2482 (2019). وبالإضافة إلى ذلك، تحدد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب عدة مهام للمديرية التنفيذية في ما يتصل بتيسير تقديم المساعدة التقنية وتعزيز الممارسات الجيدة في مجال مكافحة الإرهاب. وقد مدد المجلس، بموجب قراره 2395 (2017) بشأن الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية، ولاية المديرية التنفيذية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

308 - ولا يزال تطور خطر الإرهاب وتزايد قدرات الشبكات الإرهابية على الاتصال الافتراضي عبر العالم يثيران مخاوف كبيرة لدى الدول الأعضاء. ولم يتزامن فقدان تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف أيضا باسم داعش) للأراضي التي كانت يسيطر عليها في الجمهورية العربية السورية والعراق وتراجعه العسكري فيهما مع ظهور أو عودة ظهور جماعات تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية وللقاعدة في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا ومنطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا فحسب، بل تزامن ذلك أيضا مع تزايد التحديات العابرة للحدود الوطنية التي يطرحها أولئك الذين يرتكبون أعمال الإرهاب اليميني المتطرف (المشار إليه أيضا تحت مسمى الإرهاب ذي الدوافع العنصرية والعرقية)، والذي أصبح في السنوات الأخيرة أكثر تعقيدا وذا طابع عابر للحدود الوطنية بشكل متزايد. ويرتكب هذا الإرهاب في الغالب أفرادا منفردون تحركهم مجموعة من الأيديولوجيات اليمينية المتطرفة (منها كره النساء العنيف). ويعتمد العديد من هؤلاء الأفراد على مجموعة من الشبكات والأفكار والشخصيات الدولية المترابطة والمتداخلة فيما بينها، وغالبا ما يقلدون أفعال وتكتيكات المهاجمين الآخرين ذوي الدوافع المماثلة. ولا يزال المقاتلون الإرهابيون الأجانب أيضا يشكلون تحديا كبيرا للمجتمع الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. فهم لا يزالون قادرين على تحريض الأفراد العاجزين عن السفر إلى مناطق النزاع وحثهم ودفعهم إلى شن هجمات صغيرة النطاق في بلدانهم الأصلية، ولا يزالون يتمتعون بالقدرة على تمكين صلاتهم بالجماعات المنتسبة لتنظيم الدولة الإسلامية في جميع أنحاء العالم. ونتيجة لهذه الاتجاهات وللآثار الناجمة مؤخرا عن جائحة كوفيد-19، يواجه العالم مشهدا عاما للإرهاب يطغى عليه بصورة متزايدة التنوع والتشتت واللامركزية.

309 - وفي جميع أنحاء العالم، يواصل الإرهابيون والجماعات الإرهابية جمع الأموال من خلال إساءة استخدام الأموال المكتسبة من مصادر مشروعة ومن خلال العائدات المتأتية من الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك الاختطاف طلبا للدية وابتزاز الأموال والمتاجرة والاتجار غير المشروعين بالملكات الثقافية والأشخاص والمخدرات والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتُثقل هذه الأموال إما بوسائل "تقليدية" (مثل النظم المصرفية الرسمية، والشبكات المالية غير الرسمية، وحاملي النقدية) أو باستخدام أساليب الدفع الجديدة (مثل البطاقات المدفوعة القيمة مسبقا، ومحافظ الأجهزة المحمولة والأصول الافتراضية).

310 - ويشير التحليل الذي تجريه المديرية التنفيذية حالياً إلى أن الإرهابيين لا يزالون يبحثون عن سبل لاستغلال القيود المفروضة على الحياة الاجتماعية وعلى السفر نتيجة للجائحة، وحالات الركود الاقتصادي، وعدم الاستقرار السياسي لتوسيع نفوذهم. ولا تزال الجماعات الإرهابية تسعى إلى استغلال هذا المشهد العام المتغير للتهديدات، بطرق منها نشر دعايتها على المنصات الافتراضية، واستخدام مصادر بديلة للتمويل، والسعي إلى تأجيج الانقسامات الاجتماعية.

برنامج العمل

الهدف

311 - الهدف الذي تسهم البعثة في تحقيقه هو تعزيز وتوطيد سياسات الدول الأعضاء ومؤسساتها وعملياتها في مجال مكافحة الإرهاب، من خلال كفاءة التنفيذ الكامل من جانب الدول الأعضاء للقرار 1373 (2001) ولقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة، وتوفير معلومات تسترشد بها جهود الأمم المتحدة الرامية إلى توفير خدمات بناء القدرات والمساعدة التقنية.

الاستراتيجية

312 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، ستساعد المديرية التنفيذية الدول الأعضاء على تحديد ومعالجة الثغرات في التنفيذ والقدرات وفقاً لمتطلبات القرار 1373 (2001) وقرارات مجلس الأمن اللاحقة، سواء من خلال الزيارات التقييمية أو من خلال أدوات التقييم مثل الدراسة الاستقصائية الإلكترونية المفصلة عن التنفيذ، والاستعراض العام لتقييم التنفيذ، وتقديم توصيات تقنية إلى الدول الأعضاء بشأن سبل تعزيز تنفيذ هذه القرارات. وستعمل المديرية التنفيذية عن كثب مع مكتب مكافحة الإرهاب والشركاء الآخرين لتيسير تقديم المساعدة التقنية الرامية إلى تنفيذ توصياتها.

313 - وستواصل المديرية التنفيذية تعزيز وبناء الشراكات مع الكيانات الأعضاء في اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، ومع المنظمات الدولية والإقليمية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. وستواصل المديرية التنفيذية إعطاء الأولوية للعلاقات والشراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، وذلك باستخدام ميزتها النسبية بوصفها هيئة الخبراء التقييمية التابعة لمجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب. وستسهم الخبرة التقنية التي تتمتع بها المديرية التنفيذية في مجمل الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لبناء القدرات.

314 - وستقوم المديرية التنفيذية بصياغة مواد تحليلية وأدوات مرجعية ومبادئ توجيهية وستعزز المعايير والمذونات الدولية وأفضل الممارسات.

315 - وتعتزم المديرية التنفيذية دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال وضع عدة مبادرات وقياداتها. ومن الأمثلة على ذلك المشروع الذي وضعه الفريق العامل المعني بإدارة الحدود وإنفاذ القانون فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب التابع لاتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، ويهدف إلى تشجيع الدول على استخدام تدابير أمن الحدود المتصلة بجائحة كوفيد-19 لأغراض مزدوجة أو متعددة بهدف وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وسيشمل تحليل الاتجاهات (بما في ذلك الاستعدادات للتعافي في أعقاب الجائحة) ووضع توجيهات لدعم الدول الأعضاء في هذه الفترة الصعبة. وستضيف المديرية التنفيذية أيضاً أسئلة إلى منهجية التقييم الخاص بها من أجل التوصل إلى فهم أفضل للكيفية التي أثرت بها جائحة كوفيد-19 على قدرة الدول على مكافحة الإرهاب وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الإرهاب والتطرف العنيف.

316 - ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء على القيام بما يلي:

- (أ) مكافحة الإرهاب وتحقيق التنفيذ الكامل للقرار 1373 (2001)؛
- (ب) بناء القدرة على الصمود في مواجهة الإرهاب والتطرف العنيف في صفوف جميع قطاعات المجتمع؛
- (ج) تنفيذ التزامات الدول الأعضاء عملاً بالقرار 1373 (2001) نتيجة لعمل المديرية التنفيذية على تيسير تقبل وفهم أفضل الممارسات الدولية والتقنيات والأدوات الدولية المتاحة لمكافحة الإرهاب.

317 - ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المزمع تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 إلى التعرف بصورة متسقة على الآثار القصيرة الأجل والطويلة الأجل التي خلفتها جائحة كوفيد-19 على الإرهاب ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، والطرق التي استغل بها الإرهابيون جائحة كوفيد-19 لتحقيق أهدافهم، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك الدعم كذلك إلى وضع أفضل الممارسات لمواكبة التطورات التي شهدتها بيئة التهديدات.

العوامل الخارجية لعام 2022

318 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) موافقة الدول الأعضاء على استقبال زيارات التقييم؛
 - (ب) القدرة على تنظيم وإجراء الزيارات وفقاً لتدابير السلامة والأمن المتبعة في الأمم المتحدة.
- 319 - وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فإن هذه المنجزات والأنشطة سيتعين تعديلها خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيلعب عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.
- 320 - وتدمج المديرية التنفيذية المنظور الجنساني في أنشطتها التشغيلية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء، بسبل منها بذل الجهود الرامية إلى تعزيز قاعدة الأدلة المتعلقة بدوافع التطرف الجنسانية ووضع توجيهات مراعية للاعتبارات الجنسانية بشأن الاستجابة، بما في ذلك في سياق المقاتلين الإرهابيين الأجانب والأشخاص المرتبطين بهم العائدين والمنقّلين. وستواصل المديرية التنفيذية تعزيز حوارها وعملها مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والأوساط البحثية بشأن القضايا والاتجاهات والتطورات المتصلة بالشؤون الجنسانية.
- 321 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، ستواصل المديرية التنفيذية إقامة أو تعزيز الشراكات الرامية إلى مساعدة الدول على جملة أمور منها مكافحة تمويل الإرهاب؛ ومكافحة المحتوى الإرهابي على شبكة الإنترنت؛ وحماية البنية التحتية الحيوية والأهداف "السهلة" ضد الهجمات الإرهابية؛ ونشر القدرات البيومترية. وستواصل المديرية التنفيذية الاستفادة من شبكة البحوث العالمية لمكافحة الإرهاب بغية الجمع بين مقرري السياسات والباحثين من كافة أنحاء العالم، وستواصل العمل مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني ومجامع الفكر والمؤسسات الأكاديمية وتعزيز شراكاتها معها، بغية مساعدة اللجنة على التعرف على التحديات والتطورات والاتجاهات الوطنية والإقليمية والمواضيعية.

322 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، ستواصل المديرية التنفيذية العمل الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك ضمن إطار اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، بهدف تيسير تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات على نحو فعال للدول الأعضاء، وذلك باستخدام خبرة المديرية التنفيذية وتوصياتها؛ والتعاون مع مكتب مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن المسائل ذات الصلة (بما في ذلك مساعدة الدول على وضع

وتنفيذ استراتيجيات لمحكمة من يشتهب في أنهم إرهابيون، بمن فيهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب والأفراد المرتبطون بهم، وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم؛ وتعزيز قدرات الدول في مجال إدارة الحدود وإنفاذ القانون (بشكل منها استحداث أدوات هامة مثل قوائم مراقبة الإرهابيين، والبيانات البيومترية، ونظم المعلومات المسبقة عن الركاب، ونظم سجلات أسماء الركاب، ومنع الإرهابيين من الحصول على الأسلحة والمتفجرات)؛ وتيسير استخدام المعلومات التي تجمعها القوات العسكرية ومقبوليتها كأدلة إثبات؛ وتعزيز التعاون القضائي الدولي؛ وتعزيز قدرات الدول على مكافحة تمويل الإرهاب ومجابهة التحديات المتعلقة بحماية البيانات ومكافحة الإرهاب. وستواصل المديرية التنفيذية أيضا العمل عن كثب مع الهيئات الفرعية الأخرى التابعة لمجلس الأمن وأفرقة الخبراء التابعة لها لتعزيز تبادل المعلومات؛ وتخطيط وتنظيم اجتماعات خاصة مشتركة وتنسيق الزيارات إلى الدول الأعضاء؛ والتعاون بطرق أخرى لتقييم تنفيذ الدول الأعضاء لقرارات المجلس ذات الصلة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تعزيز الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء⁽¹⁴⁾

323- في عام 2020، أجرت المديرية التنفيذية، نيابةً عن لجنة مكافحة الإرهاب، زيارتين إلى الدول الأعضاء (مقارنة بالهدف المقرر المتمثل في 18 زيارة) لتقييم تنفيذها للقرار 1373 (2001) وقرارات مجلس الأمن اللاحقة. ومع أن القيود المفروضة على السفر نتيجة لجائحة كوفيد-19 قد حالت دون إجراء المديرية التنفيذية للزيارات المتبقية كما كان مقررا في الأصل، فإن هاتين الزيارتين التقييميتين قد مكنتا الدول الأعضاء المعنية من دراسة تدابيرها الوطنية المتعلقة بمكافحة الإرهاب على ضوء قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وما يتصل بها من أحكام في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وتحديد أولويات خطط العمل المتضاربة لمختلف وكالاتها الوطنية، وتبادل ممارساتها الجيدة مع المجتمع الدولي.

324- وعملت المديرية التنفيذية على كفاءة استمرار حوار المتابعة خلال عام 2020 مع الدول التي جرت زيارتها سابقا. وخلال عام 2020، اعتمدت اللجنة تسعة تقارير عن الزيارات (عن الزيارتين اللذين تمتا في عام 2020 وعن سبع زيارات أجريت في عام 2019). وبحلول نهاية عام 2020، جرى إطلاع شركاء المديرية التنفيذية على 18 تقريرا من تقارير الزيارات القطرية وتحملها على منصة الأمم المتحدة العالمية لتنسيق شؤون مكافحة الإرهاب. وخلال عام 2020، أبلغت ثلاث دول أعضاء جرت زيارتها في عامي 2019 و 2020 اللجنة بالخطوات التي اتخذتها لتنفيذ توصياتها. وقامت المديرية التنفيذية أيضا بزيادة وتعجيل وتيرة الجهود التي تبذلها من أجل تيسير تقديم المساعدة التقنية استنادا إلى مهمة التقييم المسندة إليها والتوصيات ذات الأولوية الصادرة عن اللجنة. وكثفت المديرية التنفيذية من تواصلها مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين بهدف مناقشة السبل التي يمكن من خلالها إدماج توصيات اللجنة وتحليلات المديرية التنفيذية في العمل الجاري الذي تضطلع به أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وعقدت 16 اجتماعا مع المنسقين المقيمين خلال عام 2020. وعلاوة على ذلك، أنجزت المديرية التنفيذية خلال عام 2020 ما عدده 69 استعراضا مستنديا في الدول الأعضاء باستخدام أدوات الاستعراض العام لتقييم التنفيذ والدراسة الاستقصائية المفصلة عن التنفيذ (مقارنة بالهدف المقرر البالغ 20 استعراضا).

325- وكان للمديرية التنفيذية دور أساسي أيضا في تحديد الدول ذات الأولوية (استنادا إلى التقييمات التي أجرتها نيابة عن اللجنة) في تلقي المساعدة في إطار عدد من برامج بناء القدرات الممولة من مكتب مكافحة الإرهاب. وشمل هذا العمل تحديد الاحتياجات المفصلة للدول المعنية في مجال المساعدة التقنية من خلال إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بقيادة المديرية التنفيذية. وفي عام 2020، قادت المديرية التنفيذية سبع بعثات ووضعت سبع خرائط طريق هادفة إلى تنفيذ نظام المعلومات المسبقة عن الركاب ونظام سجلات أسماء المسافرين في إطار برنامج الأمم المتحدة لمكافحة سفر الإرهابيين، وقادت بعثتين ووضعت خريطتي طريق لبرنامج خلايا دمج المعلومات.

(14) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام (A/74/6 (Sect. 3)/Add.3).

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

326 - أسهم العمل المذكور أعلاه في تحسين فهم الدول الأعضاء لخطر الإرهاب وفي تعزيز قدرتها على تنفيذ القرار 1373 (2001) وقرارات مجلس الأمن اللاحقة، في ظل احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي. وبسبب جائحة كوفيد-19، وما نجم عنها من قيود على السفر وعقد الاجتماعات، لم تتمكن المديرية التنفيذية من إجراء زيارات التقييم المقررة البالغ عددها 18 زيارة إلى الدول الأعضاء (انظر الشكل الرابع). غير أنها تمكنت من إعادة تركيز أنشطتها ومن تركيز جهودها على إنجاز الدراسات الاستقصائية عن تنفيذ الدول الأعضاء للقرار 1373 (2001)، وبذلك أنجزت جميع الدراسات الاستقصائية المتعلقة بجميع الدول الأعضاء البالغ عددها 193 دولة عضوا (انظر الشكل الخامس).

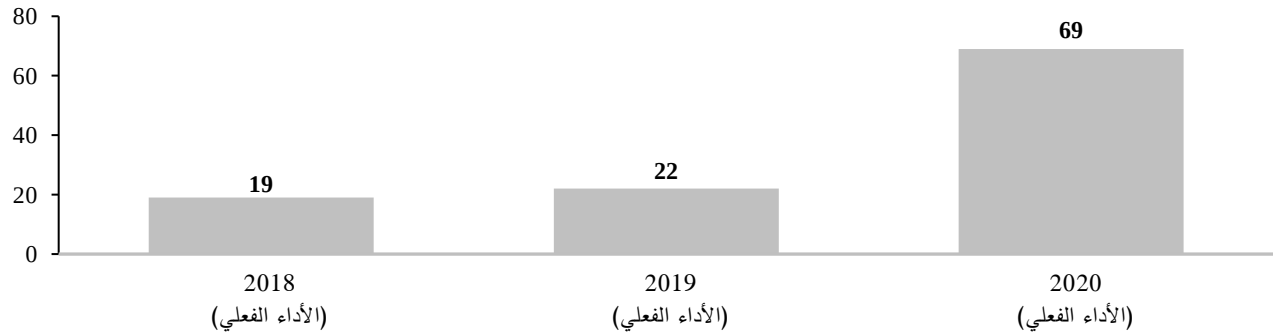
الشكل الرابع

مقياس الأداء : تقارير التقييم القطرية



الشكل الخامس

مقياس الأداء : الدراسات الاستقصائية المفصلة عن التنفيذ/الاستعراضات العامة لتقييم التنفيذ



تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

327 - خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للمديرية التنفيذية. وأجلت في بداية آذار/مارس 2020 جميع زيارات التقييم المبرمجة أو المقررة التي كان من المقرر أن تجريها المديرية التنفيذية بالنيابة عن لجنة مكافحة الإرهاب. وأجريت زيارتان في شباط/فبراير 2020. وكان لهذه التطورات أثر كبير على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المبين أعلاه.

328 - وردا على ذلك، أعادت المديرية التنفيذية تركيز أنشطتها التقييمية وركزت جهودها على إنجاز الجولة الحالية من الدراسات الاستقصائية المفصلة عن التنفيذ، وهي دراسات تؤدي دورا هاما في تكملة الزيارات التقييمية التي تجريها اللجنة لأنها تمكن جميع الدول الأعضاء من أن تُقيّم على قدم المساواة، بصرف النظر عما إذا كانت قد تلقت أم لا زيارة من اللجنة. وتمكن موظفو المديرية التنفيذية من إنجاز هذه الاستعراضات المستندية أثناء عملهم عن بعد. وبحلول كانون الثاني/يناير 2021، أنجزت الدراسات الاستقصائية المفصلة عن التنفيذ المتعلقة بجميع الدول الأعضاء البالغ عددها 193 دولة عضوا، وهو ما سهل إلى حد كبير صياغة الدراسات الاستقصائية العالمية عن تنفيذ قراري مجلس الأمن 1373 (2001) و 1624 (2005)، التي ستقدّم إلى اللجنة في حزيران/يونيه 2021.

329 - وبالإضافة إلى ذلك، عملت المديرية التنفيذية مع اللجنة خلال عام 2020 على وضع مذكرة مفاهيمية تتضمن منهجية لإجراء زيارات تقييم مختلطة إلى الدول الأعضاء على أساس مؤقت. وتبني منهجية الزيارات المختلطة على النجاح الذي لاقاه الحوار الافتراضي مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وستمكن زيارات التقييم المختلطة المديرية التنفيذية من استئناف زياراتها التقييمية للدول الأعضاء، وتتألف من شق افتراضي مؤقت يبدأ في أوائل عام 2021، ومن شق يجري بالحضور الشخصي من المقرر القيام به بمجرد أن تسمح به الحالة المتصلة بالجائحة. وقد مكن ذلك المديرية التنفيذية من مواصلة الحوار والتعاون مع الدول الأعضاء المستفيدة على الرغم من القيود المفروضة على السفر نتيجة لجائحة كوفيد-19.

النتائج المقررة لعام 2022

مساعدة الدول الأعضاء في تحديد ومعالجة الثغرات في التنفيذ والقدرات فيما يتصل بالقرار 1373 (2001) وقرارات مجلس الأمن اللاحقة بشأن مكافحة الإرهاب

330 - كلف مجلس الأمن، في قراره 2395 (2017)، المديرية التنفيذية بتحديد ومعالجة الثغرات في تنفيذ القرار 1373 (2001) والقرارات اللاحقة من جانب الدول الأعضاء.

331 - وخلال عام 2022، ستشرع المديرية التنفيذية في تنفيذ منهجيات التقييم الجديدة التي وُضعت بالتشاور مع اللجنة خلال عامي 2020 و 2021. وتشمل تلك المنهجيات الدراسة الاستقصائية الإلكترونية المفصلة عن التنفيذ، والاستعراض العام المنقح لتقييم التنفيذ، وستُجرى بشأنهما تقييمات تجريبية خلال عام 2021. وستتقيد زيارات التقييم بالوثيقة الإطارية المنقحة المتعلقة بزيارات اللجنة إلى الدول الأعضاء، التي استُكملت في عام 2020 وهي الآن متاحة بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة (انظر S/2020/731). وستستعرض المديرية التنفيذية أيضا الدروس المستفادة من استخدام المنهجية المؤقتة للزيارات المختلطة. وتظل التقييمات الناتجة عن ذلك منصفة وشاملة وتقنية، وستقضي إلى وضع مجموعة من التوصيات للدول الأعضاء التي تم تقييمها بهدف تعزيز وفائها بالتزاماتها في مجال مكافحة الإرهاب، وبهدف تحديد أفضل الممارسات التي قد تكون مفيدة للدول الأعضاء الأخرى، وتحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية لمعالجة الثغرات في القدرات.

332 - ووفقا للقرارين 2395 (2017) و 2462 (2019)، ستواصل المديرية التنفيذية تعزيز عملية التقييم المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب، بسبل منها إجراء زيارات متابعة محددة الأهداف ومركزة لتكملة التقييمات الشاملة التي تجريها المديرية التنفيذية. وبالتشاور مع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قراري مجلس الأمن 1526 (2004) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات، ستعد المديرية التنفيذية أول تقييم موجز مواضيعي سنوي للثغرات التي تم تحديدها والمجالات التي تتطلب اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأنها من أجل تنفيذ الأحكام الرئيسية المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب المنصوص عليها في قرارات المجلس ذات الصلة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

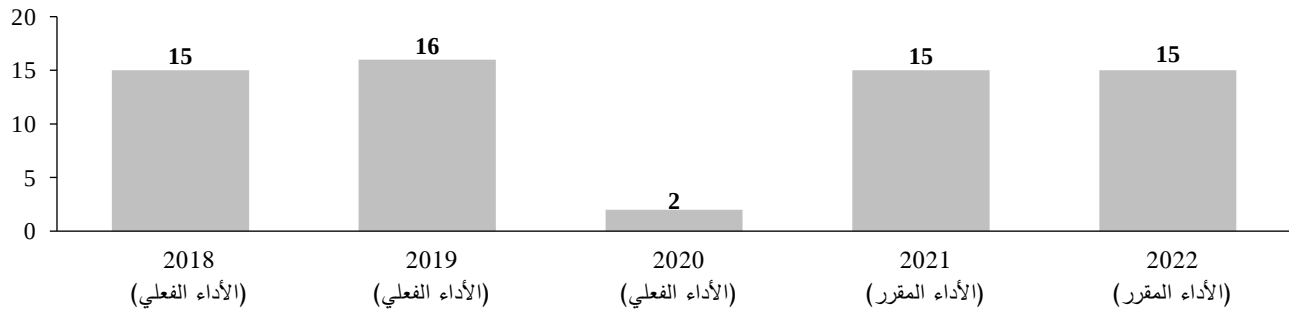
333 - تُمثِّل الدرس المستفاد الذي استخلصته المديرية التنفيذية في ضمان توخي الواقعية في التخطيط فيما يتعلق بالمواعيد الزمنية لإنجاز تقييمات الاستعراض المستندي المفصلة. فقد ازداد عدد قرارات مجلس الأمن المتصلة بمكافحة الإرهاب زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة مع تطور الأساليب الإرهابية، وهو ما أدى بدوره إلى زيادة كبيرة في عدد المسائل التي يتعين على المديرية التنفيذية معالجتها. ومكَّن تعليق السفر على الصعيد العالمي خلال عام 2020 لأسباب تتصل بالجائحة المديرية التنفيذية من تركيز جهودها على إنجاز الجولة الحالية من الدراسات الاستقصائية المفصلة عن التنفيذ. ولو لم تحدث إعادة تركيز الأنشطة هذه التي لم تكن مقررّة، لاستغرق إنجاز الدراسات الاستقصائية المفصلة عن التنفيذ في جميع الدول الأعضاء سنتين إضافيتين. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيتعين على المديرية التنفيذية أن تقدر بدقة المدة التي سيستغرقها كل تقييم وأن تضع خطة متوسطة الأجل لضمان أن تكون الجولة المقبلة من التقييمات في سبيلها إلى الإنجاز في غضون فترة زمنية معقولة، مع تحديد رقم مستهدف سنوياً يُتَّق علىه مع اللجنة.

التقدم المتوقع المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

334 - من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيتضح من مواصلة زيارات التقييم وتقديم التوصيات إلى 15 دولة عضوا بهدف تعزيز قدراتها على مكافحة الإرهاب وتحقيق التنفيذ الكامل للقرار 1373 (2001) (انظر الشكل السادس).

الشكل السادس

مقياس الأداء: عدد الدول الأعضاء التي تتلقى زيارات تقييمية



تحسين مواءمة المساعدة التقنية وبناء القدرات التي تقدمها الأمم المتحدة مع الثغرات في التنفيذ وفي القدرات التي حددتها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ودعم التنفيذ المتوازن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

335 - المديرية التنفيذية هي مستودع الأمم المتحدة الرئيسي للخبرات التقنية والقانونية المتصلة بمكافحة الإرهاب، بما في ذلك في مجالات الملاحقة القضائية، وصياغة التشريعات، والقانون الدولي، وإنفاذ القانون، وإدارة الحدود، والتحقيقات المالية، والتحليل الجنساني، وحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، وتكنولوجيا المعلومات، والتحليل السياسي. وتضع المديرية التنفيذية، وفقاً لولايتها، هذه الخبرة في متناول الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب مكافحة الإرهاب، للمساعدة على إسداء مشورة وتوصيات تقنية تكون مصممة وفقاً للاحتياجات وقائمة على الأدلة وتتعلق بتصميم وتنفيذ أنشطة وبرامج الأمم المتحدة المتصلة بتقديم المساعدة التقنية الرامية إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وجميع الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

336 - وستواصل المديرية التنفيذية وضع العديد من منتجاتها في متناول اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب (الذي يتألف حالياً من 43 كياناً) عن طريق منصة الأمم المتحدة العالمية لتنسيق شؤون مكافحة الإرهاب. وستواصل المديرية

التنفيذية تسليط الضوء على توصياتها وستعزز قابليتها للاستخدام من خلال الأفرقة العاملة الثمانية المشتركة بين الوكالات التابعة للاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، وفقا للأولويات المحددة في الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وولاية كل كيان على حدة. وستواصل المديرية التنفيذية أيضا العمل على نحو وثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في المجالات المتصلة بمقاضاة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والأشخاص المرتبطين بهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم، وهو ما سيسهم في وضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة مصممة خصيصا في مجالات الملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج على أساس متطلبات قرارات المجلس ذات الصلة، والالتزامات الدولية ذات الصلة للدول، والإطار العالمي الذي يستند إليه تقديم الدعم من منظومة الأمم المتحدة بكاملها إلى الدول الأعضاء بشأن الأفراد العائدين من الجمهورية العربية السورية والعراق.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

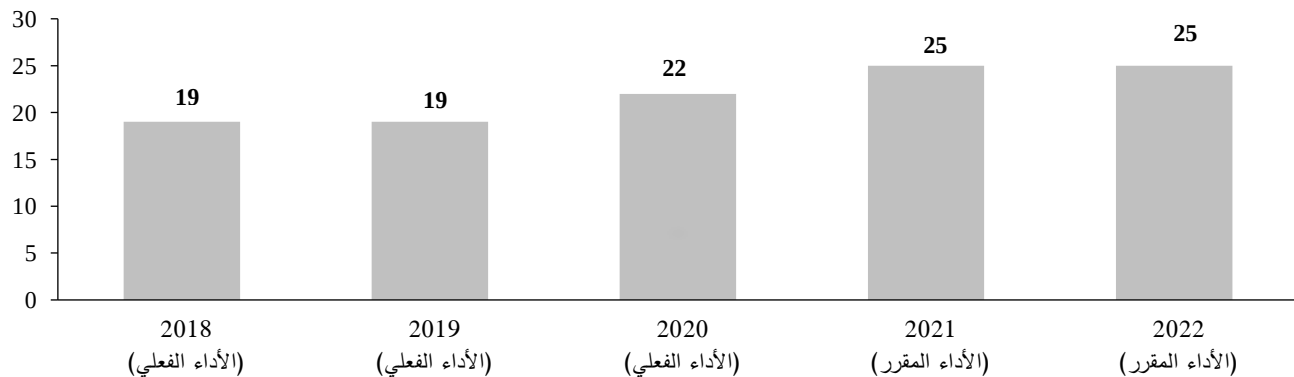
337 - تمثل الدرس المستفاد الذي استخلصته المديرية التنفيذية في ضرورة معالجة تزايد عدد المسائل المواضيعية الناجم عن تزايد عدد القرارات المتعلقة بمكافحة الإرهاب التي اتخذها مجلس الأمن. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستواصل المديرية التنفيذية صون الشراكات الفعالة وتعزيزها وتيسير تنفيذ مبادرات المساعدة التقنية من جانب كيانات الأمم المتحدة الأخرى، مع تركيز أنشطتها أيضا على أهم المجالات، استنادا إلى التقييمات التي أجرتها والاحتياجات التي حددتها في مجال المساعدة التقنية. وستواصل المديرية التنفيذية الاضطلاع بدورها النشط في إطار الاتفاق العالمي للتنسيق لزيادة تعزيز تعاونها وتنسيقها مع الكيانات الأخرى المشاركة في الاتفاق، ولضمان اتساق الأنشطة، وتزويد الدول الأعضاء بتوجيهات الخبراء بشأن المسائل المواضيعية العديدة ذات الطابع التقني المعقد التي تناولتها قرارات المجلس ذات الصلة في مجالات منها مكافحة تمويل الإرهاب؛ ومقاضاة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والأشخاص المرتبطين بها وإعادة إدماجهم وإعادة تأهيلهم؛ ومنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لأغراض إرهابية؛ ووضع قوائم مراقبة الإرهابيين ونظم قواعد البيانات والبيانات البيومترية.

التقدم المتوقع المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

338 - من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيتضح من عدد حلقات العمل والاجتماعات والمناسبات التي تُعنى ببناء القدرات والتي تسهم فيها المديرية التنفيذية بخبرتها (انظر الشكل السابع).

الشكل السابع

مقياس الأداء : عدد حلقات العمل والاجتماعات والمناسبات المعنية ببناء القدرات التي أسهمت فيها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بالخبرة



تحديد الاتجاهات وتقديم المشورة بشأن السبل العملية التي تمكن الدول الأعضاء من تنفيذ القرار 1373 (2001) وقرارات مجلس الأمن اللاحقة

339 - ولاية المديرية التنفيذية المتعلقة بتقييم تنفيذ الدول الأعضاء للقرار 1373 (2001) ولقرارات مجلس الأمن اللاحقة تركز رأسياً في المقام الأول على فرادى الدول الأعضاء. بيد أن المديرية التنفيذية مكلفة أيضاً بالتركيز أفقياً على المسائل والاتجاهات والتطورات المتصلة بتنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة.

340 - وفي عام 2022، ستواصل المديرية التنفيذية أيضاً البناء على عملها ومنتجاتها التحليلية وأنشطتها ذات الصلة، وستواصل تكثيف تعاونها مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية من خلال اتباع نهج استراتيجي أكثر انتظاماً لتحديد الاتجاهات وتحليلها. وسيتم تحقيق ذلك من خلال عقد سلسلة من مناقشات المائدة المستديرة، واجتماعات شبكة البحوث العالمية لمكافحة الإرهاب، وإجراء اتصالات أكثر تواتراً وتركيزاً، والعمل بصورة استباقية مع الكيانات ذات الصلة لضمان استخدام أحدث المعلومات في سياق الجهود المبذولة لتحديد الاتجاهات والقضايا والتطورات. وستواصل المديرية التنفيذية أيضاً تعزيز تعاونها مع تلك الكيانات ووضع نهج أكثر تنظيماً إزاء تحديد الاتجاهات وتحليلها.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

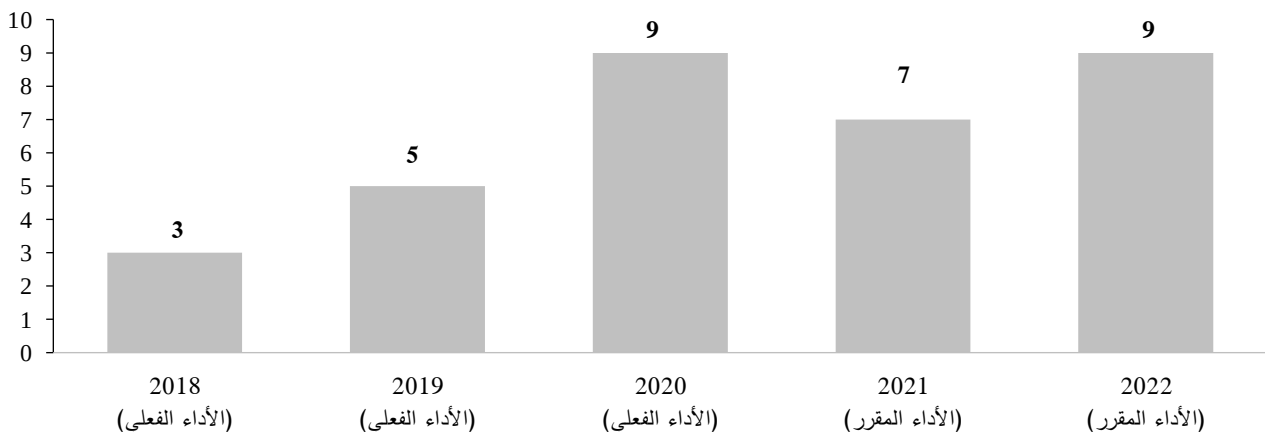
341 - تمثل الدرس المستفاد الذي استخلصته المديرية التنفيذية في ضرورة زيادة التنوع الإقليمي لمصادر بياناتها من أجل ضمان تجسيد منظور عالمي في تحليلاتها. وعلاوة على ذلك، وبسبب الطابع المتطور باستمرار للتهديد العالمي الذي يشكله الإرهاب، يتعين على المديرية التنفيذية أن تواصل تعزيز جهودها الرامية إلى البقاء في الطليعة في هذا المجال. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستضع المديرية التنفيذية نهجاً أكثر انتظاماً لاتباعه في تحديد الاتجاهات والقضايا والتطورات في مجالي مكافحة الإرهاب والإرهاب، مع توسيع نطاق تواصلها الجغرافي في الوقت نفسه من أجل زيادة تعزيز مصادر بياناتها.

التقدم المتوقع المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

342 - من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيتضح من إعداد تسعة منشورات للمديرية التنفيذية ومبادئ توجيهية، وخلاصات متعلقة بأفضل الممارسات، وغير ذلك من الأدلة العملية التي توضع للدول الأعضاء من أجل مساعدتها على تعزيز امتثالها لالتزاماتها عملاً بقرارات المجلس ذات الصلة (انظر الشكل الثامن).

الشكل الثامن

مقياس الأداء: عدد المواد التقنية التي تقدم التوجيه إلى الدول الأعضاء بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة



المنجزات المستهدفة

343 - يعرض الجدول 64 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 64

المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية				الفعلي الفعلي المقرر المقرر
لعام 2019 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)				
18	20	14	18	
11	12	8	12	1 - اجتماعات لجنة مكافحة الإرهاب
7	8	6	6	2 - الإحاطات المقدمة إلى الدول الأعضاء
باء - توليد المعارف ونقلها				
المواد التقنية (عدد المواد)				
9	4	9	3	
5	4	7	3	3 - تقارير عن الاتجاهات والتطورات المتصلة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب
4	-	2	-	4 - وثائق التوجيه والخلاصات والممارسات الجيدة
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تيسير تقديم المساعدة التقنية وأنشطة بناء القدرات المتصلة بتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، ووضع مبادئ توجيهية للدول الأعضاء لمساعدتها على الاستجابة للتحديات الجديدة والناشئة.				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: زيارات تقييم متصلة بالوقوف على مدى تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب.				
قواعد البيانات والمواد الرقمية الفنية: قاعدة بيانات بشأن تقييم تنفيذ الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: صحائف وقائع ومجلات ومنشورات ووحدات محمولة لتخزين البيانات، من أجل توزيعها على الدول الأعضاء ووسائل الإعلام والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لتعزيز عمل اللجنة والمديرية التنفيذية.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تعهد وتحديث الموقع الإلكتروني للجنة، والرسالة الإخبارية، وجميع منصات وسائل التواصل الاجتماعي.				

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 65

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2022	2021	2020	
2022 مقابل 2021	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاحتياجات المتكررة	الاعتمادات	النفقات
الزيادة/(النقصان)	(4)	(3)	(2)	(1)
(2) - (3) = (5)				فئة الإنفاق
-	-	-	-	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
9 308,8	8 727,3		9 136,0	تكاليف الموظفين المدنيين
2 061,0	2 151,4		1 343,7	التكاليف التشغيلية
11 369,8	10 878,7		10 479,7	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 66

الوظائف المؤقتة

الموظفون الوطنيون	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	فئة الخدمات فئة الميدانية/ الخدمات العامة ^(أ)	المجموع	الوظائف الفنية والفئات العليا	الوظائف الفنية والفئات العليا	الوظائف الفنية والفئات العليا	الوظائف الفنية والفئات العليا	الوظائف الفنية والفئات العليا	الوظائف الفنية والفئات العليا	الوظائف الفنية والفئات العليا	الوظائف الفنية والفئات العليا	الوظائف الفنية والفئات العليا	الوظائف الفنية والفئات العليا	الوظائف الفنية والفئات العليا	الوظائف الفنية والفئات العليا	الوظائف الفنية والفئات العليا	الوظائف الفنية والفئات العليا	الوظائف الفنية والفئات العليا
متطوعو الأمم المتحدة	مجموع الموظفين الوطنيين	الوظائف الفنية والفئات العليا	الوظائف الفنية والفئات العليا	الوظائف الفنية والفئات العليا	الوظائف الفنية والفئات العليا	الوظائف الفنية والفئات العليا	الوظائف الفنية والفئات العليا	الوظائف الفنية والفئات العليا	الوظائف الفنية والفئات العليا	الوظائف الفنية والفئات العليا	الوظائف الفنية والفئات العليا	الوظائف الفنية والفئات العليا	الوظائف الفنية والفئات العليا	الوظائف الفنية والفئات العليا	الوظائف الفنية والفئات العليا	الوظائف الفنية والفئات العليا	الوظائف الفنية والفئات العليا	الوظائف الفنية والفئات العليا
52	-	-	-	52	8	-	44	3	8	20	9	2	1	1	-	2021	المعتمد لعام	2021
52	-	-	-	52	8	-	44	3	8	20	9	2	1	1	-	2022	المقترح لعام	2022
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		التغير	

(أ) تشمل وظيفة واحدة من الرتبة الرئيسية وسبعة وظائف من الرتب الأخرى.

344 - وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لعام 2022 ما قدره 11 369 800 دولار، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (9 308 800 دولار) اللازمة لاستمرار 52 وظيفة (1 أمين عام مساعد واحد، و 1 مد-2، و 2 مد-1، و 9 ف-5، و 20 ف-4، و 8 ف-3، و 3 ف-2، و 8 من فئة الخدمات العامة) تهدف إلى تقديم الدعم الفني للمديرية التنفيذية، والتكاليف التشغيلية (2 061 000 دولار) التي تشمل كلا من السفر الرسمي لموظفي المديرية التنفيذية (928 300 دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (904 200 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (217 800 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (10 700 دولار).

345 - وبالنسبة لعام 2022، يُقترح الإبقاء على عدد الوظائف ورتبتها في المديرية التنفيذية دون تغيير. وطُبّق معدل شواغر بنسبة 5,5 في المائة على تكاليف الموظفين.

346 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2022 مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2021 أساساً إلى ارتفاع الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين بسبب ما يلي: (أ) تطبيق جدول المرتبات المنقح اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2021؛ (ب) تطبيق نسبة مئوية أعلى من تكاليف الموظفين العامة، استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة؛ (ج) الأثر المؤجل لوظيفتين أنشئت في عام 2021، طُبّق بشأنهما في الميزانية البرنامجية لعام 2021 معدل شواغر قدره 50 في المائة. ويُقابل هذه الزيادة في الاحتياجات جزئياً انخفاض الاحتياجات تحت بند المرافق والهياكل الأساسية بسبب استبعاد اعتماد غير متكرر رُصد لتكاليف نقل الأماكن المخصصة للمكاتب فيما يتعلق بعام 2021.

الموارد الخارجة عن الميزانية

347 - في عام 2021، ستُستخدَم موارد خارجة عن الميزانية تُقدَّر بمبلغ 1 552 100 دولار لدعم الأنشطة والمبادرات ذات الصلة الرامية إلى تعزيز تنفيذ القرارات 1373 (2001)، و 1624 (2005)، و 2178 (2014)، و 2396 (2017).

348 - وفي عام 2022، ستواصل المديرية التنفيذية استخدام موارد خارجة عن الميزانية تُقدَّر بمبلغ 909 400 دولار لتنظيم عدة حلقات عمل جديدة وحلقات عمل للمتابعة في مناطق مختلفة من العالم وفقاً لبرنامج العمل الذي اعتمدته لجنة مكافحة الإرهاب؛ وإجراء أبحاث بشأن المسائل الاستراتيجية والسياسية والقانونية والمؤسسية والأمنية ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومكافحة الإرهاب ودعم التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب.

15 - فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

(800 619 24 دولار)

تصدير

يسرني أن أقدم الميزانية المقترحة لعام 2022 لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (فريق التحقيق).

ومما لا شك فيه أن العام المنصرم قد حمل في طياته تحديات لم يسبق لها مثيل، فقد اقترن فيه أثر القيود الناجمة عن السيولة بأثر نقشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وهو ما فرض مزيداً من الضغوط على فريق التحقيق في تنفيذ ولايتها المعقدة الملحة. وكان لذلك أثر بالغ، حيث تأثر العمل التشغيلي خلال معظم عام 2020. ومع ذلك، سعى الفريق جاهداً إلى التصدي لهذه التحديات بالتركيز والابتكار، مستعينا في ذلك بالحلول التكنولوجية بغية المحافظة على الزخم في ما تقوم به من أنشطة تحقيق.

وتحقق عدد من الإنجازات الرئيسية، منها إحراز تقدم كبير في توسيع نطاق الأدلة التي هي بحوزة فريق التحقيق، ووضع استراتيجية مشتركة مع حكومة العراق بشأن فتح المقابر الجماعية وبدء تنفيذها، وإطلاق مبادرة لإعداد القضايا مع القضاء العراقي. وعمل الفريق أيضاً بصورة مكثفة مع الأجهزة القضائية والتنفيذية على حد سواء لكفالة رقمنة وأرشفة المواد المستندية على نطاق واسع، وهو أمر سيكون بالغ الأهمية في تجميع الأدلة الداعمة للقضايا الجنائية المرفوعة ضد أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ومن خلال هذه المبادرات، وبالاعتماد على تعاون الفريق المستمر مع المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العراق، ظهر مسار مَهْد الطريق لإنجاز ولاية الفريق بنجاح.

وتسعى ميزانية عام 2022 إلى البناء على هذا التقدم وعلى روح الابتكار، وتواصل تكيف هيكل فريق التحقيق بهدف استغلال الفرص على نحو يحقق الكفاءة في إنجاز الولاية. ولا يزال التركيز منصبا على ضمان قدرة الفريق على تسخير المعدات التكنولوجية والخبرات الدولية اللازمة لجمع الأدلة بما يتماشى مع المعايير الدولية، وبالتالي على تقديم دعم ملموس للإجراءات القضائية الجارية أمام المحاكم المحلية.

ولقد كان تقاعنا مع مجموعات الناجين والسلطات الدينية وأعيان المجتمع المحلي دافعاً لنا في الإحساس بجدوى عملنا، وقد شكل دائما محور التركيز في هذا العمل. وما فتئوا يوجهون إليه الرسالة القائلة بأنه: لا بد من محاسبة الأفراد المسؤولين عن ارتكاب جرائم تنظيم الدولة الإسلامية. وكان إنشاء فريق التحقيق بمثابة وعد من المجتمع الدولي لهؤلاء الناجين بأن مطالبهم ستُلبى باتخاذ إجراءات مجدية. وبينما نتطلع إلى عام 2022، سيظل هذا الشعور بالإلحاح نبزاً يهتدي به عملنا.

(توقيع) كريم أسعد أحمد خان

المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة

لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

349 - يتولى فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤولية دعم الجهود المحلية الرامية إلى مساءلة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) عن الأعمال التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، عن طريق جمع الأدلة في العراق، وحفظها وتخزينها. وتُحدّد الولاية في قرار مجلس الأمن 2379 (2017) الذي ينص كذلك على أنه يتعين على فريق التحقيق تنفيذ أنشطة التحقيق بأعلى المعايير الممكنة لضمان استخدام تلك الأدلة على أوسع نطاق ممكن أمام المحاكم الوطنية، واستكمال التحقيقات التي تقوم بها السلطات العراقية أو التي تضطلع بها السلطات في بلدان ثالثة بناء على طلبها.

350 - وبالإضافة إلى ذلك، أكد مجلس الأمن في الفقرة 3 من القرار 2379 (2017) أن المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق سيقوم أيضاً بتعزيز المساءلة العالمية عن الأعمال التي قد ترقى إلى جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية وبالعامل مع الناجين، على نحو يتسق مع القوانين الوطنية ذات الصلة، لضمان الاعتراف الكامل بمصالحهم في تحقيق مساءلة تنظيم الدولة الإسلامية.

351 - وفي عام 2020، اعتمد فريق التحقيق حولا مبتكرة من أجل مواجهة التحديات الخطيرة والمستمرة التي طرحتها جائحة كوفيد-19. ومع تقييد أنشطة التحقيق الميدانية في ضوء القيود المفروضة على السفر، وتقليص نطاق التعاون الخارجي مع الشركاء الوطنيين الرئيسيين في معظم السنة، حدد الفريق طرقا جديدة لجمع الأدلة وكفالة الاستماع إلى الشهود الأكثر ضعفا. وقد أدى تعميق الشراكة مع السلطات العراقية ومواصلة تسخير الأدوات التكنولوجية المتطورة دورا محوريا في تلك الأنشطة. وتمكن فريق التحقيق أيضا، خلال الربع الأخير من عام 2020، من تسريع وتيرة تنفيذ الأنشطة الميدانية المستهدفة في سنجار والموصل وتكريت وغيرها من المواقع في جميع أنحاء العراق، وتيسر ذلك بفضل زيادة التدابير التخفيفية الرامية إلى كفالة سلامة سير العمليات. وبفضل التقدم المحرز في جمع الأدلة، تمكن الفريق من تعزيز نهجه الاستراتيجي، وهو ما وفر له إطارا معززا لدعم جهود المساءلة المحلية حتى إتمام ولايته.

352 - واعتمد المستشار الخاص، وفقا لولايته بموجب الفقرة 3 من القرار 2379 (2017)، على الإطار الذي وفره البيان المشترك بين الأديان بخصوص تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والناجين منه المعتمد مؤخرا، من أجل تسهيل إجراء حوار عالمي بين الطوائف الدينية بشأن دور القيادات والجهات الفاعلة الدينية في تعزيز جهود المساءلة الوطنية والدولية الأوسع نطاقا. وتُبذل جهود حاليا أيضا لنشر الممارسات الجيدة التي وضعها الفريق من خلال وضع توجيهات للسلطات الوطنية بشأن تواصل المحققين مع الشهود الضعفاء، بمن فيهم أولئك الذين ربما عانوا من صدمات.

353 - وفي 18 أيلول/سبتمبر 2020، قرر مجلس الأمن بالإجماع، في قراره 2544 (2020)، بناء على طلب حكومة العراق، تمديد ولاية فريق التحقيق، وجدد تأييده للشراكة الفريدة التي نشأت بين السلطات الوطنية والمجتمع الدولي والمجتمعات المحلية المتضررة سعيا لتحقيق المساءلة.

برنامج العمل

الهدف

- 354 - الهدف الذي يسهم فريق التحقيق في تحقيقه هو مساءلة أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) عن الأعمال التي ترقى إلى مستوى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية، في إطار إجراءات جنائية عادلة ومستقلة يتم إثبات تلك الجرائم فيها.

الاستراتيجية

- 355 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيواصل فريق التحقيق جمع الأدلة المستندية والجنائية وشهادات الشهود بما يتماشى مع استراتيجيته للتحقيق، ووفقاً لقرار مجلس الأمن 2379 (2017) والاختصاصات المتعلقة بأنشطة فريق التحقيق في العراق.
- 356 - وسيواصل فريق التحقيق العمل مع الناجين والمجتمعات المتضررة والسلطات الوطنية العراقية الرئيسية والشركاء الآخرين ذوي الصلة من أجل تحديد مواد الإثبات ذات الصلة بولايته ومن أجل ضمان إدراجها الفعلي في النظام المركزي لإدارة الأدلة الخاص بفريق التحقيق. وبغية تيسير تقديم المعلومات من جانب جميع المجتمعات المتضررة، سيظل الفريق يراعي في أنشطته المتعلقة بجمع الأدلة النهج المبتكرة المتصلة باستخدام التكنولوجيا، بما في ذلك مواصلة الرقمنة والتحليل بنجاح لطائفة واسعة من الأدلة المأخوذة من ساحات المعارك تشمل حواسيب محمولة وهواتف محمولة وطائرات مسيرة من دون طيار استولت عليها السلطات العراقية من تنظيم الدولة الإسلامية.
- 357 - وسيواصل فريق التحقيق تعزيز قدراته في مجال تجهيز الأدلة وتحليلها، مستفيداً في ذلك من اكتمال إنشائه لنظامه الشامل لإدارة دورة حياة الأدلة ومجموعة الاكتشاف الإلكتروني خلال عام 2020.
- 358 - وسيواصل فريق التحقيق توسيع نطاق الدعم الذي يقدمه إلى السلطات الوطنية الرئيسية، بما في ذلك القضاء العراقي، ودائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية التابعة لمؤسسة الشهداء ودائرة الطب العدلي التابعة لوزارة الصحة العراقية. وستتقدم المساعدة أيضاً إلى السلطات المختصة في حكومة إقليم كردستان.
- 359 - وسيواصل فريق التحقيق تعزيز قدرته على التواصل مع أضعف الشهود والناجين من الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية.
- 360 - وسيرصد فريق التحقيق، وفقاً لاستراتيجيته المستكملة في مجال التحقيق، على أن تواصل أنشطته المتعلقة بجمع الأدلة دعم ثلاثة نواتج متأخرة، هي: موجزات القضايا المواضيعية؛ وملفات القضايا التي تدعم الملاحظات القضائية الفردية؛ وتقديم الدعم السريع والمحدد الهدف للإجراءات القضائية الوطنية الجارية.
- 361 - ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:
- (أ) زيادة توافر الأدلة المجمعة من قبل فريق التحقيق وفقاً للمعايير الدولية، لاستخدامها في الإجراءات القضائية المحلية ضد أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية على خلفية الجرائم التي ارتكبوها في العراق؛
- (ب) مواصلة توسيع حجم مستودع بيانات الإثبات الخاص بفريق التحقيق، وهو ما سيسمح بزيادة تعزيز ملفات القضايا المتعلقة بفرادى أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية؛
- (ج) تسخير منصة متطورة لتحليل الأدلة بهدف تحليل كميات كبيرة من البيانات الإلكترونية والبيانات المتعددة الوسائط، وهو ما سيمكن من كشف الوجوه والتعرف عليها في الكميات الهائلة من بيانات الصور والفيديو، ومن الترجمة الآلية، وفهرسة الصور ومقاطع الفيديو، والتعرف التلقائي على الصوت؛
- (د) زيادة جمع الأدلة الجنائية من مواقع المقابر الجماعية في العراق وفقاً للمعايير الدولية؛
- (هـ) جمع المزيد من الأدلة القائمة على شهادات الشهود من أولئك الذين لم يملوا بإفاداتهم من قبل أمام أي من آليات المساءلة.

العوامل الخارجية لعام 2022

362 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) أن يواصل المجتمع الدولي دعم ولاية فريق التحقيق وأنشطته؛
- (ب) أن تواصل حكومة العراق تقديم التعاون والدعم القويين فيما يتعلق بعمل فريق التحقيق، على النحو الذي تيسره لجنة التنسيق الوطنية التي عينتها الحكومة؛
- (ج) أن تواصل حكومة إقليم كردستان تقديم التعاون والدعم القويين فيما يتعلق بولاية فريق التحقيق وأنشطته؛
- (د) أن يستمر تلقي فريق التحقيق لدعم قوي لعمله من جانب الجهات الفاعلة الدينية وأعيان المجتمعات المحلية وجماعات الناجين؛
- (هـ) أن يواصل مركز العمليات الوطنية التابع لمكتب رئيس الوزراء وغيره من النظراء الوطنيين المعنيين تيسير أنشطة التحقيق الميدانية التي يضطلع بها فريق التحقيق؛
- (و) أن تظل الحالة الأمنية تسمح عموماً بالقيام بأنشطة التحقيق الميدانية التي يضطلع بها فريق التحقيق، على نحو يسمح بالوصول إلى السكان المتضررين والجهات المعنية الرئيسية ومسرح الجريمة، مع اتخاذ التدابير الأمنية المناسبة؛
- (ز) أن يظل تنظيم الدولة الإسلامية يشكل تهديداً أمنياً داخل العراق، ويظهر قدرته على العمل كشبكة إرهابية سرية لامركزية وعلى شن هجمات محددة الأهداف ضد عناصر يراها معادية لمصالحه؛
- (ح) أن تواصل الطوائف المتضررة والناجون الدعوة علناً إلى اتخاذ إجراءات عاجلة فيما يتعلق بالتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية ضد مجتمعاتهم المحلية.

363 - وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه إذا استمرت الجائحة في التأثير على الخطط، فإنها سوف تُعدّل خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

364 - ويراعي فريق التحقيق، من خلال فريق عمله المعني بتكافؤ الجنسين، المنظور الجنساني في جميع أنشطته التشغيلية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. واستناداً إلى تواصله مع مجموعات الضحايا والسلطات الوطنية في عام 2020، وإلى اضطلاعاً بأنشطته التحقيقية في جرائم العنف الجنسي والجنساني التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية، سيواصل فريق التحقيق تعزيز دور الوحدة المعنية بالجرائم الجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال داخل مكتب التحقيقات الميدانية. وسيظل التركيز ينصب على كفالة قدرة فريق التحقيق على إجراء تحقيقات شاملة في ممارسة الاسترقاق الجنسي والجرائم الجنسانية التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية، بطريقة مكملة لأولويات الفريق الأخرى في مجال التحقيق. وبذلك، ومن خلال تنفيذ التدابير المتخصصة التي تقودها وحدة حماية الشهود ودعمهم، سيشرح فريق التحقيق الناجيات من الجرائم الجنسية والجنسانية على الإبلاغ عما تعرضن له والتعاون مع فريق التحقيق.

365 - وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، يرصد فريق التحقيق، من خلال فريقه العامل الداخلي المعني بالاستراتيجية وبخطة العمل الخاصة بالبعثة، تنفيذ الاستراتيجية ويحدد الإجراءات اللازمة من أجل تهيئة بيئة أكثر ملاءمة لذوي الإعاقة.

366 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، ستظل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق شريكا تنفيذيا مهما لفريق التحقيق في عام 2022. وسيواصل فريق التحقيق، تمشياً مع ولايته، العمل على كفالة تحقيق أقصى قدر من أوجه الكفاءة عن طريق الاستفادة من الموارد المتوفرة لدى البعثة. وتتمثل إحدى الخطوات الرئيسية في هذا الصدد في مواصلة إدماج وظائف موظفي دعم البعثة ضمن الهيكل المؤسسي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، حسب الاقتضاء، وذلك بهدف كفالة استخدام الموارد المخصصة على النحو الأكثر فعالية. وسيواصل أيضاً تنفيذ ترتيبات تقاسم التكاليف فيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية الرئيسية، بما في ذلك استخدام المركبات وقدره الأمم المتحدة في مجال الطيران.

367 - وسيواصل فريق التحقيق أيضاً توسيع نطاق تعاونه مع كيانات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى من أجل كفالة تكامل الجهود واتساق النهج. وسيشمل هذا العمل التعاون مع كيانات الأمم المتحدة من أجل الحصول على المعلومات والمواد ذات الصلة بأولوياته في مجال التحقيق، مثل لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ولا سيما البرنامج التشغيلي للتطبيقات الساتلية.

368 - ومن أجل تعزيز قدرته على مواءمة عمله في مجال المساءلة مع أنشطة كيانات الأمم المتحدة الأخرى، سيواصل فريق التحقيق العمل بصورة استباقية مع لجنة مكافحة الإرهاب، ومديريتها التنفيذية، ومكتب مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وسيواصل فريق التحقيق أيضاً الاستفادة من معارف وخبرات دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

369 - وفي عام 2022، ستظل حكومة العراق والقضاء العراقي وجميع عناصر المجتمع العراقي تشكل جهات شريكة أساسية في عمل فريق التحقيق. وفي هذا الصدد، سيواصل فريق التحقيق تعزيز طرائق تعاونه مع لجنة التنسيق الوطنية التي عينتها الحكومة، وسيواصل تطوير التعاون في مجال العمليات مع السلطات الوطنية الرئيسية. ودعماً لعمله في مجال جمع مواد الإثبات المستديرة والجنائية والرقمية، سيسعى فريق التحقيق إلى زيادة تعزيز العلاقات التعاونية والتأزيرية مع السلطات الوطنية الرئيسية ومع النظراء، بما في ذلك المحاكم العراقية وقضاة التحقيق، ودائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية التابعة لمؤسسة الشهداء، ودائرة الطب العدلي التابعة لوزارة الصحة العراقية، ووزارة الدفاع، وغيرها من الأطراف. وسيعمل فريق التحقيق على نحو وثيق مع قضاة التحقيق العراقيين في إعداد ملفات القضايا المتعلقة بالجرائم التي ارتكبتها أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية والتي قد تشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو إبادة جماعية لتقديمها مستقبلاً إلى المحاكم المحلية. وسيظل مركز العمليات الوطنية التابع لمكتب رئيس الوزراء شريكاً حاسماً في تيسير ودعم أنشطة التحقيق الميدانية التي يضطلع بها فريق التحقيق.

370 - وسيواصل فريق التحقيق أيضاً تعزيز علاقات العمل مع فرادى السلطات المعنية في حكومة إقليم كردستان، بما في ذلك وزارة الداخلية، ووزارة شؤون الشهداء والمؤنفلين، وفريق مكافحة الإرهاب. وستواصل هذه السلطات الاضطلاع بدور هام في تنفيذ ولاية الفريق.

371 - وسيعزز فريق التحقيق أيضاً جهوده الرامية إلى العمل مع جميع طوائف العراق المتضررة من جرائم تنظيم الدولة الإسلامية، لضمان أن تعكس أنشطة الفريق تجارب هذه الطوائف واحتياجاتها على نحو كامل. وسيشمل ذلك تعزيز التواصل مع الزعامات والطوائف الدينية، باستخدام البيان المشترك بين الأديان بخصوص ضحايا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والناجين منه المعتمد مؤخراً كإطار للحوار بشأن عمليات المساءلة وإشراك المجتمعات المحلية فيها. وستشمل عملية التواصل هذه إجراء زيارات ميدانية للتعاون مع الزعامات الدينية والمجتمعات المتضررة والناجين والشهود في مناطق مثل أربيل وتلعفر والموصل وسهل نينوى ومحافظة الأنبار وديالى وصلاح الدين.

372 - وسيجري أيضا الاضطلاع بمزيد من العمل من أجل زيادة تعزيز الدعم الرفيع المستوى المقدم من الحكومات الوطنية فيما يتعلق بعمل فريق التحقيق. وستُجرى مشاورات في كل من بغداد ونيويورك وفي محافل دولية أخرى بغية تحديد الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تواصل دعم عمل فريق التحقيق، بما في ذلك من خلال إعارة خبراء وطنيين كأفراد مقدمين من الحكومات. ومن منطلق التسليم بأن السلطات الوطنية تمثل مصدرا حاسما ومستمرا للمعلومات ولمواد الإثبات ذات الصلة بأولويات الفريق في مجال التحقيق، ستُبذل جهود معززة للعمل مع الدول الأعضاء من أجل تيسير تزويد الفريق بالمواد ذات الصلة. وسيتم عند الاقتضاء، بالتعاون مع الدول الأعضاء، إنشاء هياكل قانونية تكميلية بهذا الشأن وكذا وضع الاختصاصات، بما في ذلك إبرام اتفاقات تعاون، بغية وضع الأطر القانونية والعملية اللازمة لتيسير نقل هذه المعلومات.

373 - وبالإضافة إلى ذلك، وتمشياً مع الفقرة 3 من القرار 2379 (2017)، سيواصل المستشار الخاص العمل مع السلطات الوطنية، من خلال أنشطة التواصل الثنائية والمناقشات المتعددة الأطراف، من أجل تحديد التحديات المشتركة والحلول المبتكرة في مجال التحقيقات والملاحقة القضائية على الصعيد العالمي المتعلقة بالجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية. وسينصب التركيز على معرفة أنجع السبل لاستخدام عمل فريق التحقيق كمصدر للممارسات الجيدة يمكن الاستفادة منه على الصعيد العالمي في تحسين النهج المتبعة في جمع الأدلة في الولايات القضائية الوطنية.

374 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، سيواصل فريق التحقيق أيضا إعطاء الأولوية لتطوير العلاقات مع منظمات دولية وإقليمية قادرة على توفير الدعم لتنفيذ الولاية المنوطة به. وسينصب التركيز على الكيانات التي يمكن أن تشكل نقطة انطلاق فعالة للتعاون مع السلطات الوطنية المختصة التي تستطيع تقديم معلومات ذات صلة بولاية الفريق، فضلا عن الكيانات التي هي في أفضل موقع يمكنها من تقديم المساعدة القانونية المناسبة إلى حكومة العراق وبناء قدراتها من أجل تعزيز محاكمها ونظامها القضائي، عملاً بالفقرة 9 من القرار 2379 (2017). وفي هذا الصدد، ستشمل الكيانات الرئيسية الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية واللجنة الدولية المعنية بالمفقودين.

375 - وسيواصل فريق التحقيق أيضاً، وفقاً للاختصاصات المتعلقة بأنشطته في العراق، تعزيز العلاقات مع المنظمات غير الحكومية وهيئات القطاع الخاص بهدف الاستفادة من خبراتها والحصول على مواد الإثبات ذات الصلة، وكفالة الاستماع إلى آراء جميع الأطراف المعنية. وسيشمل ذلك زيادة التعاون مع المنظمات غير الحكومية من خلال منتدى الحوار بين فريق التحقيق والمنظمات غير الحكومية الذي أنشئ مؤخراً، وهو منتدى مخصص لتناول المجالات الرئيسية التي يمكن أن يفيد فيها التعاون في تعزيز تنفيذ ولاية الفريق.

أنشطة التقييم

376 - من المقرر إجراء التقييمات الذاتية التالية في عام 2022:

- (أ) في إطار الالتزام بإبلاغ مجلس الأمن، سيجري فريق التحقيق تقييماً ذاتياً رسمياً لفعالية أنشطته التحقيقية في العراق من خلال وضع مفهوم عام لعمليات البعثة؛
- (ب) سيجري فريق التحقيق أيضاً تقييماً رسمياً لعمل المستشار الخاص في مجال تعزيز المساءلة على الصعيد العالمي عن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

الأدلة الممتثلة للمعايير الدولية المتاحة لدعم الإجراءات القضائية المحلية في ما يتعلق بجرائم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام⁽¹⁵⁾

377 - اتضح لفريق التحقيق، من خلال تواصلها الأولي مع مجموعات الضحايا وفرادى الناجين والشهود، أنه يتعين عليه إعطاء الأولوية للحفريات والتحليل الجنائي في مواقع المقابر الجماعية. وقد شارك فريق التحقيق في سلسلة من أنشطة التخطيط المشتركة يسرتها لجنة التنسيق الوطنية، حيث قاما بتحديد مواقع أعمال الحفر ذات الأولوية المشتركة بما يتماشى مع الخطة الوطنية بشأن المقابر الجماعية واستراتيجية التحقيق التي يتبناها الفريق. واستنادا إلى هذه الرؤية المشتركة للعمل، قدم الفريق الدعم للحفريات في منطقة سنجار من خلال إجراء حفريات أثرية لأغراض الاستدلال الجنائي، بصورة متزامنة في موقعين من مواقع المقابر الجماعية والقيام بما يرتبط بذلك من جمع البيانات المتصلة بالمفقودين. وطوال هذه الحفريات، قدم الفريق التوجيه والمساعدة التقنيين لدعم السلطات الوطنية في الاضطلاع بالأنشطة وفقا للمعايير الدولية، وشمل ذلك ترميز المواقع، والمسوح السطحية، والمحافظة على مسرح الجريمة، والتقييد بالبروتوكولات اللازمة في الميدان، وملء استمارات جمع الأدلة، وتصنيف وتعبئة مواد الإثبات. ويهدف مواصلة دعم جمع الأدلة الجنائية بما يتماشى مع المعايير الدولية، وضع فريق التحقيق برنامجا لبناء القدرات وللمساعدة التقنية ونفذه لصالح دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية التابعة لمؤسسة الشهود ودائرة الطب العدلي التابعة لوزارة الصحة العراقية، وذلك بعد إجراء تقييم للاحتياجات التدريبية يسرته لجنة التنسيق الوطنية. وبالتوازي مع التقدم المحرز في جمع الأدلة الجنائية، حرص فريق التحقيق على جمع مجموعة واسعة من الأدلة القائمة على شهادات الشهود وفقا لأولوياته في مجال التحقيق ولاستراتيجيته لحماية الشهود. وعلاوة على ذلك، نظمت وحدة حماية الشهود ودعمهم التابعة للبعثة حلقات عمل في مجال بناء القدرات لجميع المحققين من أجل تعزيز اتباع نهج مراعاة الآثار الصدمات في جميع المقابلات التي تجريها البعثة، وذلك بالنظر إلى أن توفير التعطيف النفسي بات يشكل عنصرا رئيسيا في إعداد الشهود المصابين بصدمات نفسية لإجراء المقابلات. وواصل الفريق أيضا توطيد تعاونه مع السلطات الوطنية العراقية من أجل رقمنة المواد المستندية والأدلة الرقمية التي تتضمنها الأجهزة الإلكترونية المصادرة من تنظيم الدولة الإسلامية والتي تم دمجها في نظام إدارة الأدلة الخاص بالفريق.

378 - وبالاستناد إلى ممارساته المستقلة الواسعة النطاق في مجال جمع الأدلة ودعمه للسلطات العراقية في جمع الأدلة بما يتماشى مع المعايير الدولية، أرسى فريق التحقيق أساسا قويا يمكن للسلطات الوطنية في العراق وفي دول ثالثة أن تستند إليه للمضي قدما بالإجراءات القضائية ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

379 - أسهم العمل المذكور أعلاه في توسيع نطاق مواد الإثبات والتحليلات الممتثلة للمعايير الدولية المرتبطة بجرائم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والمتاحة للسلطات الوطنية من أجل دعم الإجراءات القضائية المحلية الجارية، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في اتخاذ إجراءات قضائية محلية في الدول الأعضاء في ما يتعلق بالجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية، على أساس مواد الإثبات والتحليلات الشاملة التي أنتجها فريق التحقيق وفقا للمعايير الدولية، على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (انظر الجدول 67). وقد قدم الفريق الدعم للإجراءات القضائية الجارية والمقبلة بطرق شتى، منها تيسير بث شهادات الشهود والناجين مباشرة إلى المحاكم الوطنية من مقر فريق التحقيق في العراق، بالتعاون مع السلطات العراقية؛ ودعم قضاة التحقيق العراقيين في الإعداد الأولي لملفات القضايا المتعلقة بالأفعال التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والتي قد تشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو إبادة جماعية؛ والتحقق من الأدلة التي تحتفظ بها السلطات المحلية في ضوء الأدلة الموجودة في حوزة فريق التحقيق، وتسخير نظامه المتطور لإدارة دورة حياة الأدلة.

(15) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 3)/Add.3).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
عدم وجود مواد إثبات متاحة للسلطات الوطنية مجمعة وفقاً للمعايير الدولية من أجل دعم الإجراءات القضائية المحلية	إتاحة مواد الإثبات الجنائية الأولية والمستقاة من شهادات الشهود والرقمية والمستندية وتحليلات الأدلة للاستخدام من قبل السلطات المحلية واستخدامها لملء الثغرات في الأدلة في الإجراءات القضائية المحلية	اتخاذ إجراءات قضائية محلية في الدول الأعضاء في ما يتعلق بالجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية، على أساس مواد الإثبات والتحليلات الشاملة التي أنتجها فريق التحقيق وفقاً للمعايير الدولية

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

380 - خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة لفريق التحقيق. ومع أن عدد البعثات الميدانية التي أجريت في عام 2020 (235) كان متناسباً مع العدد الذي أجري في عام 2019، فإن النشاط الميداني كان محدوداً للغاية خلال الفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس 2020، حيث جرت غالبية العمليات في الجزء الأخير من العام. واقتضى انخفاض ملاك الموظفين بذل جهود حثيثة لتخطيط العمليات فيما يتعلق بتأهب الموظفين الأساسيين وتوافر موظفي الأمن الداخلي والوطني، فضلاً عن الموارد الأخرى. وأجلت المشاريع ذات الأولوية المتعلقة بفتح المقابر الجماعية في سنجار والموصل التي كانت الحكومة تعتزم القيام بها بدعم من فريق التحقيق، وفي الوقت نفسه، لم يتسن في البداية إجراء أنشطة التحقيق، لا سيما عمليات التواصل مع الشهود، نظراً للطبيعة الحساسة لعمليات التواصل هذه وللمتطلبات النفسية - الاجتماعية التي يقتضيها الإدلاء بالشهادات.

381 - ومع ذلك، سرعان ما اعتمد فريق التحقيق في الوقت نفسه، بالشراكة مع السلطات العراقية، إجراءات تشغيل موحدة بشأن إجراء المقابلات وعمليات الفرز عن بعد، وذلك ضماناً لتمكن الفريق من مواصلة التواصل مع الشهود والناجين في ظل السياق الحالي. وقد أثبتت هذه الطرائق نجاحها وسمحت بمواصلة جمع الأدلة القائمة على شهادات الشهود خلال جائحة كوفيد-19. وكان نشر تطبيق شبكي جديد يساعد الناجين وأفراد المجتمعات المتضررة على تقديم أدلة أمراً محورياً في الابتكار التكنولوجي الذي اقتضته مواصلة أعمال التحقيق.

النتيجة المقررة لعام 2022

وضع الصيغة النهائية لموجزات القضايا المواضيعية الشاملة فيما يتعلق بجميع أولويات التحقيق الأولية

382 - توصل فريق التحقيق، من خلال تعاونه مؤخراً مع السلطات المحلية، إلى وجود حاجة إلى تقديم دعم موجه لمساعدة هذه الكيانات في مقاضاة أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. ومن خلال المضي قدماً في الملاحظات القضائية على هذه الجرائم، تكفل السلطات المحلية المساءلة الجنائية الكاملة لأعضاء تنظيم الدولة الإسلامية عن أفعالهم، وتلبي كذلك نداءات العديد من الجماعات الناجية إلى أن تعكس التهم الموجهة إلى أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية جسامة وخطورة الجرائم التي ارتكبوها في العراق.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

383 - تُمثِّل الدرس المستفاد الذي استخلصه فريق التحقيق في أنه بالإضافة إلى ملفات القضايا التي تبين مسؤولية فرادى أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية، هناك حاجة إلى تقديم دعم معزز من قبل السلطات الوطنية لتناول أركان السياق لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

384 - وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستعمل البعثة على وضع الصيغة النهائية لموجزات القضايا المواضيعية فيما يتعلق بكل أولوية من أولويات التحقيق الأولية التي حددها المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق في تقاريره نصف السنوية المقدمة إلى مجلس الأمن. وستتناول موجزات القضايا أيضاً، التي تقدم سرداً للأحداث والأعمال ذات الصلة، الشروط المسبقة لتطبيق القانون الجنائي الدولي نفسه، وهي وجود هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد سكان مدنيين في حالة الجرائم ضد الإنسانية أو وجود نزاع مسلح في حالة جرائم الحرب. واستناداً إلى المجموعة الكاملة من الأدلة القائمة على شهادات الشهود والأدلة المستندية والأدلة الرقمية والأدلة الجنائية التي تم جمعها حتى الآن، سيبين الفريق كيفية إثبات الأركان الأساسية للجرائم المشمولة في ولايته من خلال الأدلة المجمعة. ومن خلال هذا العمل، سيعزز الفريق الأساس الذي يمكن السلطات الوطنية من تقييم الأدلة المتاحة لها ومن النظر في كيفية إثبات الأركان المادية للجرائم الدولية في مجال تحقيقاتها. وسيؤدي تقييم مواد الإثبات المتاحة، بالاستعانة بموجزات القضايا الصادرة عن الفريق التي تكملها، إلى تعزيز قدرة السلطات الوطنية على توجيه الاتهام إلى الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية.

التقدم المتوقع المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

385 - من المتوقع أن يُسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيتضح من زيادة عدد الإجراءات القضائية المتخذة من جانب السلطات المحلية لمقاضاة أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية على الأعمال التي ارتكبوها في العراق باعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية (انظر الجدول 68).

الجدول 68

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
عدم وجود مواد إثبات متاحة للسلطات الوطنية مجمعة وفقاً للمعايير الدولية من أجل دعم الإجراءات القضائية المحلية	إتاحة مواد الإثبات الجنائية الأولية والمستقاة من شهادات الشهود والرقمية والمستندية وتحليلات الأدلة للاستخدام من قبل السلطات المحلية في الأدلة في الإجراءات القضائية المحلية	اتخاذ إجراءات قضائية محلية في الدول الأعضاء في ما يتعلق بالجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية، على أساس مواد الإثبات والتحليلات الشاملة التي أنتجها فريق التحقيق وفقاً للمعايير الدولية	إنجاز الإجراءات القضائية المتعلقة بجرائم تنظيم الدولة الإسلامية، على أساس مواد الإثبات والتحليلات الشاملة التي أنتجها فريق التحقيق وفقاً للمعايير الدولية	زيادة عدد الإجراءات القضائية المتخذة من جانب السلطات المحلية لمقاضاة أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية على الأعمال التي ارتكبوها في العراق باعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية

المنجزات المستهدفة

386 - يعرض الجدول 69 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 69

المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2020	لعام 2020	لعام 2021	لعام 2022	المقرر الفعلي المقرر المقرر
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء					
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	2	2	2	2	
1 - تقريراً المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق المقدمان لمجلس الأمن	2	2	2	2	
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	2	2	2	2	
2 - جلسات مجلس الأمن	2	2	2	2	
باء - توليد المعارف ونقلها					
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	5	6	8	16	
3 - حلقات دراسية تهدف إلى تبادل المعارف والمساعدة التقنية ذات الصلة مع السلطات الوطنية وتعزيز تعاونها مع فريق التحقيق	5	6	8	16	
المواد التقنية (عدد المواد)	15	15	25	30	
4 - تقارير تتضمن معلومات مفصلة مدعومة بالأدلة عن المسؤولية المحتملة لأعضاء قيادة تنظيم الدولة الإسلامية عن الجرائم الفظيعة، ويمكن إطلاع السلطات الوطنية عليها واستخدامها في الإجراءات الجنائية التي تقوم بها المحاكم المحلية المختصة	15	15	25	30	
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية					
التشاور والمشورة والدعوة: التشاور بشأن ضمان تكامل التحقيقات مع تحقيقات السلطات الوطنية؛ والقيام بالدعوة مع مجموعات الضحايا لضمان تجسيد مصالح الناجين في جهود المساءلة؛ وإجراء مشاورات مع الشهود ومع مجموعات الضحايا لضمان مشاركتهم الكاملة في عمل فريق التحقيق.					
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: إرسال بعثات تحقيق لجمع الشهادات، والأدلة الجنائية والرقمية والوثائقية، وغيرها من الأدلة المادية؛ وإيفاد بعثات للتحقيق في العنف الجنسي والجسدي.					
قواعد البيانات والمواد الرقمية الفنية: وضع قاعدة بيانات مركزية للأدلة.					
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال					
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برنامج توعية لإشراك الدول الأعضاء والمنظمات الدولية في تعزيز مساءلة تنظيم الدولة الإسلامية عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.					
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: وضع استراتيجية إعلامية شاملة تهدف إلى توفير خطاب مضاد للمراسلات الإلكترونية لتنظيم الدولة الإسلامية.					
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: إنشاء بوابة إلكترونية تتيح للجمهور الوصول إلى المواد غير الخاضعة لقيود التي يجمعها فريق التحقيق.					

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022

(الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 70

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2022		2021	2020	
2021 مقابل 2022	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاحتياجات المتكررة	الاعتمادات	النفقات	
الزيادة/((النقصان)					فئة الإنفاق
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
-	-	-	-	-	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
349,6	-	17 931,5	17 581,9	16 048,5	تكاليف الموظفين المدنيين
(87,4)	125,0	6 688,3	6 775,7	7 318,2	التكاليف التشغيلية
262,2	125,0	24 619,8	24 357,6	23 366,7	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 71

الوظائف المؤقتة

الموظفون الوطنيون	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	الفئة الفنية والفئات العليا															
مجموع الموظفين	مجموع الوظائف الفنية	مجموع الوظائف العامة	مجموع الوظائف الأمنية	مجموع الوظائف الفرعية	2-ف	3-ف	4-ف	5-ف	مد-1	مد-2	ع	أ	ع	أ	ع	أ	ع
المتطوعون	المتطوعون	المتطوعون	المتطوعون	المتطوعون	المتطوعون	المتطوعون	المتطوعون	المتطوعون	المتطوعون	المتطوعون	المتطوعون	المتطوعون	المتطوعون	المتطوعون	المتطوعون	المتطوعون	المتطوعون
المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع
148	8	29	23	88	-	44	44	4	17	15	5	2	-	1	-	2021	المعتمد لعام
148	8	29	23	88	-	44	44	4	17	15	5	2	-	1	-	2022	المقترح لعام
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	التغير

387 - وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لفريق التحقيق لعام 2022 ما مقداره 24 619 800 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (17 931 500 دولار) اللازمة لاستمرار 148 وظيفة مؤقتة (1 أمين عام مساعد، و 2 مد-1، و 5 ف-5، و 15 ف-4، و 17 ف-3، و 4 ف-2، و 44 من فئة الخدمة الميدانية، و 23 موظفا فنيا وطنيا، و 29 من الرتبة المحلية، و 8 متطوعين من متطوعي الأمم المتحدة)، كما ستغطي التكاليف التشغيلية (6 688 300 دولار) التي تشمل كلا من تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (174 300 دولار)، والسفر الرسمي (433 900 دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (1 763 100 دولار)، والنقل البري (326 800 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2 561 900 دولار)، واللوازم الطبية (242 600 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (1 185 700 دولار).

388 - ويعكس الهيكل التنظيمي وملاك الموظفين لعام 2022 مقترح إعادة ندب ثلاث وظائف، ونقل ست وظائف، وتغيير تسمية مكتب واحد، على النحو المفصل أدناه:

مكتب المستشار الخاص

(أ) إعادة ندب وظيفة واحدة لموظف قانوني (ف-4) إلى موظف شؤون سياسية (ف-4) لضمان تقديم دعم فعال إلى المستشار الخاص فيما يتعلق بالتواصل مع المجتمعات المتضررة والسلطات الدينية وسائر الشركاء المحليين الرئيسيين؛

مكتب إدارة الأدلة

(ب) تغيير تسمية المكتب المعني بالتحليل إلى مكتب إدارة الأدلة، لكي يعكس ذلك وظائف المكتب ومهامه الأساسية على نحو أفضل، ولا سيما تلقي الأدلة وتجهيزها وإدارتها؛

(ج) نقل ثلاث وظائف تشمل وظيفة واحدة لمحلل استخبارات (ف-3) ووظيفتي موظف لشؤون سيادة القانون (موظف فني وطني) من وحدة التحاليل والأدلة إلى وحدة نظم المعلومات داخل مكتب إدارة الأدلة، بغية مواصلة تعزيز قدرة وحدة نظم المعلومات على تجهيز الأدلة، وضمان اتساق النهج فيما يتعلق بتلقي مواد الإثبات التي يجمعها الفريق وتجهيزها واستعراضها؛

مكتب التحقيقات الميدانية

(د) نقل وظيفة واحدة لكبير محلي استخبارات (ف-5) من وحدة التحاليل والأدلة في مكتب إدارة الأدلة إلى الوحدة المعنية بالاستراتيجيات القانونية بغية تعزيز الدعم المقدم إلى مكتب التحقيقات الميدانية في كفالة أن تُستغل الأدلة المجمعة استغلالاً كاملاً في المدخلات التحليلية الجنائية الرئيسية التي تستند إليها موجزات القضايا وملفات القضايا المعدة من الفريق، وفي كفالة تطبيق المعايير التحليلية باستمرار في جميع نواتج العمل الرئيسية، وكذلك بغية توفير التوجيه بشأن وضع إجراءات تشغيل موحدة ومنهجيات يخضع لها العمل التحليلي الذي تضطلع به جميع المكاتب والوحدات؛

(هـ) نقل وظيفة واحدة لمحلل استخبارات (ف-4) من وحدة التحليل والأدلة في مكتب إدارة الأدلة إلى وحدة التحقيق الميداني 1، التي يوجد مقرها في دھوك، بغية تعميم مراعاة مهمة الفريق المتعلقة بتحليل الأدلة مباشرة في أنشطة وحدة التحقيق الميداني 1، وهو ما سيجعل عمل المحللين أكثر استجابة للاحتياجات المحددة للمحققين، وبغية مواصلة تعزيز أوجه التآزر بين مهام الفريق المتعلقة بالتحقيق ومهامه التحليلية وتعزيز قدرة وحدة التحقيق الميداني 1 على إيجاد واستغلال معلومات خاصة بمجال التحقيق؛

(و) إعادة ندب وظيفة واحدة لموظف قانوني (ف-4) إلى وظيفة مسؤول معني بعلوم الأدلة الجنائية (ف-4) في وحدة علوم الأدلة الجنائية على أساس ما خلص إليه من وجود حاجة إلى مزيد من الخبرة الفعلية في مجال علوم الأدلة الجنائية، لا سيما فيما يتعلق بالمعرفة المتخصصة في الاستدلال الرقمي الجنائي وفي تحليل مسرح الجريمة؛

مكتب رئيس الموظفين

(ز) إعادة ندب وظيفة واحدة لموظف إداري مساعد (موظف فني وطني) إلى وظيفة موظف مراسم (موظف فني وطني) من المكتب الأمامي لقسم الأمن إلى المكتب المباشر لرئيس الموظفين لكي يضطلع بدور منسقٍ متفرغٍ لإدارة التعاون مع الحكومة المضيفة، ولتنظيم اجتماعات رسمية رفيعة المستوى مع السلطات المحلية، ولكي يؤدي دور موظف مراسم لكبار موظفي الأمم المتحدة أثناء زياراتهم إلى العراق، ويدعم رئيس الموظفين من خلال توفير تمثيل رفيع المستوى لدى نظرائه الوطنيين، حسب الاقتضاء؛

(ح) نقل وظيفة واحدة لمساعد إداري (الخدمة الميدانية) من المكتب المباشر للتحقيقات الميدانية إلى دعم البعثة على أساس ما خُصص إليه من وجود حاجة إلى تعزيز القدرات المتعلقة بالجوانب الإدارية من دعم البعثة نتيجة للتوسع الكبير في أنشطة التحقيق في شمال العراق ودهوك.

389 - وفيما يتعلق بالأفراد المقدمين من الحكومات، يُقترح نشر 10 وظائف جديدة بهدف تعزيز قدرات الفريق في مجالات رئيسية تشمل أنشطة التحقيق الميداني وتحليل الأدلة وتجهيزها. وحدد الفريق، من خلال عمله حتى الآن، احتياجات إضافية من القدرات تتعلق باستيعاب الأدلة المجمعَة وتحليلها، ولا سيما مجموعات البيانات الكبيرة التي وفرتها السلطات العراقية والتي تتضمن طائفة واسعة من مواد الإثبات منها القوائم والوثائق الإدارية الداخلية لتنظيم الدولة الإسلامية. ونظرا لحجم الأدلة وطابعها المتنوع، لا يمكن استيعاب عبء العمل الإضافي المتصل باستعراض الأدلة وتجهيزها باستخدام القدرات الحالية. وبناء على ذلك، فإن النشر المقترح للوظائف العشرة الجديدة التي يشغلها أفراد مقدمون من الحكومات سيوفر القدرات اللازمة لدعم عمل الفريق في هذا المجال.

390 - وطُبِّقت معدلات شواغر على تكاليف الموظفين بنسبة 15 في المائة فيما يتعلق بالوظائف الدولية، و 37 في المائة فيما يتعلق بالموظفين الفنيين الوطنيين، و 24 في المائة فيما يتعلق بالوظائف من الرتبة المحلية. وطُبِّق معدل شواغر نسبته 13 في المائة على التقديرات المتعلقة بمتطوعي الأمم المتحدة، وآخر نسبته 30 في المائة على التقديرات المتعلقة بالأفراد المقدمين من الحكومات.

391 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2022 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021 أساسا إلى زيادة الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين نتيجة لزيادة الاحتياجات المتعلقة بالأفراد المقدمين من الحكومات بسبب النشر المقترح لـ 10 وظائف جديدة تهدف إلى توفير دعم إضافي لعمل الفريق في المجالات الرئيسية، بما في ذلك أنشطة التحقيق الميداني وتحليل الأدلة وتجهيزها، ونتيجة لزيادة الاحتياجات المتعلقة بمتطوعي الأمم المتحدة. ويقابل هذه الزيادة تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين جزئيا انخفاض في الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية نجم عن الانخفاضات تحت البنود التالية: (أ) الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بسبب انخفاض حجم معدات الاتصالات المقتناة وانخفاض التكاليف التعاقدية المتعلقة بخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الشبكات؛ (ب) العمليات الجوية، بسبب استبعاد اعتماد مخصص لاستئجار رحلات الطيران من العتاد الجوي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، استنادا إلى أنماط الإنفاق الأخيرة؛ (ج) المرافق والهياكل الأساسية، ويتصل ذلك بانخفاض الاحتياجات المتعلقة بخدمات الأمن بسبب انخفاض عدد الموظفين في بغداد بعد نشر الموظفين في دهوك. وتقابل هذه الانخفاضات جزئيا زيادة في الاحتياجات تحت بند اللوازم والخدمات والأخرى، بسبب ارتفاع الاحتياجات المتعلقة بغردى المتعاقدين نتيجة لرصد اعتماد مخصص لمرضىين/مساعدين طبيين، فضلا عن حدوث زيادة في عدد السائقين اللازمين لدعم الأنشطة التي يجري التحقيق فيها في دهوك وأربيل، وفي رسوم التدريب واللوازم والخدمات نتيجة لرصد اعتماد مخصص للتدريب الأمني الإلزامي الأساسي نصف السنوي.

الموارد الخارجة عن الميزانية

392 - في عام 2021، يتوقع أن تستخدم موارد خارجة عن الميزانية يبلغ مجموعها 3 560 000 دولار لدعم مواصلة الأنشطة المتخصصة التي يضطلع بها فريق التحقيق مثل استخراج الجثث من القبور الجماعية، والتحقيق في جرائم تنظيم الدولة الإسلامية ضد الأقليات، وتحليل الجوانب المالية لجرائم تنظيم الدولة الإسلامية، وتدابير دعم الشهود والضحايا. ومن المتوقع تعبئة مساهمات إضافية خارجة عن الميزانية لدعم التحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد التراث الثقافي.

393 - وفي عام 2022، يتوقع أن تبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية 3 000 000 دولار، ومن المتوقع أن تدعم مواصلة فتح المقابر الجماعية وأنشطة التحليل الجنائي، فضلا عن التحقيقات في جرائم تنظيم الدولة الإسلامية ضد الأقليات. وسيُلتمس أيضا تمويل إضافي في عام 2022 لتعزيز نظم إدارة المعلومات والأدلة، والعمل على بناء القدرات مع القضاء العراقي، والتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الأطفال.

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره وطالبته الجمعية العامة، بما في ذلك طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة

وصف موجز للتوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/75/7/Add.4)

تحيط اللجنة الاستشارية علماً بإعادة هيكلة البعثة المقترحة لعام 2021، وهي على ثقة من أنه سيتم الإبلاغ عن المستجدات المتعلقة بالتقدم الذي ستحرزه في الميزانية المقترحة المقبلة (الفقرة 18).

أدخل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عدداً من التعديلات على ملاكه وهيكله التنظيمي بما يتماشى مع المقترحات الواردة في الوثيقة A/75/6 (Sect. 3)/Add.3، ووافقت عليها الجمعية العامة، وتهدف تلك التعديلات إلى مواصلة زيادة الكفاءة في جميع الأنشطة، ولا سيما لضمان تنظيم الخبرة الفنية داخل الفريق بطريقة يمكن تسخيرها بأقصى قدر من الفعالية على نطاق جميع الوحدات.

وفي هذا الصدد، أدى إنشاء الوحدة المعنية بالاستراتيجيات القانونية إلى كفالة وجود كيان مركزي للتحليل والاستعراض القانونيين، يعمل على نطاق جميع الوحدات في المكتب لكفالة تصنيف مواد الإثبات المجمعة وتنظيمها في ملفات قضائية قادرة على إثبات الأركان الأساسية لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

وبالمثل، فإن نقل المترجمين الشفويين الميدانيين معاونين إلى دائرة مركزية لخدمات اللغات قد أدى إلى كفالة تقديم خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية إلى الكيانات التشغيلية وفقاً للمعايير العامة التي تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

وساهم نقل وحدتي التحقيق الميداني 1 و 3 والوحدة المعنية بالجرائم الجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال من بغداد إلى دهوك في زيادة فعالية التواصل مع المجتمعات المتضررة وسهولة الوصول إلى مساح الجريمة الرئيسية.